ألكسندر دوفاي

الجغرافية السياسية

جيوبوليتيك



عويدات

الجغرافية السياسية

ألكسندر دوفاي

الجغرافية السياسية

جيوبوليتيك

تعريب

حسين حيدر

عويدات للنشر والطباعة

بيروت ـ لبنان

ص . ب : 628 ـ تلفاكس : 853757 1 00961 ـ تلفون: 616033 3 00961

E-mail: oueidat_editions@hotmail.com

ISBN 9953-28-087-8

رقم التسجيل في الترقيم العالمي ISBN 9953 - 28

الطبعة الأولى 2007

المدخل

عُرفت كلمة «جيوسياسة» منذ ابتكارها في السنة الأخيرة من القرن التاسع عشر، من قبَل السويدي الأستاذ في العلوم السياسية، رودولف كجيلين[1] (1864ـ1922)، حسب الأمكنة والأزمنة، تقلبات متنوعة ومرتبطة بالمعنى الذي أُعطي لها وبالاستخدام الذي استعملت فيه.

وقد كثر استخدامها في ألمانيا خاصة وفي العالم الأنكلوـساكسوني حتى الحرب العالمية الثانية، وحملت بعد الحرب تهمة كونها ميّزت الأعمال التي كانت قد أوحت للنازيين في ألمانيا بسياستهم الخارجية وتحميلهم مسؤولية كبيرة في اندلاع النزاع. كما أوقف استخدامها غداة المعارك. حتى أنها استبعدت من الإطار التعليمي في ألمانيا وفرنسا. وفي الواقع، إذا كانت الكلمة قد اختفت بشكل شبه كامل من القاموس العلمي، فقد استمر استخدامها من قبل السياسيين بالمعنى الذي سنحدده لاحقاً، كما كانت توجد قبل ظهورها.

كما لم يكن مفاجئاً أن يعيد الصحافيون ثم الباحثون إدخالها في نهاية سبعينات القرن الماضي، دون شك في معانٍ مختلفة في بعض الأحيان وشيئاً فشيئاً عمَّمت استخدامها وسائل الإعلام.

ففي مقاربة أولى، نطرح أن الجغرافية السياسية، كما يمكن تحديدها استناداً إلى الأعمال التي تؤدي إليها، تستهدف دراسة

(1) رودولف كجيلين، القوى الكبرى، استوكهولم، 1905؛ الدولة كيان حي، استوكهولم، 1920.

التفاعلات بين المساحة الجغرافية وحالات التعارض بين القوى الناشئة فيها. فيترجم تأثير الموقع بالقيود التي يفرضها أو بالفرص التي يتيحها أمام المزاحمات السلطوية. وتعتبر هذه القيود والفرص للتبدل، وترتبط بالقدرات التقنية للمرحلة وبالوسائل البشرية والمالية القابلة للاستخدام من قبل سلطة معينة: فهذه الذراع البحرية التي كانت بالأمس تحمي وتعزل، هي اليوم قابلة للاجتياز بسهولة إذا كانت الدول الواقعة على ضفافها تستطيع القيام بذلك تقنياً ومالياً، وإذا كانت لديها الإرادة السياسة. كما تتأثر الجغرافية السياسية المعاصرة بتأثيرات الحاضر والماضي للمزاحمات السلطوية على المساحة الجغرافية السياسية. فتوجد هذه المزاحمات في جميع المجتمعات، حتى في المجتمعات التي لم تكن قد شكَّلت دولاً بعد، وتشهد مشكلات حكم داخلية وخارجية تستدعي حلاً لها، الأمر الذي يدفعها لممارسة السياسة بالمعنى الواسع. لكن مع نشوء الدولة في الشرق الأدنى، قبل حوالى ثلاثة آلاف عام قبل عصرنا، اكتسبت المساحة بعداً جيوسياسياً دائماً. ومنذ ذاك الوقت لم تعد المساحة مكوَّنة ومحددة فقط بتنوُّع الموقع الطبيعي وتنوُّع السكان، بل كذلك بممارسة أشكال السيادة الحكومية المتنافسة. وبخصوص هذه الأشكال، فالمساحة هي المسرح والرهان لأشكال المزاحمة؛ ومن أجل زيادة قوتها المادية وكذلك الرمزية، يجري التزاحم للسيطرة عليها بالحروب والتحالفات أو التفاوض؛ وتقام حدود سياسية دائمة ودقيقة ومحكمة إلى حد معين، فتساهم في داخلها بتنويع المساحة بأدواتها الخاصة في الرقابة والإدارة.

هكذا شكلت المساحة، حسب النظرة الجيوسياسية، رهاناً وأرضية لانتشار القوة. ورهاناً لمراقبة المسارب الاستراتيجية والموارد الحيوية، وكذلك لأقاليم ومناطق رمزية، كأرضية تحرك للقوة المحلية والإقليمية والعالمية.

لكن هذه الأشكال من التزاحم السلطوي التي يحاول المفهوم الجيوسياسي وصفها وشرحها ليست هي نزاعات مصالح «موضوعية» فقط، في معنى نزاعات عائدة لحاجة حيوية حقيقية أو مزعومة، للفوز بها من أجل بقاء الكيان السياسي، بل كذلك في نزاعات متصلة بمناطق متصورة، يعني مناطق «متخيلة»، أنها حاملة لقيم متوارثة من جيل لآخر لدى سكانها أو الطامعين بها أو الذين يصفونها في المجتمعات التقليدية، وذات الطابع المقدس بوسائل التكيف الثقافي في الدولة الحديثة والمدرسة ووسائل الإعلام. بَيْدَ أن من بيدهم السلطة السياسية يستخدمون ويوجِّهون هذه الوسائل التي هم أنفسهم خدعوا بها في بعض الأحيان من أجل تحقيق تمويه أهدافهم الاستراتيجية. وبكلام آخر، يمكن الذهاب إلى درجة التأكيد، كما فعل تييري مونبريا[(1)]، أن الجيوسياسي هو «الجزء من الجغرافية السياسية الذي يهتم بالإيديولوجيات المتصلة بالأقاليم».

(1) «المسائل التركية»، السياسة الخارجية، آذار/ مارس 2004، وأيضاً العمل ونظام العالم، باريس PUF، 2003.

القسم الأول

تاريخ متحرك

الفصل الأول

من الممارسة إلى المفهوم

أولاً - الممارسة تسبق المفهوم

كما قدّمنا تحديداً لتعبير الجغرافية السياسية، فقد جرت ممارستها قبل ظهور الكلمة المعبّرة عنها. ومنذ القدم استخدم الغزاة والمؤسسون للإمبراطوريات الموارد المادية والبشرية للمنطقة التي يغامرون (على الأقل كما يتصورونها وكما تسمح تقنية العصر بالسيطرة عليها)، من أجل الاستيلاء عليها أو احتكارها.

وفي الواقع، ينبغي الاستفادة من معطيات المنطقة من أجل تحقيق الأهداف التي لم تبلغها المنطقة بعد. وحسب المقولة المشهورة لنابليون بونابرت: «كل دولة تقوم بسياسة جغرافيتها السياسية» لا معنى لها إلا حين يؤخذ في الاعتبار واقع أن «جغرافيتها السياسية» هي من جهة في التصور المتكون لدى

الدولة في وقت معين، ومن جهة أخرى، في تصور الوسائل البشرية والاقتصادية التي توجد تحت تصرفها حينذاك. وفي حال عدم توفر ذلك، يمكن لهذه الصيغة أن تدعو للاعتقاد بحتمية تأثير قضية البيئة على السياسة، الكمين الذي وقع فيه العديد من المنظِّرين الأوائل في الجغرافية السياسية.

ثانياً ـ ابتكار نظام علمي جديد

الجغرافية السياسية، على غرار معظم العلوم الإنسانية الأخرى، هي نتاج ظروف نهاية القرن، يعني ظروف العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وتفسر ذلك ثلاثة عناصر مكونة لهذا النتاج، علمية وتقنية وسياسية، عبر جملة من الأسئلة تطرحها وتفسر ولادتها.

1ـ العنصر العلمي المزدوج

من جهة، العلمية المنتصرة رغم ما لقيت من الاعتراض عليها، يؤكد أنصارها أن كل شيء في الكون، بما في ذلك مجال التصرفات البشرية، تحكمه قوانين مكتشفة أو ستكتشف، الأمر الذي لن يتأخر في نظرهم. ولماذا لا تخضع علاقات الإنسان بالمساحة والإقليم لقوانين معنية؟

من جهة أخرى، الداروينية المتشامخة: كانت العلوم الإنسانية

الناشئة تسعى لتبسط مبدأ الانتخاب الطبيعي وإقصاء الضعفاء من قبل الأقوياء. فلماذا لم يطبق هذا المبدأ على أشكال التزاحم على المساحة من الأرض؟

2 ـ العنصر التقني

أدّت أشكال التقدّم في مجال المواصلات (السكك الحديدية والملاحة البخارية، والتلغراف) والآفاق التي فتحتها المخترعات الجديدة (السيارة والهاتف والبث الإذاعي والطائرة) إلى خلق الشعور بأن المسافات بدأت تقصر، وأن الكرة الأرضية قابلة للإدراك بشكل إجمالي، وأن القيام بجولة حولها لا يستغرق أكثر من ثمانين يوماً كما في عام 1873 (تاريخ ظهور الرواية المعروفة باسم جول فيرن) لكن من قبل البعض فقط.

ولماذا حصر التفكير في الرهانات المحلية والإقليمية وعدم إدخاله إلى مجال الكرة الأرضية؟

3 ـ العنصر السياسي

بتكون وسائل تميزها الذاتي التاريخي على امتداد القرن التاسع عشر، تحولت الدول القديمة (مثل فرنسا أو المملكة المتحدة) أو الناشئة عن يقظة القوميات (مثل ألمانيا وإيطاليا أو الحالة الخاصة للولايات المتحدة) إلى دول قومية. و«في بداية القرن العشرين طبقت بوضوح عناصر التحقق الكياني (. . .).

ولمعظم القوميات الأوروبية، حددت هوية الأجداد الكبار، وثبتت اللغة الوطنية، والتاريخ الوطني المكتوب والمصور، والمشهد الوطني وصفاً ورسماً[1] ...»، وأدت هذه الظاهرة الممتزجة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بنهاية هذا القرن، إلى اشتداد الشعور الوطني: «أدى انزلاق مفاجئ نحو اليمين لموضوعات الأمة والراية، إلى ابتكار تعبير «القومية» في العقد أو العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر[2] ». وكانت قومية لم تنحصر في الأراضي الوطنية للدفاع عنها أو المطالبة بها، بل تمتد إلى الكرة الأرضية في إمبراطوريات استعمارية للحماية والتوسع والتأسيس.

ولماذا لم تتوفر للمسؤولين في الوطن المقدس الأدوات العلمية التي في الوقت نفسه، تشرع شهواتهم الإقليمية وتتيح لهم إشباعها؟

(1) آن ماري تييس، نشوء الكيانات الوطنية، باريس، Le Seuil، 1999، ص224.

(2) إريك هو بسباوم، الأمم والقومية منذ عام 1780، باريس Gallimard، 1992، ص 132.

الفصل الثاني

من البدايات إلى الانحرافات

أولاً ـ تأسيس ومؤسسون

ثلاثة بلدان وفّرت السماد الملائم بشكل خاص لتفتح هذه القضايا: المملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة.

كانت المملكة المتحدة ـ «المارد المتعب» (رولان ماركس) ـ تتساءل حول مستقبل إمبراطورية لم يشهد العالم قبلها مثيلاً لها، هي التي «لم تكن الشمس تغيب عنها أبداً»، وتجمع تحت السلطة الواحدة ما بين خُمس وثلث الجنس البشري على خُمس الأراضي الظاهرة، وتراقب جميع الطرق البحرية الكبيرة للكرة الأرضية.

ويفسر النمو الكبير السكاني والاقتصادي لألمانيا البحث عن أراضي تمد إليها نفوذها، وتفرض نفسها عليها. ومنذ التوحيد البسماركي، انتشر بشكل واسع الشعور بأن ساعة ألمانيا قد جاءت إلى الساحة العالمية: «فيمكن لألمانيا العقلانية والقوية

والخلاقة أن تُحيِّي فجر القرن الذي يأتي[1]». وتساءلت بالتالي حول أهدافها الإقليمية، في أوروبا كما في العالم، التي يجب أن تستقر فيها، والوسائل التي يجب أن تتزود بها من أجل الحصول على «مكان تحت الشمس» حسب قول المستشار بولوف. فإلى المطالب الإقليمية في أوروبا التي تابعتها الرابطة الجرمانية بعد إعادة تأسيسها في عام 1894، تضاف تلك التي كانت تدعمها بسياسة عالمية مستندة بشكل خاص إلى إمبراطورية استعمارية تألفت في السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين، وكانت، عشية الحرب العالمية الأولى، تعتبر الثالثة في توسعها في العالم، بعد مناطق سيطرة المملكة المتحدة وفرنسا.

وأصبحت الولايات المتحدة، في نهاية القرن التاسع عشر، القوة الاقتصادية الأولى في العالم. وكان فتح الغرب قد اكتمل، وأرادت بعض أوساط عالم الأعمال والسياسة إبدال موضوع الحدود والرؤية الدفاعية في «مذهب مونرو»، لأسباب اقتصادية وإيديولوجية في آنٍ معاً، بموضوعات دور عالمي للولايات المتحدة ومفهوم إمبريالي لدبلوماسيتها.

في الواقع، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية

(1) فيكتور بيرار، إنكلترا والإمبريالية، باريس، Armand Colin، 1900.

الأولى 1914ـ1918، كان دخول الولايات المتحدة في دائرة القوى العالمية حذراً وفعلياً، عبر الحرب الإسبانية الأميركية وتدخلها في بنما وتوليها الإشراف على القناة التي أكملت إعدادها وافتتحتها في عام 1914، ومشاركتها في مؤتمر الجزيرة (نيسان/أبريل 1906) وفي مؤتمر السلام في لاهاي في عام 1907.

هكذا تطورت تحليلات الجغرافية السياسية في هذه البلدان الثلاثة بشكل أساسي. وفيها أرست شخصيات بارزة قواعد الجغرافية السياسية حتى وإن كانت تجهل هذا التعبير.

1ـ في المملكة المتحدة

يُعتبر السير هالفورد ماكيندر (1861ـ1947) المؤسس للجغرافية السياسية البريطانية.

كان ماكيندر يتناوب العمل بصفته أميرالاً وجامعياً ورجلاً سياسياً. فكان يُعلِّم الجغرافية في أوكسفورد اعتباراً من عام 1887، ثم في مدرسة لندن الاقتصادية التي تولى إدارتها، وانتخب في عام 1910 نائباً وحدوياً في مجلس العموم. وكانت مفاهيمه توضح جيداً فكر نهاية القرن كما وصفناه باختصار: كان يريد أن يجعل من الجغرافية علماً تصورياً يحقق الدمج بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية في إطار التربية الوطنية، عاملاً

هكذا لترسيخ «الفكر الإمبريالي» في أذهان الأجيال الجديدة. وكان هذا الأمر أكثر ضرورة لاكتمال مهمة من كان يحمل هذا «الفكر الإمبريالي» في الاستقصاء واكتشاف الأراضي الجديدة واحتلالها. وكان العالم حينذاك قد اكتمل تقاسمه، ولم تعد النزاعات الاجتماعية والسياسية في أوروبا المخرج الملائم لها في الفتوحات البعيدة. وعلى العكس، فقد أوجدت الإمبراطوريات الأرضية المتكونة والمصطدمة مع بعضها البعض، بتجاورها على طول الحدود التي طالبت بها، جملة من مناطق النزاع الخفي. وفوق ذلك، كان لا بد للسيطرة على الطرق البحرية ـ «قوة البحر» الضامنة للهيمنة في عصر الفتوحات ـ من الأخذ في الاعتبار لتطور السكك الحديدية القارية وظهور «القوة البرية». وفي محاضرة ألقيت في 25 كانون الثاني/ يناير 1904، وأصبحت مشهورة (ولم تكن كذلك في حينها) أكد ماكيندر فكرته القائلة: «إن آسيا محور التاريخ، وأنها ستسيطر بوسائل التكنولوجيا الحديثة، وخاصة الحديدية على العالم». وكان ماكيندر يخشى أن يحقق ذلك، تحالف روسي ـ ألماني يجمع الفعالية التكنولوجية والاقتصادية لألمانيا مع الموارد الطبيعية والبشرية للإمبراطورية الروسية، ويضع حداً للهيمنة البريطانية.

كما وجّه ماكيندر نداءً إلى بريطانيا للخروج من «عزلتها البارزة» والاهتمام بالقارة والحيلولة دون هذا التحالف.

كذلك بدا أن التقارب الفرنسي ـ البريطاني، والتفاهم الودي الموقع بعد بضعة أسابيع من محاضرة ماكيندر في 8 نيسان/أبريل 1904، ثم الخطوات الأولى للوفاق الثلاثي (المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا) يبرر مشاعر القلق لدى ماكيندر ويستجيب لتمنياته.

وفي عام 1919، ورغم بقاء تحليله السابق لعام 1904 صحيحاً، نضجت رؤيته على ضوء النزاع وحله ووصول البلاشفة إلى السلطة في روسيا. فأدخل مفهوم الأرض القلب، كمنطقة تصل بين أرض شاطئ بريطانيا وفرنسا ـ الحاملتين، في نظره لقيم التمدن الأوروبي ـ والكتلة القارية الأوراسية (ماكيندر هو مبتكر لفظة «أوراسيا») التي تعتبر الجزيرة العالمية. وأشاع هذا التعبير الأرض القلب من القطب الشمالي إلى آسيا الوسطى، لتشمل الأراضي الأوروبية إلى شرق خط ينطلق من بلاد البلطيق إلى البحر الأدرياتيكي، بما فيها أراضي روسيا. وأكد حينذاك: من يحكم أوروبا من الشرق يسيطر على الأرض القلب، ومن يحكم الأرض القلب يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم.

ويُفهم من ذلك أن المعاهدة الألمانية ـ السوفياتية، أي التحالف

من أجل السيطرة على الأرض القلب، ثم الستار الحديدي الذي يقطع مساره الحد المثبت من قبل ماكيندر بين الأرض القلب والجزيرة العالمية، وأخيراً الحرب الباردة التي تواجهت فيها قوة بحرية، الولايات المتحدة مع قوة برية الاتحاد السوفياتي، أعطت لطروحات ماكيندر دوياً دائماً. وكما أشار إلى ذلك فيليب مورو ديفارج [(1)]، فإن زبيغنيو برزينسكي، المستشار الأمني للرئيس الأميركي جيمي كارتر بين عامي 1977 و1981، أيّد بعد ثلاثة وتسعين عاماً ـ في عام 1997 ـ في كتابه ذي العنوان، رقعة الشطرنج الكبيرة، أطروحة الجزيرة العالمية: «إن أوراسيا تشكل محور العالم (. . .). هي تؤلف رقعة الشطرنج للجغرافيا السياسية الحاسمة، ولا تكفي رؤية سياسية لأوروبا وأخرى لآسيا. ولتطور توازنات القوة على الساحة الأوراسية الشاسعة تأثير حاسم على التفوق الشامل لأميركا».

2 ـ في ألمانيا

«ألمانيا بلاد الجغرافيين» [(2)]. لكن معظمهم، بين عامي 1860 و1880، كانوا يرفضون مغامرة الخوض في المجال السياسي. الأمر الذي ندد به المتحمسون لإقامة إمبراطورية استعمارية للرايخ: «يجب، حتى في هذا المجال، أن نبذل الجهد لنكون

(1) فيليب مورو ديفارج، مدخل إلى الجغرافية، باريس، مطبوعات Le Seuil، باريس، 1994.
(2) ميشال كورينمان، عندما كانت تفكر ألمانيا في العالم، باريس Fayard، 1990 .

المنظرين الذين يراكمون المعرفة خدمة للأمم الأخرى»، ابتهج بذلك أحدهم، فريدريك فابري، في عام 1884، في مؤلفه هل تحتاج ألمانيا لمستعمرات.

بَيْدَ أن صيدلياً وعالماً في أمور الحيوانات، وبعد أن أصبح جغرافياً، هو فريدريك راتزل (1844ـ1904)، «طرح على نطاق واسع مسألة العلاقة بين العلم والعمل بتأسيس الجغرافية السياسية التقليدية».

كانت رغبة فريدريك راتزل في الواقع أن يكون رجل علم وعمل، وبعد أن عمل أستاذاً في الجغرافية في ميونيخ (1876) ثم في لايبزيغ (1886) أسس بكتابه جغرافية الإنسان (1882) الجغرافية البشرية بشكل عام، وبكتابه، الجغرافية السياسية (1897)، الجغرافية السياسية بشكل خاص، التي كرس لها بعد ذلك، جملة من المؤلفات الأخرى، فكانت إحداها «المجال الحيوي» التعبير الذي أصبح مشهوراً بكل أسف، عبر استغلاله من قبل الدعاية القومية ـ الاجتماعية[1].

لقد كان راتزل قومياً متحمساً وملتزماً في الحرب الفرنسية ـ الألمانية في عامي 1870ـ1871، وعضواً مؤسساً في الرابطة القومية الجرمانية، وراغباً في التوفيق بين العلم والسياسة وفي إلقاء الضوء على خيارات السياسيين «بشكل علمي».

---

(1) أفضل ترجمة Socialiste، وSocialisme بـ اجتماعي واجتماعية بدلاً من اشتراكي واشتراكية. ومعناهما Communiste، وCommunisme، لاشتقاقهما من كلمة Commun. (المترجم).

كذلك تميز عمله بالتباس مزدوج. فمن جهة، رفض الطروحات الداروينية وحتى الطروحات العضوية، لكنه اقتبس قسماً من خطاب هذه الطروحات، مثلاً في الجغرافية السياسية: «تشهد التغيرات المتواصلة للدول على حياتها (...) ومن الواضح أن للتشكيلات الحكومية الأولية بنية النسيج الخلوي...».

وترسخت العلاقة العضوية بين الأرض والدولة بقوة في كتاب، الأرض والمجتمع والدولة (1900): «لا بد أن يعيش شعب على الأرض التي أوجده عليها مصيره، ولا بد أن يموت عليها، وأن يخضع لقانونها». وعلى هذه الأرض تتغذى أنانيته السياسية التي تجعل الأرض الهدف الرئيسي للحياة العامة؛ وتكمن في الواقع في الاحتفاظ الدائم بالأرض الوطنية، وفي القيام بكل شيء من أجل البقاء عليها والتمتع بها، رغم أن الروابط، والعواطف الإتنية تستميل القلوب نحو أشخاص وأشياء تقع خارج الحدود!

ومن جهة أخرى، كان راتزل يريد القيام بعمل ذي مدى كوني وحاول تغطية ذلك بأولوياته. وأشار إلى ذلك ميشال كورينمان: «الجغرافية السياسية تعج بالتناقضات والهواجس وحالات الالتباس كلما فكر راتزل في الوقت نفسه بتعابير كونية

علمية ـ قوانين وأنماط ـ وبما يقلقه دائماً وبشكل خفي: مستقبل ألمانيا، وكثيراً ما لاحظ أن قراءة راتزل صعبة، لكنه كان أقل احتراساً من أن يكون لهذه القيمة مبرر أساسي: في القدر الذي لم تكن الدوافع الأخيرة للمعلم تظهر بوضوح تام، كانت هذه الظروف تربك بانتظام تنظيم الجغرافية السياسية الأثرية».

ولم تكن هذه الالتباسات غريبة على أشكال التسهيل والتعويض التي كان يؤدي إليها عمله في ألمانيا المهزومة والمهيضة الجناح في مرحلة ما بين 1920 و1940.

3ـ في الولايات المتحدة

كان الأميرال الأميركي ألفرد تاير ماهان (1840ـ1914) أحد المتقدمين في شؤون الجغرافية السياسية. فعبر مؤلفاته الأساسية: تأثير القوة البحرية عبر التاريخ، 1660ـ1783 (1890)، تأثير القوة البحرية في الثورة الفرنسية والإمبراطورية، 1793ـ1812 (1898)، تأثير أميركا في القوة البحرية، في الحاضر والمستقبل (1897)، مسألة آسيا وتأثيرها في السياسات الدولية (1900)، وضع ألفرد تاير ماهان جغرافية سياسية قبل الرسالة المستوحاة من مشاعره الوطنية وأمنيته برؤية بلده، الولايات المتحدة، تحتل مقدمة المشهد العالمي بينما كان العالم لا يزال تحت سيطرة المملكة المتحدة. وانطلاقاً من كون المملكة المتحدة متفوقة على فرنسا في

زعامة العالم بعد أن ضمنت السيطرة على البحار بواسطة أسطول قوي وكذلك بالسيطرة على جميع النقاط الاستراتيجية على الطرقات البحرية بالسهر على استمرار توازن القوى في القارة الأوروبية من أجل عدم ظهور منافس كامن، أوصى ألفرد تاير ماهان بأن تقتدي الولايات المتحدة بالاستراتيجية البحرية التي كانت لاستراتيجية إنكلترا اعتباراً من القرن السادس عشر، وبامتلاك أسطول قادر على التدخل في كل مكان من العالم، وكذلك بالقواعد البحرية الاستراتيجية والتموينية.

وعلى صعيد الكرة الأرضية، نادى ألفرد تاير ماهان بالتحالف مع بريطانيا من أجل السيطرة على البحار ومواجهة كل محاولة للهيمنة على أوروبا وآسيا. وكان يقول: إنه يجب بشكل خاص، معارضة التنمية البحرية والاستعمارية لألمانيا وحصرها في القارة الأوروبية. وفوق ذلك، فقد دعا للتحالف بين الأميركيين والأوروبيين من أجل مقاومة أطماع الدول الآسيوية وخاصة أطماع اليابان.

ثانياً ـ المواريث والورثة

غداة الحرب الكبرى، لم يتلق من نسميهم الورثة، يعني الجغرافيين الأوروبيين والأميركيين بشكل خاص (كذلك

اليابانيين والأميركيين الجنوبيين) إلا مواريث المؤسسين. كذلك ورثوا الجدل بين «الواقعية» و«المثالية» الذي أدت إليه تسوية النزاع. كما ورثوا نتائج هذه التسوية عبر المعاهدات الموقعة في فرساي وسان جيرمين ونويلي وتريانو وسيفر، بين حزيران/يونيو 1919 وآب/أغسطس 1920، حول مصير كل واحد من بلدانهم.

أخذ الجدل بين الواقعية والمثالية موقعه في جدول أعمال العلاقات الدولية بدخول الولايات المتحدة في الحرب. وإلى ذلك الوقت كانت العلاقات الدولية تخضع لميزان القوة كما وصفها ماكيافيلي وكلوسويتز. ولم يرها مؤسسو الجغرافية السياسية غير كذلك. بَيْدَ ان الرئيس ويلسن برّر التزام بلاده إلى جانب قوى الوفاق بواجب الولايات المتحدة في نصرة قيمها العليا في القانون والعدالة. ونادى بألا تتدخل إلا في ضوء «اعتبارات» دولية تستند إلى احترام «عصبة الأمم» التي نادت بها.

إن مصير كل بلد بين أيدي ورثته، وفي وحدة رأيه العام، وتبعاً لرسم الحدود المثبتة من قبل المنتصرين. وأكد هؤلاء أن هذا الرسم مستند إلى المثل الأعلى لمبدأ القوميات، وأخذ بهذا التأكيد الجغرافيون الذين شاركوا ببلورة الحدود الجديدة، مثل الفرنسي إيمانويل مارتون، صهر مؤسس المدرسة الجغرافية الفرنسية،

ب. فيدال لابلاش. وعلى عكس ذلك، فقد ساند المغلوبون الألمان ـ وكان جغرافيوهم أوائل المنادين بذلك ـ وراء ستار المبادئ الكبيرة، القول بأن الحلفاء لم يقوموا إلا بفرض ميزان القوة الملائم لهم.

وأخيراً، في هذا النقاش والجدل، بين أحقاد البعض ووجدان البعض الآخر، ظهر التعبير الجديد الذي صنعه كجيلين وحَدّد محتواه في كتاب وضعه في عام 1916، ونُشر في ترجمته الألمانية (الدولة كجسم حي) في عام 1917: «هذا العلم السياسي هدفه الثابت الدولة الموحدة، والمساهمة في دراسة طبيعتها العميقة، بينما تنظر الجغرافية السياسية إلى الكرة الأرضية بصفتها منطقة سكن الجماعات البشرية بشكل عام»، وبذلك بدأ التعبير الجديد يثير الجدل والنقاش.

وفرض التعبير نفسه لدى الورثة، لكن لتغطية مفاهيم مختلفة، وفي معظم الأحيان، علاقات متناقضة بين الإقليم والقدرة.

ففي ألمانيا، حيث التجربة الأقوى لمحاولة إثبات «بشكل علمي» المظالم الإقليمية المرتكبة في فرساي، والتي شهد تعبير كجيلين نفسه، وهو المتحمس لمناصرة الألمان، أوسع استخدام له.

كان الوجه الأبرز بين الذين بدأوا استخدام هذا التعبير الجنرال والجغرافي الألماني كارل هاوشوفر (1869ـ1946). ففي ألمانيا المصدومة بهزيمة 1918 والاقتطاعات الإقليمية التي فرضها الحلفاء عليها في معاهدة فرساي (28 حزيران/ يونيو 1919)، كان الجغرافيون ساخطين: «هذا هو السلام، إنه سلام مخيف، إنه لا يعني مصالحة كما كان يريد ويلسن إقناعنا بها، إنه أحد أسوأ الإملاءات على هامش بريست ليتوفسك، ولم تكن الأعمال الأكثر جنوناً لوطنيينا المتطرفين، خلال الحرب إلا لعبة طفولية»[1]. وقد قاموا بقدر كبير من التحليلات المعمقة والخرائط الدقيقة للتنديد بحالات التفكك والمظالم المرتكبة ـ في نظرهم ـ من قبل الحلفاء حيال الألمان، وبشكل عام حيال الشعوب المغلوبة في أوروبا وتركيا وروسيا الثورية.

في هذا السياق، وفي عام 1925، نشر كارل هاوشوفر الذي كان يعلّم الجغرافية في جامعة ميونيخ منذ عام 1919، مؤلفاً بعنوان (الجغرافية السياسية والجيوسياسة) وأيّد فيه بقاء الجغرافية السياسية الألمانية راكدة، بينما ساهم الجغرافيون السياسيون البريطانيون والأميركيون والفرنسيون، الذين أعد معظمهم في مدرسة هذه الجغرافية السياسية، بمسعى أكثر دينامية وفعالية في انتصار جيوشهم.

(1) ألفرد هتنر، رئيس صف الجغرافيين الألمان، السلام والجغرافية السياسية، 1919، رواه ميشال كورينمان.

ولأجل ذلك نادى بفهم جغرافي وضع في خدمة السياسيين بجيوسياسة مستندة إلى الرسم الخرائطي الذي يسمح بالسبق في جعل مرارات المنافس أو العدو «جسراً ضرورياً للقفز إلى العمل السياسي». ومنذ نهاية 1923، كانت تحت تصرفه مجلة جيوسياسية، كان يشارك في توجيهها، وضمنت له نفوذاً فكرياً متجاوزاً بشكل واسع لحدود ألمانيا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

بالطبع، فقد ارتكزت أعماله على الحدود الألمانية وبشكل عام على حدود أوروبا الموروثة من معاهدة فرساي. ومن أجل الاعتراض على رسم تلك الحدود، لجأ، إما إلى حجج الحدود الثقافية، وإما إلى حجج الحدود العسكرية الملائمة، يعني المثبتة بحيث تشمل مناطق منحدرات تصل في اتساعها على الأقل إلى مدى المدافع المعادية.

لكن هاوشوفر كان يهتم بالرهانات على الكرة الأرضية. وكان يستوحي طروحات ماكيندر من أجل القيام بها لصالح ألمانيا، ونادى بتحالف بلده مع الاتحاد السوفياتي واليابان «لكي تتخلص القوى الأوروبية والآسيوية من الحصار الأنكلو- ساكسوني (. . .). ويُرغم دمج الأسطولين الألماني والياباني مع الجيش البري السوفياتي، القوى الأنكلو- ساكسونية على التفاوض بإنصاف»[1].

(1) ميشال كورينمان، المرجع السابق.

ودون أن ينتمي إلى الحزب القومي الاجتماعي، رافق هاوشوفر المشروع الهتلري منذ البدايات. فكان رودولف هس تلميذه ثم مساعده، والتقى مع هتلر منذ عام 1921 وأعاد اللقاء به عدة مرات، ورغم أنه حاول في عام 1945 التبرؤ منه، كانت بعض كتاباته في عام 1933 تحت عنوان القومي الاجتماعي (الفكر القومي الاجتماعي في العالم) مؤيدة للنازية بوضوح. لكن الصحيح أيضاً أنه لم يكن له تأثير على الخيارات الجيواستراتيجية لهتلر ومحيطه، الأمر الذي عزاه له البعض غداة انهيار الرايخ الثالث إلى درجة التفكير بإحالته إلى محكمة نورمبرغ، العمل الذي كان من المحتمل ألا يحصل، وحال دون انتحاره في عام 1946.

في المقابل، أثارت مؤلفات هاوشوفر وما نُشر في مجلته، بين الحربين في العالم كله، اهتمام أوساط جامعية، وخاصة الجغرافيين سواء من أجل نقدها أو الاقتباس عنها.

وفي الولايات المتحدة، قام ب. إدمون وولش (1885ـ1956) الذي أنشأ في عام 1919 «مدرسة جورج تاون للخدمات الخارجية» في جامعة جورج تاون، بتحليل ونقد مؤلفات هاوشوفر. وفضلاً عن ذلك، فقد وجّه السؤال إلى هذا الأخير في تشرين الأول/ أكتوبر 1945 بصفته مستشاراً لدى محكمة نورمبرغ.

أما في اليابان، حيث كان هاوشوفر قد أقام هناك كملحق في السفارة بين نهاية عام 1908 وصيف 1910، إذا «كانت جميع المدارس أو المجموعات (مثل الجامعة الامبراطورية في كيوتو أو الرابطة اليابانية للجغرافية السياسية) لم تتبع بشكل أعمى مذهب هاوشوفر، لما أحدث هذا المذهب أقل من ذلك التأثير الضخم»[1]. ويمكن القيام بهذه الحالة من الإثبات في أميركا اللاتينية والأرجنتين بشكل خاص.

ورغم أن طروحات هاوشوفر في فرنسا، كما سنرى لاحقاً في إطار نقدها بشكل خاص، هي في صميم المناقشات حول طبيعة ومحتويات الجغرافية السياسية.

ثالثاً ـ نظام فقد اعتباره

لم يكن مفاجئاً أن تشكل كتابات هاوشوفر غداة الحرب العالمية الثانية «التداعيات» الجيوسياسية المعتبرة الوسيلة الذرائعية للسلطة القومية الاجتماعية للجغرافية السياسية. ولم ينتظر هذا الاتهام انتصار الحلفاء لكي يظهر. فمنذ عام 1941، أمكن للجمهور الأميركي الواسع، الاطلاع، عبر قلم الصحافي

(1) كيشي تاكوشي، الجغرافية السياسية اليابانية في سنوات 1930 ـ 1940، والتقاليد الجيوسياسية، لندن Routledge، 2000.

فريدريك سوندرن، على لوحة مؤثرة «من عمل اللواء هاوشوفر ومعهده الجيوسياسي في ميونيخ مع الألف من باحثيه العلميين وتقنييه وجواسيسه. وكان هؤلاء الرجال مجهولين تقريباً من الجمهور، حتى في الرايخ. لكن أفكارهم ورسومهم البيانية وخرائطهم وإحصاءاتهم وأخبارهم وخططهم قد أملت على هتلر سلوكه منذ البداية».

ولا شك في أن هذه الاتهامات المفرطة تفسر بالمناخ المتكون بعالمية النزاع، لكنها تستمد جذورها من نزاع أقدم للجيوسياسة «في مظهرها الألماني»، وفي رأي البعض للجيوسياسة كلها منذ ما قبل الحرب.

في الواقع، في فرنسا خاصة، رغم كون علوم هاوشوفر وزملائه قد أثارت إعجاب الجغرافيين الذين بعثوا الروح، بعد بول فيدال (1845ـ1918) وبين الحربين، في المدرسة الفرنسية للجغرافية البشرية وشكّلت طروحاتها وأبحاثها في مجلة تلاميذه هدفاً لانتقادات شديدة.

شجب أحد رؤوس المدرسة الفرنسية، ألبير مانجون (1872ـ1940) في عام 1932، في كتابه حوليات الجغرافية، «الانحياز الثابت لموضوعات السياسة الخارجية»[1] في المقالات

(1) روى ذلك ميشال فوشيه، في مؤلفه الجبهات والحدود، باريس، Fayard، 1989.

المنشورة عبر مجلة هاوشوفر واستنتج: «الجيوسياسة» «ضربة مدبرة» وآلة حرب. وإذا أريد اعتبارها بين العلوم، فقد حان الوقت للعودة إلى «الجغرافية السياسية»[(1)].

وفي السنة نفسها، رفض جغرافي فرنسي آخر، جاك أنسل، الذي لم يعترض على استخدام تعبير «الجيوسياسة»، بل جعله في عام 1936 عنوان مؤلف له، لوصف «جغرافية سياسية خارجية ودينامية»، الصيغة التي استخدمها هاوشوفر في مؤلفه، الصادر في عام 1927، والمكرس للحدود. ففي عدد آب/ أغسطس 1932 للمجلة الألمانية، كشف جاك أنسل، أن هاوشوفر قد تحدث في باب «الحدود النهرية» عن التعارض بين المفهوم «الجرماني» للدولة النهرية، والمفهوم «الروماني والفرنسي» «النهر الحدودي»، وشدد على تناقض ذي مغزى في نظره في أطروحة هاوشوفر: باسم «الدولة النهرية»، يجب أن تمتلك ألمانيا ضفتي نهر الراين (بكلام آخر، كان لا بد أن تحتفظ بالألزاس)، لكن ما يناسب ألمانيا لا يناسب بولونيا المعاد تكوينها في عام 1919 عندما حصلت على حوض فيستول كله، ولم يكن في ذلك منطق الدولة النهرية التي يتمسك بها هاوشوفر، بل «الظلم القاسي الكامن في نزع ملكية (الألمان) الذين كانوا وحدهم قد سيطروا على النهر».

(1) المصدر نفسه.

كما شدد جاك أنسل على أن «هذه الأمثلة ستبين الدور الذي تزعم الجغرافية السياسية القيام به. ويمكن الإشادة بالعلم الألماني دون قبول نتائج هذا الفرع السياسي أكثر مما هو جغرافي»[1]. وفي نصوص أخرى يكون جاك أنسل (الجغرافية السياسية. كتاب جغرافي للسياسة الأوروبية) أكثر وضوحاً: الجغرافية السياسية توصف بأنها «بيان (بالمعارف) مكرس لصياغة قوانين جغرافية، كما هي متوافقة دائماً مع الطموحات الألمانية في رغبات التوسع الألماني» أو كما وُسمت: «الجغرافية السياسية شكلت أسلحة للهتلرية»[2].

وغداة النزاع، فهمت القضية: فالتمييز الذي حاوله جاك أنسل (مات محتجزاً في معسكر درانسي في عام 1942) قبل الحرب بين الجيوسياسة وجغرافية سياسية «موضوعية» لم يعد مقبولاً، ولم تكن الجغرافية السياسية لهاوشوفر وأقرانه وحدها المدانة، بل الجغرافية كلها. وقد عرّفها الجغرافي الكبير جان غوتمان (1915ـ1994) كـ«محاولة استراتيجية كان لا بد أن تؤمن لألمانيا التفوق في العالم» واعتُبرت، في أوروبا على الأقل، خطأً علمياً وانحرافاً مفجعاً في الجغرافية السياسية.

كما شدّد عليه ميشال فوشيه: «كان هذا الإقصاء عن الحفل

(1) المصدر نفسه. (2) المصدر نفسه.

الفكري، في رأيي، أحد شروط التوافق الفرنسي ـ الألماني بين الجامعيين. وهو ناتج عن قرار ضمني متخذ خلال مباحثات جرت في السوربون بين المؤرخين والجغرافيين الفرنسيين، وزملائهم الألمان الموجهين من قبل هارتكيه في بداية خمسينات القرن الماضي»[1].

مع ذلك، إذا كان التعبير قد فقد اعتباره، فإن ضرورة دراسة دينامية مزاحمات السيطرة على المساحات والأرض لا زالت قائمة. كما إن بعض الأصوات القليلة العدد، لا زالت ترتفع من أجل ألا يُرمى التعبير خارج التاريخ. والأقوى بينها هو صوت سول كوهين الذي كما أشار إليه بيتر ج. تايلور في مؤلفه، الجغرافية السياسية[2]، كان «الاستثناء الأبرز بين الجغرافيين السياسيين في الاحتفاظ برؤية شاملة في الجغرافية السياسية. وكان قد أدرك أن المسائل الجيوسياسية كانت موضوعاً هاماً لكي يتخلى عنه الجغرافيون».

أما فرناند بروديل فقد لفّ حول المشكلة، في أطروحته التي أعلنها في عام 1949، البحر المتوسط وعالمه في عصر فيليب الثاني، لوضع تعبير جديد «الجغرافية التاريخية» التي قدّمها كـ«شيء آخر غير ما تتضمنه الجغرافية السياسية، شيء آخر أكثر

(1) المرجع السابق

(2) بيتر ج. تايلور، الجغرافية السياسية .Harlow 1989.

من تاريخي وأوسع في آن معاً. . . » من أجل وصف ظاهرات جغرافية سياسية فعلية.

وقبل ذلك، كانت الولايات المتحدة، التي دخلت الحرب في كانون الأول/ ديسمبر 1941، قد اهتمت بتحليل البعد المكاني، على صعيد الكرة الأرضية، للحرب ولتوازن القوة بين المتحاربين. وكما أعلن الرئيس روزفلت، في كانون الثاني/ يناير 1942، فقد آن الأوان، غداة بيرل هاربور، للانكباب على الخرائط: «أطلب إلى الشعب الأميركي إخراج خرائطه. وسأكلمه عن الأمكنة الغريبة. وسأطلب من الصحف طبع خرائط للعالم بأسره، وأريد أن أشرح للناس القليل من الجغرافية»[1]. وفي خطوة واسعة، أدخل تعليم الجغرافية السياسية في المدرسة الحربية في مدينة ويست بوينت. وتركز التفكير حول طروحات ماكيندر الذي نشر مقالاً وصية في عام 1943. وكان المشارك الرئيسي في جغرافية سياسية «أميركية» نيقولاس سبيكمان (1893ـ1943) أستاذ العلوم السياسية في يال. وفي مؤلفه تحت عنوان، استراتيجية أميركا في عالم السياسة: الولايات المتحدة وميزان القوى، الصادر في عام 1942، يضيف إلى مفاهيم ماكيندر في الجزيرة العالمية والأرض القلب، التي جعلها إقليماً محصوراً بين البحار والأرض القلب،

(1) صموئيل روزنمان، العمل مع روزفلت، نيويورك Harper، 1952.

في هلال مكون من دول ساحلية أوروبية، والشرقين الأدنى والأوسط وآسيا الأعاصير الموسمية، ورهاناً للمزاحمة بين «القوة البحرية» الولايات المتحدة والقوة البرية للاتحاد السوفياتي، بعد انتصار الحلفاء، حسب تنبؤ سبيكمان. فأوصى هذا الأخير أن تسهر الولايات المتحدة على صيانة تحالفات قوية وجماعية مع هذه الدول، مع أوروبا خاصة التي لا بد «أن تنظم على شكل مجتمع إقليمي للأمم، مع الولايات المتحدة، كعضو غير أوروبي»[1]. وكذلك مع اليابان، لأنه بعد الحرب: «إذا كان لا بد من الإبقاء على توازن للقوة في الشرق الأقصى، في المستقبل كما في الحاضر، سيكون على الولايات المتحدة تبني سياسة حماية لليابان مثل السياسة المستمرة حيال بريطانيا العظمى»[2]. هكذا توضحت ما ستكون عليه الثوابت الفعلية للجغرافية السياسية الأميركية في نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي: احتواء هذا الأخير وراء هذه الدول... في إطار تحالفات (منظمة حلف شمال الأطلسي، منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا مثلاً)، وأشكال من التوتر وموازين القوة (الشرق الأدنى)[3] والمواجهات (كوريا، فيتنام وأفغانستان).

(1) أورده فيليب مورو ديفارج، الجغرافية السياسية في موسوعة Universalis.
(2) المصدر السابق.
(3) انظر ألكسندر ديفاي، الجغرافية السياسية للشرق الأدنى، باريس PUF، 2004.

لكن طروحات سبيكمان كانت بعيدة عن الفوز بالإجماع. فاللوم الأساسي الذي وُجِّه إلى أستاذ يال، أنه جعل تعاليم «هاوشوفر» طريقته في عرض مسائل الجغرافية السياسية، وخاصة عندما كتب مستعيداً فكرة كون العلاقات بين الدول متحولة بإرادة السيطرة وحدها، وأنها ليست الإ علاقات توازن للقوة: «فلا يستطيع رجل الدولة، في السياسة الخارجية، أن يفسح في المجال لقيم العدالة والإنصاف والتسامح إلا بقدر ما تساهم في تحقيق هدفه ـ القوة ـ أو على الأقل لا تتعارض معها. ويمكن لهذه القيم أن تمثل فائدة ذرائعية بصفتها ضمانات أخلاقية لإرادة القوة، لكنه لا بد من تركها عندما تصبح سبباً للضعف. ولا تُستخدم إرادة القوة لتوفير احترام القيم الأخلاقية التي تسهل كسب القوة»[1].

كما إن أحد أوائل المدرسة الأميركية للجغرافية، إيسايا بومان، بعد أن تملق لكتاب سبيكمان، سرعان ما تراجع عن رأيه من أجل التنديد بإيحاءات «هاوشوفر». كما ندد جان غوتمان بشدة بعمل سبيكمان، موجهاً له اللوم للاكتفاء بـ «توفيق أطروحة ماكيندر مع الخرائط المركزة حول أميركا» و«الاقتباس كثيراً عن الجغرافية السياسية الألمانية والميكافيلية في كتاب كفاحي»[2].

(1) نيقولا سبيكمان، استراتيجية أميركا في عالم السياسيين. الولايات المتحدة وميزان القوة، نيويورك، Harcourt 1942.

(2) جان غوتمان، سياسة الدول وجغرافيتها باريس، Armand Colin، 1952.

يُفهم بالتالي أن عبارة «الجغرافية السياسية»، اختفت بشكل كامل تقريباً، في فترة ما بعد الحرب، حتى في الولايات المتحدة، من الخطاب الأكاديمي، وكان السياسيون يرفضون استخدامها.

كان ذلك صحيحاً أيضاً في الاتحاد السوفياتي والبلدان الشيوعية بشكل عام. كما أشار إلى ذلك إيف لاكوست في تقديمه لكتاب ميشال كورينمان: «كانت الأجهزة الشيوعية هي الأكثر تحمساً في الواقع لحظر استخدام التعبير السيىء التأثير: كان يجب استبعاد كل رجوع إلى الميثاق الألماني ـ السوفياتي، وإلى واقع كون ستالين قد شارك بنشاط خلال سنتين حاسمتين في هذه الجغرافية السياسية، وإنه كان يعتقد بالأطروحة «القارية» لدى هاوشوفر ـ ماكيندر(. . .). وبعد ذلك، خلَّد المفكرون الماركسيون هذه العقيدة، باسم الحرص على تأكيد الأولوية الاقتصادية. . .»[1].

وبدا أن هذا الاستبعاد الذي تّم بسهولة أكبر من «توازن الرعب» بامتلاك السلاح النووي من قبل «القوتين العظميين»، في نظر الكثيرين، يُحل مركَّبات توازن الجغرافية السياسية قبل الحرب محل تعادل قدرات التدمير بين الكتلتين، في التعادل

(1) ميشال كورينمان، سبق ذكر المرجع.

الذي لا يستدعي استمراره إلا قدراتهما التقنية والاقتصادية وبالتالي دون العودة إلى شروط التضاريس الجغرافية للمواجهة بينهما.

وفي نهاية الحرب الباردة وعصر الانفراج، قدّمت حجتان لاستمرار «نهاية» الجغرافية السياسية. فمن جهة، أبطلت المرحلة الجديدة للثورة الصناعية (الطيران بين القارات دون توقف، والاتصالات عبر الأقمار الفضائية، والإعلام) القيود الجغرافية. ومن جهة أخرى، تحت تأثير هذه «العولمة» وتكوين المجموعات الاقتصادية المتكاملة، مثل السوق المشتركة، لم تعد الدول المحرومة قسراً أو طوعاً من بعض الوسائل الاقتصادية السيادية (مراقبة مبادلاتها التجارية والنقدية مثلاً) قادرة على القيام بالدور المركزي الذي كانت تحدده لها الجغرافية السياسية. باختصار يمكن، بعد بول كلافال، الحديث عن «الفتور الشتوي للجغرافية السياسية».

رابعاً ـ عودة الجغرافية السياسية

لقد حدّد إيف لاكوست، في مقدمته لكتاب ميشال كورينمان عودة ظهور عبارة «الجغرافية السياسية» في وسائل الإعلام، في سنة 1979، وأشار إلى أن هذه العودة نتجت عن القلق الناشئ

لدى الرأي العام، وخاصة في بلدان العالم الثالث، عن حرب بين الدول الاشتراكية، وأضاف: «مع ذلك فإن اجتياح كمبوديا من قبل الجيش الفيتنامي، من أجل طرد الخمير الحمر، ثم الهجوم الصيني على فيتنام، هما اللذان حركا الصحافة لاستعادة عبارة «الجغرافية السياسية» وفي البداية بدلالات سلبية جداً». فأعاد الرأي العام، كتب إيف لاكوست، اكتشاف أن «المزاحمات الإقليمية بين الدول ـ القومية، لها من الأهمية بمقدار الحروب الإيديولوجية...».

وفي السنة نفسها 1979، استخدم هنري كيسنجر التعبير الذي لم يكن قد استخدمه في أطروحته المنشورة في عام 1957 بعنوان، عالم مستعاد، 1812ـ1822 بقوة بمحتوى جغرافي سياسي، في مذكراته التي ظهر منها حينذاك المجلد الأول حيث أعاد طرح «التوازن الجغرافي السياسي للعالم». وفي الوقت نفسه، شعر جغرافيو الاتحاد السوفياتي أنهم معنيون، وشجبوا «الرؤى الجغرافية السياسية» للولايات المتحدة، ودعوا لتطوير الجغرافية السياسية في الاتحاد السوفياتي.

ذلك يعني أننا لم نعد حينذاك في التوازن الدقيق للقطبية الثنائية لسنوات خمسينات القرن الماضي. وتضاعفت الحروب المحلية والثورات، ومع ذلك فقد أفلتت من منطق المواجهة

الأيديولوجية بين الشرق والغرب ومن سيطرة القوتين العظميين، وتلك كانت حال الثورة الإسلامية في إيران، في السنة نفسها عام 1979 .

ونظراً لكون بعض الدول، في كل معسكر، تتمرد وتتطلع إلى استعادة شيء من الاستقلالية التي كان تقاسم مؤتمر يالطة قد انتزعها منها (اتفاقات يالطة الموقعة في شباط 1945 من قبل ثلاثة: ستالين وروزفلت وتشرشل، لم تكن تستند إلى تقاسم للعالم بل إلى شروط للسلام، وأخذت كما هي في أيام الحرب الباردة).

تلك كانت حال فرنسا، في المعسكر الغربي بعد عودة الجنرال ديغول إلى السلطة في عام 1958 . وبعد أن حقق لفرنسا السلاح النووي في عام 1960، تخلى عن القيادة العسكرية الموحدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عام 1966 (دون أن يتخلى عن الانتماء للحلف بالمعنى الدقيق)، واعترف بالصين الشعبية في عام 1964، وعارض التدخل العسكري الأميركي في فيتنام (خطاب بنوم ـ بنه في عام 1966) وتقارب مع الاتحاد السوفياتي مع شجبه لوصايته على أوروبا الشرقية داعياً لنهضة أوروبا من الأطلسي حتى الأورال.

وبشكل أقل صخباً من الخطاب الديغولي، بدأت ألمانيا الغربية، بحذر دون شك، التحرر من الوصاية الأميركية:

فباشرت مع فيلي برانت المستشار بين عامي 1969 ـ 1974، تقارباً مع بلدان شرق أوروبا، ومتابعة ذلك من قبل جميع من خلفه في المستشارية، من أي اتجاه كانوا، حتى سقوط جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا في تشرين الأول/ أكتوبر.

في الكتلة الأخرى، وغداة الحرب العالمية، رفضت يوغوسلافيا في عهد تيتو اصطفافاً دقيقاً وراء المواقف السوفياتية، وأصبحت إحدى الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز. لكن تطور الصين هو الذي أعاد الاتهام للثنائية القطبية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية. فبعد أن أصبحت شيوعية في عام 1949، وقّعت الصين القارية التي اتخذت اسم «جمهورية الصين الشعبية» مع الاتحاد السوفياتي، في شباط/ فبراير 1950، معاهدة صداقة وتحالف ومساعدة متبادلة نافذة لمدة ثلاثين عاماً. لكن منذ 1956 وبدايات الخلاص من الستالينية، توترت العلاقات، وفي عام 1962ـ1963، غدت القطيعة تامة. وفي عام 1964، أصبحت الصين الشعبية قوة نووية، وتعارضت منذ ذاك الوقت مع الاتحاد السوفياتي: على خطوط التماس (وقعت أحداث خطرة في عام 1969 على طول الحدود المشتركة) أو في المجال الدبلوماسي بشجب السياسة السوفياتية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وآسيا وفي منافسة تلك السياسة، سواء

في الأمم المتحدة (حيث قبلت الصين عضواً دائماً في مجلس الأمن في عام 1971) أو في الواقع. وبعد زيارة الرئيس الأميركي نيكسون إلى الصين في عام 1972، تبعتها إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع الولايات المتحدة والجمهورية الشعبية، في عام 1979، وصل التقارب الصيني ـ الأميركي إلى درجة الحديث عن تحالف خلفي ضد الاتحاد السوفياتي.

وفُسِّر هذا الدخول المفاجئ، في سبعينات القرن الماضي، لقوة «كبيرة» ثالثة في الميدان الدبلوماسي العالمي، بين أمور أخرى، بالمزاحمات بين هذه القوة والاتحاد السوفياتي، حيث إن المواجهة الإيديولوجية بين مفهومين للماركسية اللينينية غير كافية لتفسير ذلك. وفي موازاة ذلك ظهرت بوضوح تعارضات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الذين ترافق تقاربهم الاقتصادي مع تقارب سياسي. ولا يمكن تلخيص هذه التعارضات بمجرد تنافس اقتصادي: القرار الأميركي بوضع حد لقابلية تحويل الدولار في آب/أغسطس 1971، ودور الولايات المتحدة في الأزمة النفطية لعام 1973 ثم في أزمة عام 1979، كان لكل ذلك تأثير وصل إلى ما هو أبعد من مجرد التنافس في الدائرة الاقتصادية الواحدة في «العالم الحر». هنا، كما في علاقات النزاع بين الاتحاد السوفياتي والصين، ألا يجب رؤية

شيء آخر والتساؤل حول دوام رهانات القوة و/أو النفوذ بين الدول والمزاحمات على المناطق؟ وكان يُعتقد أو يجري التظاهر بالاعتقاد أن الرهانات والمزاحمات قد أصبحت من الماضي، لأسباب مرتبطة بسباق المواجهة بين الشرق والغرب وكذلك لأسباب إيديولوجية.

هذه هي المسألة التي كان يطرحها حينذاك من الجغرافيين وعلماء السياسة الذين سيدفعون التفكير الجغرافي السياسي ويجددونه.

ففي فرنسا، كانت الأعمال الممهدة لذلك كتابات إيف لاكوست والفريق الذي جمعه لإطلاق مجلة هيرودوت في عام 1976، وكان عنوانها الفرعي في الاستراتيجية والجغرافية والإيديولوجية، يعبِّر جيداً عن الاهتمامات والإشكاليات المطروحة أعلاه، دون استعادة تعبير «الجغرافية السياسية». وفي عام 1983، أصبح العنوان الفرعي أكثر صراحة: مجلة الجغرافية والجغرافية السياسية. وكانت هذه الأعمال الممهدة من فعل جغرافيين آخرين: بول كلافال[(1)] وكلود رافستين[(2)] وبول غيشونت، وأندريه لويس سانغين[(3)] ثم ميشال فوشيه الذين

(1) بول كلافال، المساحة والسلطة، باريس، المنشورات الجامعية، 1978.

(2) كلود رافستين وبول غيشونت، جغرافية الحدود، باريس، المنشورات الجامعية، 1974.

(3) أندريه لويس سانغين، الجغرافية السياسية، باريس، المنشورات الجامعية، 1977.

أتاحوا تجديد مفاهيم الجغرافية السياسية وإعادة المفاهيم الجيوسياسية. لكن الصحيح، كما يشير إليه ستيفان روزيير[1]، أن الكثير من الأبحاث الجيوسياسية كانت من فعل اختصاصيين في الحقل التاريخي أو السياسي. واستأنف بعض هؤلاء بعض مفاهيم الجغرافية السياسية «التقليدية»[2].

بينما كان استعمال عبارة «جيوسياسة» تنتشر في وسائل الإعلام، كانت الحركة الانبعاثية للجغرافية السياسية الجامعية تتوسع في فرنسا والعالم في ثمانينات القرن الماضي، وتسارعت بعد انهيار السلطة السوفياتية، وانفجار الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وتزايد الحروب المحلية والتساؤلات حول العولمة وتأثيرات القوة الأميركية المتفوقة.

ويجدر الآن بالتالي تحليل محتوى المعطيات في الجغرافية السياسية منذ أن شكلت من جديد موضوع الأبحاث والمنشورات العلمية.

(1) ستيفان روزيير، الجغرافية والجيوسياسة، باريس Ellipses 2003.
(2) أنظر مثلاً، أيميريك شوبراد، الجيوسياسة، الثوابت والتغيرات في التاريخ باريس Ellipses.

القسم الثاني

الجغرافية السياسية المعاصرة
مفاهيم جديدة وسياق جديد

تتميز الجغرافية السياسية المعاصرة عن «سابقتها» إلى درجة الظهور المتناقض. فقد جددت مفاهيمها، وباستخلاص دروس انحرافات الماضي تحاول الحذر من التعميم، مع الانتباه إلى تصورات الممثلين الأوائل والمراقبين الداخلين إلى مسرح الجغرافية السياسية، وكذلك إلى التصورات التي تقيمها هي نفسها عن الأوضاع التي تحاول تحليلها.

فضلاً عن ذلك، هي تلاحظ اليوم أن السياسة تخلق الوسط الجغرافي، وإطار الحياة أكثر مما هي العكس. وهذا بالطبع يعود لكون الخطوات التقنية تحرر الأولى من قيود الثاني. وهي تلاحظ أيضاً أنه، إذا كانت القوى التقليدية الممثلة للمشهد الجغرافي السياسي، أي الدول قد تزايدت منذ نصف قرن، ويؤدي الطابع الشمولي الاقتصادي والثقافي إلى ما يمكن أن تقرره بعض مراكز القرار السياسي ـ بل المركز الواحد ـ بشأن مصير الكرة الأرضية بكاملها.

الفصل الأول

مفاهيم جديدة

استهدف القسم الأول من هذا الكتاب إظهار أن التفكير الجيوسياسي من بداياته حتى إخراجه من الدائرة الجامعية بعد الحرب العالمية الثانية، قد تركز على التفاعلات بين الوسط الطبيعي وسياسة الدول، بالتشديد على تأثير الأول على الثانية من أجل استخلاص «قوانين» ذات مدى عالمي.

إن الجيوسياسية المعاصرة، على الأقل في المفهوم الذي وضعه البحث الجامعي، تبدو في آن معاً أكثر إثارة للدقة والفضول والتواضع.

هي أكثر دقة، بالإلحاح على ضرورة تعريفها بشكل أفضل. ولعدم القدرة على تمييزها عن الجغرافية السياسية، كما يستمر البعض في الإشادة بها، وعلى الأقل في التوافق بشكل عام على اتباع الجغرافي والدبلوماسي الفرنسي ميشال فوشيه، أحد الرواد في الجيوسياسة «الجديدة»، فهو يدعو في كتاب، جبهات

وحدود، إلى عدم الإبقاء على التعريف الذي يعطى لها حتى اليوم، في القواميس ـ هي تعني في قاموس روبير مثلاً: «دراسة العلاقات بين المعطيات الطبيعية للجغرافية وسياسة الدول» ـ وللتمييز جيداً بين ثلاثة سجلات للجيوسياسة: الجيوسياسة كتصور بالمعنى الذي نعطيه فيما بعد لهذه العبارة، والجيوسياسة كممارسة، يعني ما يقرره المسؤولون في الدول ويضعونه موضع التنفيذ، بالاعتماد في معظم الأحيان على التصورات الجيوسياسية لشعوبهم، والجيوسياسة كأسلوب للباحثين الذين لا يقتصرون: «على دراسة العلاقات الدولية أو بين الدول، التي لا زالت تعتبر مترادفة، لأنها تفسح مكاناً للبنية الداخلية للدول والأمم، وللحدود هنا دور واضح في المناطق الفاصلة بين دولتين»[1].

وهي أكثر فضولاً، بالإلحاح على واقع أن السياسي يساهم في تصور الوسط الجغرافي على الأقل، بقدر ما كان قد تصوره، مبرهناً أن هذا «السياسي» ليس إلا شأن الدول، وأن رهانات السلطة تعمل على مستويات أخرى، من المحلي إلى العالمي وفي حقول أخرى غير السياسة: الاقتصاد، والثقافة... إلخ.

هي أيضاً أكثر تواضعاً، بعدم الادعاء بإقامة حالات تلازم نافذة بمعزل عن المكان والمرحلة، بل بالتشديد على العوامل المركبة،

(1) ميشال فوشيه، المرجع السابق.

وخاصة تلك المجهولة من قبل الجيوسياسة «القديمة» واحتمال ظهور بعضها. ومن العوامل المجهولة أو المستهان بها إلى ذاك الوقت، فقد كشفت الجيوسياسة «الجديدة» أهمية «التصورات».

أولاً ـ التصورات

يوضح ميشال فوشيه المسعى الذي أدّى إلى إدخال هذا المفهوم في مؤلفه الصادر في عام 1998 تحت عنوان الجمهورية الأوروبية: «فقد قدم الجغرافيون بعد الفلاسفة أوجه الإدراك والتصور، من أجل تصحيح المباهاة في الموضوعية»[1].

كما يشير جغرافي فرنسي آخر، روجيه برونت، إن التخيل الفردي والاجتماعي تستهويه الأمكنة: فتسيطر عليه أمكنة الطفولة ومناطق التجوال والساحات المعروفة، ويغمر فراغات الجهل، ويبتكر عوالم مخصصة للأمل أو الخوف: عدن إلدورادو، أرض النعيم ودور الجحيم، كلها كانت قد وصفت ووضعت لها خرائط مصورة. باختصار ينتج التخيل الفردي والجماعي ويعيد إنتاج تصورات مقدسة في معظمها ودنيوية في بعض الأحيان عن المجال الحيوي.

ويعود ذلك لكون الإنسان ليس إلا كائناً اجتماعياً شكلت المساحة بالنسبة له مكاناً للإقامة والتنقل والتصرف، وهو كذلك

(1) ميشال فوشيه، الجمهورية الأوروبية: بين التاريخ والجغرافية، باريس، برلين، 1998.

موهوب بذاكرة هي كما وصفها مارسل بروست في السجينة «كناية عن صيدلية ومختبر كيميائي حيث تقع اليد فيها على مخدر مهدئ تارة، وعلى سم خطر تارة أخرى». وتعني هذه الذاكرة المطبقة على الأمكنة، كما كان يشير إليه تيودول ريبو، أحد مؤسسي علم النفس الحديث، الذي «لا نرى فيه إلا ما ننظر إليه ولا ننظر إلا إلى ما يوجد في الذهن».

وما كان قد وجد في الذهن، هو ما وضع ونضع فيه منذ الطفولة: معنى تاريخي مودع في المساحة المدركة: فتصبح الأرض مسقط رأس الذات ومسقط رأس الأجداد والوطن، وهكذا ترسم أرض للذات وأخرى للأهل، وكذلك أراض للآخرين: أراض صديقة وأخرى غير ودية وأخرى عدوة، حتى أن العداء يمكن أن يكون وراثياً. باختصار، جملة معلومات وأفكار مجمعة باكتسابها في عمر الصغر الذي تكون فيه القناعات الأكثر عمقاً، المعتقدات الأولى. والمدرسة خاصة، بتاريخها وجغرافيتها وكتبها وخرائطها الكتابية والجدارية حيث لا توجد، كما يقول جورج بيرك في كتابه، نوع من المساحة: «مساحة، مساحة جميلة حولنا، ومليئة بمساحات صغيرة (. . .) ومحاطة بخط منقوط (فالعديد من الأحداث، وبعضها في حالة من الخطورة، ومبرر وجودها الوحيد الرسم الوحيد المنقوط) وكان مقرراً أن كل ما هو موجود داخل الرسم

المنقوط يلوَّن بلون بنفسجي. بينما كل ما يوجد خارجه يلوَّن بشكل مختلف ويسمى بشكل آخر». فالمدرسة إذن تلعب منذ أكثر من قرن دوراً أساسياً في بلورة خرائطنا التخيلية، الحالة التي نضعها في نظام تسلسلي، والقيمة الفعلية التي نعطيها لها. ولم ينخدع بها الجغرافيون الألمان الذين اجتمعوا في مؤتمر ليبزيغ في عام 1921 عندما قرروا بالإجماع الاقتراح التالي: «يطلب مؤتمر الجغرافيين بدافع من الحرص الوطني، أن تبقى المناطق التي نزعت عن الرايخ في معاهدة فرساي بما فيها المستعمرات، مدرجة في المصورات الجغرافية والخرائط المعتبرة في المجال الألماني. ووحدها الكتب التي تأخذ هذا الاعتبار يجب استخدامها في التعليم في جميع المراحل».

هكذا وضعت تصورات جيوسياسية بحيث يشكل كل منها، كما أكد ميشال فوشيه [1] «خليطاً انتقائياً من الصور المقتبسة عن مجموعات متنوعة في الحقل الاجتماعي ـ التاريخي الخاص بالمجموعة التي أعدته، وأعيد تركيبها بحيث تؤلف مجموعة مكانية تكون تسميتها في آن معاً الرمز والشعار لمشروع سياسي قابل للرسم الخرائطي من حيث المبدأ. وله قيمة الأيقونة ويعبر عن تصميم كبير».

في هذا التعريف تعبيران كانت لهما أهمية خاصة: التسمية

(1) ميشال فوشيه، الجبهات والحدود، المرجع السابق.

والقابلية للرسم الخرائطي، لأن اختيار أسماء الأمكنة والمدن والدول لم يكن بريئاً، كما لم يكن بريئاً إعداد الخرائط الذهنية والمادية.

ثانياً ـ التسميات

في عام 1603، حين إعادة توحيد إنكلترا واسكتلندا، اقترح فرانسيس بيكون على الملك جاك الأول تسمية مملكته الموسعة «بريطانيا العظمى» مؤكداً أن: «الاسم يُحدث الكثير من التأثر والاغتباط».

إن اختيار أسماء الأمكنة يعبّر في الواقع وفي معظم الأحيان عن الخلفيات الفكرية: الطموحات والمطالب لدى البعض، وحالات الحرمان والإنكار لدى البعض الآخر: فبحر المانش عند الفرنسيين هو «القناة الإنكليزية» عند الإنكليز، والخليج الفارسي لدى الإيرانيين هو الخليج العربي لدى العرب، والخليج العربي ـ الفارسي لدى الذين لا يريدون إغضاب أحد، وهو اليوم «الخليج» فقط... وتعبر تسمية الدول، باختيار الاسم والنعوت المرافقة له، عن الخلفيات الفكرية ذاتها: فقد أصبحت فولتا العليا، في عام 1984 بوركينا ـ فاسو «وطن الناس الموحدين مع بعضهم»، كما أصبحت المستعمرة البلجيكية الكونغو، بعد الاستقلال الكونغو البلجيكي السابق، ثم زائير اعتباراً من عام 1965، لتصبح منذ عام 1997، جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك للنعوت أهميتها:

يمكن أن تكون دولة «شعبية»، «ديمقراطية»، «اجتماعية» أو لا تكون كذلك، كما يمكن أن تكون «إسلامية» أو «عربية».

على عكس ذلك، يمكن للبعض إنكار الاسم والنعوت التي أطلقوها على أنفسهم: فبعد خمسين عاماً على إقامة الاتحاد السوفياتي، ظل الجنرال ديغول لا يطلق عليه غير اسم روسيا؛ وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في زمن وجودها (1949ـ1990) لم تكن بالنسبة للكثيرين من الغربيين إلا «ألمانيا الشرقية». ولا زالت هذه الاختلافات قائمة حالياً: فما يتعارض بين اليونان وإحدى جاراتها الشمالية، أن الأولى تنكر على الثانية حق استخدام اسم مقدونيا بحجة حق الاسم على ما تعتبره مرتبطاً بأحد أعظم أبطالها الوطنيين: الإسكندر الكبير. كما تؤكد عليه منظمة الأمم المتحدة: «في 8 نيسان/أبريل 1993، قبلت الجمعية العامة عضواً في الأمم المتحدة الدولة المسماة بصفة مؤقتة «جمهورية يوغسلافيا السابقة مقدونيا» ريثما تتم تسوية الاختلاف الذي نشأ حول موضوع اسمها».

كما تخص هذه الرهانات الرمزية أسماء المدن، وقد جرى ذلك في وقت مبكر: عندما قمع الإمبراطور هادرين التمرد اليهودي في عام 135، حظر ليس على اليهود فقط، الوصول إلى المدينة المقدسة، بل ألغى الاسم في الواقع: أصبحت القدس تدعى على امتداد قرون طويلة «أيليا كابيتولينا». هذا التغيير في

اسم المدينة يستهدف إظهار نوع من القطع مع الماضي ويريد فاعلوه تثبيته كأمر نهائي: تلك كانت الحالة حين وقوع الأحداث الثورية. وبعد عام 1789، غيرت ما يقرب من 200 3 مدينة وقرية فرنسية أسماءها. فألغي كل ما كان يذكر بالنظام السابق من أسماء النبلاء والأسماء الدينية: بلدة الملكة (Bourg-la-Reine) أصبحت بلدة العدالة (Bourg-Egalité)؛ وقصر تييري (Château-Thierry) أصبح العدالة ـ على المارن (Egalité-Sur-Marne)؛ وجسر الأسقف (Pont-Evêque) أصبح الجسر الحر (Pont-Libre).

أما المدن «المعاندة» فقد عُمدت ثانية: هكذا أُطلق على مدينة ليون اسم «المدينة المحررة» في عام 1793. وقامت الثورة السوفياتية بالإجراء نفسه، وفي معظم الأحيان بواسطة أسماء أبطالها: لينينغراد وستالينغراد وستاليناباد...

كما يمكن استخدام اختيار الاسم لتثبيت الهوية الوطنية أو القومية كما في حالة برازيليا أو عبر البنية المعتبرة الأهم كما في إسلام آباد. وبشكل عام ينبغي التعبير عن مطلب انتماء معين، ومن ذلك يتغير اختيار الاسم حسب احتمالات هذا الانتماء. وهكذا استعادت مدن الاتحاد السوفياتي السابق تسمياتها السابقة، لما قبل عام 1917، كما كانت مدن فرنسا قد فعلت ذلك بعد عام 1794. وهكذا تغيرت «أنغوليم الجديدة» الفرنسية لتصبح «نيو

أمستردام» الهولنديين، ثم «نيويورك» الإنكليز وأخيراً الأميركيين أو ما جرى منذ عهد قريب من تغيير لأسماء مدن جزائرية بعد الاستقلال (سكيكدا، مدينة فيليبفيل السابقة مثلاً)، ويمكن كذلك التذكير بالمدن التي أدت مطالب الهوية الإقليمية إلى أن يُطلق عليها تسمية مزدوجة ـ كيمبر Quimper/ وكمبر Kemper).

وكما أشار ميشال فوشيه، كان لا بد من الإشارة إلى أن تسمية مجموعات إقليمية تعبر عن رهانات ضمنية يتحسس بها من يطلقها: مثلاً تسمية «الشرق الأوسط الكبير» التي أطلقتها الإدارة الأميركية.

ثالثاً ـ رسوم الخرائط التخيلية والخرائط المجسدة

هنا يحتفظ التفكير الجيوسياسي بدروس الماضي، لأجل ذلك يجب الأخذ في الاعتبار أن استعمالات الأداة الخرائطية ممكنة على صعيدين: على صعيد ما نسميه «رسم الخرائط التخيلية» وعلى صعيد الخرائط المجسدة، الخرائط المفترضة «حقيقية».

1 ـ رسوم الخرائط التخيلية

الخريطة هي في الواقع أداة مخيفة عندما يستولي عليها التخيل: «أرى في التخيل الخريطة التي ستُعلق في اليوم المقبل في كل صف فلسطيني وتشمل ثلاثة خطوط: الخط الأحمر يدلّ على حدود فلسطين في زمن الانتداب 1948، من البحر حتى نهر

الأردن، والخط الأخضر يميز أراضي الضفة الغربية وغزة حتى عام 1967 (22% فقط من خريطة الانتداب)، والخط الأسود يدل على حدود الوضع النهائي. فتبدو حدوداً ممسوخة تنغرز خناجر في جسد الدولة الفلسطينية»[1]. ونتخيل في الواقع بسهولة، تأثير مثل هذا الرسم على تخيل الأولاد الفلسطينيين.

ويتواصل هذا المسار من بلورة رسم الخرائط التخيلية، وبالطبع بالمطالعات والسينما والتلفزيون والإعلان، وكل ما يوفره التصوير لبلورته أو يبعث على استكماله.

لكن التصورات تكون في معظم الأحيان مقررة بثبات وظاهرة أو مموهة مدركة أم لا، منذ الدخول في سن الرشد: «فيتم التذكر إلى أية درجة تتحقق التصورات عن العالم خلال سنوات التكوُّن ـ رؤية الافتتان بالبلدان الصناعية الجديدة في آسيا، والموضوعات التقليدية في البكالوريا ـ التي أوحت بتخيل الكثيرين من المقررين في الشأن الاقتصادي»[2].

هكذا يرث كل واحد من تاريخه الشخصي والعائلي، ويأخذ من تاريخ المجموعة التي يشاركها في الذاكرة الجماعية للرسوم الخرائطية التخيلية. مهما تنوع مقياسها اتساعاً أو تقلصاً، وفي ارتفاع قيمتها أو تدنيها، وفي ابتكار مساحات الواقع أو تجاهلها. وهي لا تكون بريئة أبداً: فتضفي قدراً من التعاطف بشكل معين.

(1) يوري أفنيري في صحيفة معاريف/ 28 أيلول/ سبتمبر، 1999.
(2) ميشال فوشيه، الجمهورية الأوروبية...، مرجع سابق.

كما تبدي بقدر ما توضح بالرسوم، العداء والنفور واللامبالاة والإعجاب، بل التفاعل حسب الحالة التي يوحي بها مدى الواقع.

يُمكن تكوين فكرة معينة عن مساحات معينة من أجل التطابق معها، كما يمكن نفي هذه الفكرة من أجل نفي هذا التطابق. وهذا ما أبداه الجنرال ديغول في مذكراته عن الحرب: «طوال حياتي صنعت لنفسي فكرة معينة عن فرنسا. وأوحى لي بها شعوري بالتوافق مع عقلي. وما في قلبي من التعاطف يصور فرنسا بطبيعتها، تلك هي أميرة القصص أو السيدة العذراء على الصور الجدارية منذورة لمصير بارز واستثنائي...». وأضاف: «كان هذا الإيمان يكبر معي في البيئة التي ولدت فيها. وكان والدي رجل الفكر والثقافة والتقليد مشبعاً بالشعور بكرامة فرنسا. وقد كشف لي قصة هذا الشعور».

هي رؤية مختلفة كلياً في الرجل الأول، والرواية الخاصة للسيرة الذاتية غير المكتملة لألبير كامو: «(...) هذا التصور للوطن كان بلا معنى، في نظر جاك، الذي كان يعرف أنه فرنسي، وأن ذلك يقتضي بعض الواجبات، وأن فرنسا غائبة يُطالب بها وهي تطلبك في بعض الأحيان، لكن كما يفعل هذا الإله الذي كان يسمعه يتكلم خارج ذاته (...) ولا يمكن التأثير عليه بل يستطيع هو على العكس، فعل كل شيء على مصير الناس....»

ذلك أننا لسنا هنا أمام الديغوليين. وكما أشار ألبير كامو في

الرواية أعلاه: «ذاكرة الفقراء أقل تغذية من ذاكرة الأغنياء، ولديها قدر أقل من المعالم في الساحة، لأنهم قلما يغادرون المكان الذي يعيشون فيه، ومعالم أقل كذلك في زمن حياة رتيبة ورمادية». ووسائل تصور العالم هي أقل بكثير في الواقع: «كانت أمه (. . .) تعلم فقط أنها تعيش على الأرض قرب البحر، وأن فرنسا في الجهة الثانية من هذا البحر، وهي لم تكن قد تجاوزته أبداً، وفضلاً عن ذلك كانت فرنسا مكاناً مظلماً وغارقاً في ليل مريب حيث كان يُقترب منها عبر مرفأ يدعى مرسيليا، وكانت تتخيله مثل مرفأ الجزائر، وحيث كانت تشع مدينة توصف بأنها جميلة جداً وتدعى باريس (. . .)، وكان يطرق سمعها اسم بلدان أخرى دون أن تستطيع لفظها بشكل صحيح (. . .)، فكانت روسيا مثل إنكلترا اسماً صعباً (. . .)، ولم تستطع أبداً أن تعيد تركيب المقاطع الأربعة لكلمة سارايفو».

2 ـ رسوم الخرائط المجسدة

في بلورة رسوم الخرائط التخيلية، تلعب الخرائط المجسدة، كما ذكرنا لتونا، دوراً أساسياً. لكنها هي ذاتها، وسائل في خدمة المزاحمات السلطوية. ولهذا أظهرت بلورتها في أول الأمر، في عصر تكون الدول الأمم، أموراً عسكرية (خرائط الأركان)، ولهذا قلَّلت بعض الدول الأخبار عنها لصالح أجهزتها فقط. ولهذا أيضاً

لا بد من فك رموز تكوينها ـ اختيار اسقاطاتها ومقاييسها ومعطيات رسوم خرائطها ـ وأوجه دقتها وظهورها. والخرائط «يجب أن تكون مفصلة، في قراءة ثانية، مثل أعراض مشروعات وأهداف استراتيجية»[1]، لأنه في حدث عسكري أو تفاوضي ـ كما في تفاوض أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين من يمتلك «أفضل» الأوراق ـ الإسرائيليون في هذه الحالة ـ يمتلكون الورقة الحاسمة.

أما تحليل التسميات ورسوم الخرائط التخيلية والخرائط التجسيدية (كثرتها أو قلتها، ووفرة استخدامها والأشكال التي يتم فيها) فإنه يؤدي إلى تصنيف التصورات. ويمكن القول في الواقع، أن بعض المساحات مبالغ في مثولها أمام الرهانات القابلة للقياس موضوعياً مثل الشرق الأدنى، بينما تبدو مساحات أخرى على أساس المعايير ذاتها، غير ماثلة إلا قليلاً أمام تلك الرهانات، والمثال هنا القارة الأفريقية بكاملها تقريباً. كما يمكن كذلك الإشارة إلى كون بعض المساحات لديها تصورات ضبابية، بسبب غياب المحتوى والحدود القابلة للإدراك عبر الخريطة وعبر العقل، كما الأمر في أوروبا، بينما العكس في حالات أخرى قابلة للإدراك بالعقل بسهولة، مثل حالة الدول المتمثلة بالشكل أو الموقع بسهولة: «الجزمة الإيطالية» و«السداسي الفرنسي» و«إمبراطورية الوسط».

(1) ميشال فوشيه، الجبهات والحدود، مرجع سابق.

بمواجهة هذه التصورات، تصورات الذات وتصورات الآخر، في أول الأمر في ما بينها، ثم مع المعطيات المتوفرة في الجغرافية والتاريخ وكذلك في العلوم السياسية وعلم الإنسان وعلم الاجتماع... إلخ، التي يُمكن للجيوسياسة المعاصرة أن تدعي جعلها مفيدة وعدم الوقوع في متاهات صيغتها السابقة.

رابعاً ـ ترسب الأشكال المتوالية لتسييس المساحة

«رجال الإمبراطورية الجدد هم الذين يعتقدون بالبدايات البريئة، والفصول الجديدة والصفحات البيضاء، وأتابع الرواية، أملاً بأن تكشف لي قبل أن تنتهي ما يُمكن جعلي أعتقد بأنها كانت تعادل الجهد»[1].

فالدول ـ الأمم في الواقع، في مجرى تأسيسها في الماضي ليس أكثر من الآن، والفاعلون الجدد في الجيوسياسة العالمية لا يجدون اليوم في الوسط الجغرافي أرضية مركبة فقط من أوراق رابحة أو عقبات طبيعية وتضاريسية وهدروغرافية ومناخية. كما يجدون الآثار المتبقية من قبل سلطات سابقة. وتعتبر شبكة الخطوط الحديدية الفرنسية مثالاً نادراً، لكنه مضيء لهذه الظاهرة: ففي كل مكان في فرنسا تُسيَّر القطارات من اليسار ما عدا في الألزاس

(34) جوزيف ميخائيل كوتزي، انتظار البرابرة، باريس Le Seuil، 1987.

واللورين الشمالية، لأنه بعد الإلحاق بألمانيا في عام 1871، وفي مسعى رمزي أكثر مما هو فعلي، قلب الرايخ اتجاه تسيير القطارات إلى جهة اليمين في الألزاس واللورين. وفي عام 1918 صرفت فرنسا النظر عن تغيير جديد.

بشكل أعم بكثير، كان لا بد لمعظم الدول، وعلى مضض في بعض الأحيان، من أن تتوافق مع الإرث المادي الذي خلقه سابقوهم. وفي بادئ الأمر، ما هو مباشر ودائم في بعض الأحيان من إرث مساحة الحرب وغداة الحروب والنزاعات: حقول الألغام والأطلال وجدار الأطلسي... إلخ، وكذلك ما تُرك في مادة اللغة الإدارية والاقتطاع الإقليمي، وطرق المواصلات... إلخ. كما كانت تجد، وربما أكثر، الإرث الفكري والتأثير الباقي على الأذهان (أعراق وعادات) وعلى العقل الباطن الجماعي، وكان هذا الإرث بعيداً مثل إرث الإمبراطورية الرومانية بالنسبة لأوروبا الغربية كلها، وما بعده مثل إرث احتلال المسلمين لإسبانيا، وما بعد ذلك من إرث الإمبراطورية العثمانية في البلقان والشرق الأدنى، وما بعد ذلك من إرث القوى الاستعمارية في مناطق سيطرتهم السابقة، أو الأكثر قرباً من إرث جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ألمانيا الموحدة أو الاتحاد السوفياتي السابق في بلاد البلطيق.

معمم على صعيد الكرة الأرضية دون امتلاك الوقت ولا الوسائل للاستعداد لها (إذا صح أنها كانت تملك الإمكانات من الموارد الطبيعية والبشرية). وكانت مرغمة على تحمل التبعية «للإمبريالية دون إمبراطورية»، من أجل تأمين النافذة الاقتصادية ومن جهة أخرى، فقد ورثت هذه الدول حدوداً وضعها المستعمرون. بَيْدَ أن هذه الحدود كانت قد أقيمت على القاعدة الحصرية لمصالح هؤلاء المستعمرين، سواء لكونها تلبي حاجات إدارتها الإقليمية لما كانت تشكل التخوم الداخلية لكل إمبراطورية، أم سواء كانت تتطابق مع الحدود القصوى بين الإمبراطوريات التي كانت ثمرة توازن القوة بين القوى الأوروبية. ونتيجة لذلك كانت هذه الحدود تحصر سكاناً لا يطمحون للعيش معاً بصورة قسرية، وتحت سلطة قانون واحد. كذلك تعرضت هذه الحدود للاعتراض من الداخل والخارج بشكل يعيد ويحافظ على الظاهرة الجيوسياسية لمرحلة «الإمبريالية دون إمبراطورية».

2 ـ زوال الاتحاد السوفياتي

في عام 1945، أعاد ستالين، قليلاً أو كثيراً، للاتحاد السوفياتي حدود الإمبراطورية القيصرية. وسيوفر له بين عامي 1945 و1949، دفاعاً جمهورياً «شعبياً» يتباهى به حتى داخل القارة

الأوروبية. وظهر في وضع أفضل عندما توصل الاتحاد السوفياتي إلى التزود بالسلاح الذري ولعب دوراً يقرب من دور الولايات المتحدة في سباق التسلح، وحقق وضعاً جيوسياسياً لا سابق له: سياسة التكتلات، وسياسة اللعبة الثنائية مع الولايات المتحدة، مع مشهد أول للحرب الباردة التي تمسَّك خَلَفَهُ بها حتى بداية ستينات القرن الماضي للانتقال بعد ذلك إلى ما يُسمَّى الانفراج حتى بداية ثمانينات القرن الماضي. وشهدنا حينذاك دفعاً جديداً لسباق التسلح بين «القوتين العظميين»، السباق الذي لا يستطيع الاتحاد السوفياتي مواجهته اقتصادياً وربما ثقافياً كذلك. وساهم هذا الوضع، إلى جانب عوامل داخلية (وصول غورباتشيف إلى السلطة في آذار/ مارس 1985، كارثة تشيرنوبل في نيسان/ أبريل 1986 أظهرت قسوة الخراب الاقتصادي وتفكك البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي) وخارجية (الفشل العسكري في أفغانستان، سقوط جدار برلين وتحرر أوروبا الشرقية) بما كان قد وصف بأنه انفجار الاتحاد السوفياتي. وقد جرى ذلك في عام 1991: في شهر آب/ أغسطس، أعلنت كل واحدة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي الخمس عشرة استقلالها. وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر، جرت تسوية مؤقتة في صيغة رابطة دول مستقلة جمعت اثنتي عشرة جمهورية من أصل خمس عشرة (ما عدا دول البلطيق الثلاث).

في نظرة جيوسياسية، لم تكن هذه التسوية قادرة على خلق الوهم: فالمعطى الجيوسياسي الناشئ بزوال الاتحاد السوفياتي قلب بشكل دائم لعبة العلاقات الدولية كما أكّد مؤخراً هوبير فيدرين، وزير الخارجية الفرنسية بين عامي 1997 ـ 2002: «القطع الأكثر أهمية في تاريخ العالم الحديث هو مفصلة 1990ـ1991، في نهاية الاتحاد السوفياتي وبالتالي نهاية العالم الثنائي القطب»(1). لقد جرى هذا الانقلاب على مستويين.

لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها دون منافس عسكري قابل للثقة على صعيد الكرة الأرضية وحتى دون أن تتمكن بقية العالم، عبر المؤسسات الدولية أو منظمة الأمم المتحدة، من تحقيق التوازن مع قوتها الاقتصادية والعسكرية من أجل دفعها لقبول وتشكيل إدارة «متعددة الأطراف» للشؤون الدولية. لقد دخل العالم، في عام 1991، في عهد «القوة المتفوقة» التي سنبحث فيها لاحقاً، رغم أن الولايات المتحدة تابعت بملء رغبتها حتى عام 2000 وانتخاب الرئيس بوش، القيام بدور تعددية الطرف. وبعد ذلك تجاوزت ذلك بوضوح.

فضلاً عن ذلك، لم يكن السلام المدني، في ما كان يؤلف المحيط

(1) هوبير فيدرين، الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر لم يخلق ثورة عالمية، في حوار مع صحيفة Libération، في 7 أيلول/ سبتمبر، 2002.

الآسيوي للاتحاد السوفياتي، مضموناً إلا عبر الإحاطة السياسية المتشددة بالسكان، في تقسيم عسكري وأمني دقيق، وتهديد بالعقوبات الفردية أو الجماعية (الاعتقالات الجماعية في عهد ستالين مثلاً). وأدى زوال الاتحاد السوفياتي وتفكك بناه العميقة إلى تحرير القوى المركزية التي كانت قائمة في عهد الإمبراطورية الروسية، ولم تكن المحركات الإتنية والدينية قد تحطمت، وخاصة في مناطق القوقاز. وتطورت انطلاقاً من عدة ظواهر، سيجري الحديث عنها لاحقاً، ودعيت «البلقنة» أو «اللبننة»، وجرى التعبير عنها بنزاعات محلية، ليس فقط مقلقلة للاستقرار على الصعيد الإقليمي (جورجيا، أذربيجان وأرمينيا)، بل كذلك عندما كانت رهاناتها الحقيقية والرمزية ذات مدى عالمي، ومثيرة لتوترات في العلاقات الدولية كما هو الحال في بلاد التشيشان.

3 ـ تفجر يوغسلافيا

لم يقاوم الاتحاد اليوغسلافي انهيار الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية، رغم أنه كان قد تبنى وضعاً «غير منحاز»، في ظل سيطرة المارشال تيتو. فالجمهوريات التي كان يتكون منها ويعيش فيها سكان ذوو لغات وثقافات وأديان مختلفة، بعد أن أكدت شرعيتها داخل الحدود المكرسة لكل منطقة على أساس هوية الأكثرية فيها، اندلعت بينها حروب عنيفة ودامية أعادت ظهور تعبير «بلقنة» كما سنرى لاحقاً.

أخذت هذه الدول بشكل عام، وهي الناشئة بعد زوال الاستعمار، وتفكك الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا، النموذج الأوروبي للدولة ـ الأمة، وأخذت عن هذه الأخيرة جميع خواصها الملموسة والرمزية ضمن الحدود المثبتة في السيادة السابقة. بَيْدَ أن هذه الحدود كانت تعكس موازين القوة التي كانت تقيمها مع السكان التابعين لها حينذاك أو مع القوى الأخرى أثناء وضع هذه الحدود، أكثر مما تعكس طموحات السكان المعنيين بالعيش في هذا الإطار الإقليمي. فطرحت بالتالي على الكثيرين في هذه الدول الجديدة، مشكلات الشرعية: الشرعية المعلنة بقوة من قبل السلطة القائمة التي ستستخدم جميع الوسائل المتوفرة لديها، من وسائل رمزية (راية، نشيد وطني، أبطال وطنيون مثل أبطال الاستقلال) ووسائل مدنية ملموسة (إدارة، تعليم، الوسائل السمعية، البصرية)، من أجل خلق شعور وطني يتجاوز الانتماءات الإتنية والدينية، والوسائل العسكرية وكسب الاحترام والخشية في الداخل كما لدى الجيران. لكن هذه الشرعية غالباً ما تتعرض للاحتجاج من الداخل من قبل مرشحين للسلطة باستخدام المشاعر الإتنية والدينية للسكان، وعلى أساس الشقاء المستمر لأكبر عدد من سكان هذه المنطقة أو تلك. ويلقى هؤلاء

المرشحون الدعم أو على العكس الصراع المكشوف أو الخفي، من قبل القوى الاستعمارية السابقة والقوى الأخرى الحالية.

هذه الاحتجاجات الحدودية والنزاعات والحروب الدموية بشكل مرعب في بعض الأحيان، ومن أجل السيطرة على الأراضي، تذكر باستمرار المزاحمات للسيطرة على المساحة الإقليمية، حتى في نظر الذين يعتبرون أن هذه المزاحمات قد ألفتها سياسة التكتلات وتوازن الرعب النووي، أو في نظر الذين يعتقدون أن هذه المزاحمات قد تم تجاوزها عبر الاقتناع الإيديولوجي. وبالطبع ليس ذلك غريباً على عودة ظهور التفكير الجيوسياسي.

وتتفاقم الهشاشة البنيوية وعدم الاستقرار السياسي للكيانات الجديدة المكتسبة للسيادة الوطنية منذ ستينات القرن الماضي بتأثير ظاهرة العولمة أو الإجمالية كما تعنيه ظاهرة هاتين العبارتين اللتين تطالان جميع دول الكرة الأرضية، والتي تترجم «دينامية» جيوسياسية جديدة، هي دينامية «الإمبريالية» دون «إمبراطورية»، وسنعرض ذلك في القسم الأخير من هذا الكتاب.

ثانياً - العولمة، الإجمالية

منذ سبعينات القرن الماضي، أصبحنا نشهد تطوراً سريعاً للأدوات والنشاطات الاقتصادية والثقافية التي لا تخضع في الواقع لرقابة

الدولة ـ الأمة، وتخرج بالتالي عن الإطار التقليدي للعلاقات في ما بينها. في موازاة ذلك، يلاحظ تكاثر وتعزيز البنى ذات الاتجاه العالمي (المنظمات غير الحكومية من جهة، والمنظمات بين الدول من جهة أخرى) التي تعقد دور العلاقات الاقتصادية الدولية.

هذه الحركة ذات الطابع العالمي والإجمالي للمبادلات المادية وغير المادية تعني بالتالي أن «الدولة لم تعد المركز الوحيد للسيادة وللوجه الطبيعي المميز لها».

ويمكن لهذا المسار أن يدعو للاعتقاد بحيادية الأقاليم عبر التقنيات الجديدة في الاتصال والرقابة، وظهور المعايير اللغوية (الأنكلو ـ أميركية) والثقافية المشتركة على الصعيد العالمي.

لكن العولمة الاقتصادية والثقافية في الواقع، تعقد الجيوسياسة أكثر مما تلغيها، بإدخال عوامل جديدة إلى جانب الدول ـ الأمم في لعبة مزاحمات السيطرة على المساحة، والتسبب بظهور الأقاليم التي لم تعد وطنية فقط، بل كذلك فوق الوطنية حيث تفعل هذه المزاحمات. كما صار يجري الحديث عن الجيو ـ اقتصاد والجيو ـ ثقافة، باعتبارهما جزئين جديدين ومتكاملين مع الجيوسياسة المعاصرة.

1ـ الاقتصاد المعولم والجيوـ اقتصاد

كان تشكيل مجموعات معتبرة ذات تنوع وطني، ومتجاوزة

للوطن في الواقع، في النصف الأول من القرن العشرين، قد أوصل هذه المجموعات، «أركان» الصناعة النفطية مثلاً، إلى وضع استراتيجيات تشمل الكرة الأرضية كلها. لكنها كانت قليلة العدد لتكون قادرة على القيام بذلك. فاستطاعت عولمة سبعينات القرن الماضي تعميم الظاهرة. ومنذ ذاك التاريخ، خضعت المشروعات المتمتعة بحصة في الأرباح، ما عدا حالات استثنائية قليلة (ما يقارب نصف رأسمال المشروعات المحددة في بورصة باريس كان بين أيدي أجنبية، وخاصة أموال المعاشات الأنكلو ـ ساكسونية) لمعيار عالمي في ريعيتها. ومن أجل مواجهة مستلزمات المساهمة العمالية، استخدمت الشركات استراتيجيات إقليمية سهلت التقنيات العالمية. وهكذا راحت المشروعات تبحث لمواقع مراكز الاجتماعية عن أفضل بيئة مالية ومصرفية مميزة بإطار ملائم ودون اعتبار يحدد مكان نشأتها الرأسمالية، ومن أجل نشاطاتها الإنتاجية، كان هدفها يقتضي ـ أدنى كلفة أجرية ممكنة لنمط فعالية معينة ـ الأخذ في الاعتبار ليس فقط لكلفة ساعة العمل، بل كذلك للتشريع الاجتماعي للبلد المعني (مدة شرعية العمل، ومستوى الحماية الاجتماعية، والحقوق النقابية، إلخ. . .) وقدرته على ضمان احترامه، وحجم خزان اليد العاملة من أجل سبق مخاطر ارتفاع

الأجور إذا كان هذا الخزان مقبلاً على النضوب، وأخيراً النوعية المهنية للعاملين (الإعداد المهني وكذلك درجة الثبات والطواعية إلخ. . .) وعلى أساس هذه المعايير، يختار المشروع إنشاءات ليس فقط من أجل توسيع نشاطاته، بل كذلك من أجل نقل مواقع هذه الإنشاءات، تبعاً لتطور هذه المعايير، في البلدان ذات المستوى العالي للأجور (الولايات المتحدة، ألمانيا وفرنسا مثلاً) إلى بلدان ذات كلفة أجرية أقل لنوعية إنتاجية معادلة. لكن هذه الظاهرة امتدت إلى بلدان كانت معتبرة ذات يد عاملة، رخيصة وحيث نشأت فيها تنوعات وطنية لهذا السبب في بداية الطابع العالمي (كوريا، البرتغال أو إيرلندا منذ عهد قريب) لصالح الأكثر «منافسة» الآن مثل الصين أو الهند.

وتوضح حدّة الجدل حول نقل المواقع، مثلاً في فرنسا وألمانيا اليوم، مدى عجز الدول التي تتعرض لذلك في مقاومة هذه الاستراتيجيات الإقليمية وخاصة عندما تنفّذ من قبل المجموعات الكبيرة التي تكون قوتها المالية أعلى من قوة بلدانها: «هناك عشرة مشاريع عملاقة، رقم أعمالها أعلى من مجموع إجمال الناتج الوطني في 164 بلداً عضواً في الأمم المتحدة»[1].

(1) هوبير فيدرين، العالم الدبلوماسي كانون الأول/ ديسمبر، 2000.

وبقدر ما كانت هذه الدول عاجزة كان معظمها قد ارتبط، قسراً أم برضا، في استراتيجيات تقارب سياسي اقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي. فكانت الدول الست المؤسِّسة للاتحاد الأوروبي رواداً في هذا الشأن، وكان أمامها هدف جيوسياسي: تصفية أحد الأسباب الأساسية لحالات التوتر والنزاع بينها، بإقامة سوق مشتركة ووسائل التضامن الاقتصادي والنقدي من أجل بلوغ اتحاد سياسي، يقتضي التخلي عن مظاهر سيادية لصالح المؤسسات الاتحادية[1]. وكانت اتفاقات إقليمية أخرى لا تستهدف إلا تحرير وتسهيل المبادلات بين أعضائها، مثل اتفاق التبادل الحر لأميركا الشمالية، الذي بدأ تنفيذه في عام 1994 أو الاتفاق الذي وقع في عام 1995 وربط بين البرازيل والأرجنتين والباراغواي وأوروغواي. وفوق ذلك، كانت معظم الدول تنتمي إلى منظمات مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، فزاد نطاق قدرتها على الاعتراض الفردي على جيو ـ اقتصاد المشروعات. خلاصة القول، أن الدول اضطرت أن تتوافق مع الحركات «العالمية التبادل» والبنى التي أقامتها مثل «الميدان الاجتماعي العالمي» المقام سنوياً في بورتو أليغري (البرازيل) في عام 2001،

(1) انظر كذلك، فصل: «الاتحاد الأوروبي».

اعتراضاً على العولمة وتنديداً بنتائجها الاجتماعية والثقافية، وخاصة في البلدان الأكثر فقراً. لأن تداعيات العولمة لم تكن هي ذاتها في جميع البلدان. كما أنها أحدثت، كما أشار فاليرشتاين. توزعاً جيوسياسياً جديداً، على أساس جيو ـ اقتصادي، بإيجاد نموذجين للمواجهة.

فيخص النموذج الأول للمواجهة، مختلف مراكز التراكم الرأسمالي (الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان وشرق آسيا) من أجل مراقبة النشاطات ذات المعدل الأعلى في الربح. ومنذ ثلاثين سنة فازت في هذا الصراع على التوالي أوروبا (في سبعينات القرن الماضي)، ثم اليابان (في ثمانينات القرن الماضي) وأخيراً الولايات المتحدة (في تسعينات القرن الماضي). وتستمر المعركة في جميع المجالات وفي جميع القطاعات التي تبدو حاسمة من أجل الاستمرار في هذه الدائرة من دول القيادة الاقتصادية العالمية: السياسات العامة للبحث المدني والعسكري، واستراتيجيات إعداد وجذب أفضل الطلاب والباحثين، إلى فريق الجذب للبعض الذي هو «هروب الأدمغة» للآخرين، وخطط إنشاء فرق البحث الدولية الكبيرة، مثل تلك التي ستكرس للبحث في الاندماج النووي الذي تنافست فيه فرنسا مدعومة من قبل الاتحاد الأوروبي واليابان المدعومة من قبل

الولايات المتحدة، بالضغوط والتهديد بالإجراءات الانتقامية الاقتصادية أو المالية، كما تقوم الولايات المتحدة حيال إسرائيل من أجل ردعها عن السماح لشركة طيران «العال»، بالحصول على الطائرات الأوروبية إيرباص. الأمر الذي باح به فرانسوا ميتران إلى الصحافي جورج مارك، في تشرين الأول/ أكتوبر 1994: «فرنسا لا علم لها بذلك، لكننا في حالة مع أميركا(. . .) نعم، حرب دائمة، حرب حيوية، حرب اقتصادية، حرب دون موت، بشكل ظاهري»[1].

أما نموذج المواجهة الثاني، فهو الذي يضع المركز في تعارض مع المحيط، الأمر الذي اتفق على تسميته، الشمال والجنوب، فالشمال المنقسم في ما يخص تقاسم النشاطات القيادية الاقتصادية، والموحد عندما يتعلق الأمر بتقاسم أكثر إنصافاً للموارد والمكاسب بينه وبين بقية العالم، ولم يكن الشمال قابلاً بجعل مناطق المحيط إلا شيئاً مما «تستقبله» صناعاته من يد عاملة ذات قيمة مضافة ضعيفة أو خطرة على سكانه ومحيطه. هكذا ترتسم جيو ـ سياسة تميز، باسم القوى المعبر عنها بتعابير قيادية اقتصادية ومالية، البلدان المغلوبة عن البلدان الغالبة، ومنها «القوة المتفوقة» الأميركية.

(1) جورج مارك بنامو، ميتران الأخير، باريس Plon، 1996.

إلى هذه الجغرافية الاقتصادية لعولمة «مكشوفة»، تضاف الجغرافية السياسية الخفية للتجار الدوليين والجريمة المنظمة التي تنشر أعمالها المربحة (المخدرات، الدعارة، الغش، الابتزاز والفساد إلخ..)، في أوج توسعها (الرقم العالمي لأعمالها يعادل الناتج الوطني الإجمالي لإيطاليا)[1] على الصعيد الدولي تبعاً لاستراتيجيات إقليمية تلعب بمظاهر التخلي الإرادي أو الطوعي عن السيادة الوطنية وبثغرات المنظمات المتجاوزة للإطار الوطني والمعتبرة معوضة عنها. وهكذا تحدد الجيو ـ اقتصاد المتخفية مع استراتيجيتها، وراء تدفقاتها وشبكاتها، استراتيجيات جيو ـ اقتصادية جديدة: دول متواطئة، وأخرى متغاضية) «الجنّات المالية»)، ودول مستهدفة متساهلة أو متشددة.

2 ـ ثقافة، ثقافات، جغرافية ثقافية

كما أشار فرانسوا لاروش[2]، تشكل الثقافة مكبراً لا جدال فيه للحيوية الجيوسياسية إلى درجة تحقيق ترسيخ ملموس (مشاهد طبيعية، تنظيم مدني «أمكنة للذكرى»، آثار، متاحف، مكتبات) ووضع تصورات. وبتأثيراتها الثقافية الداخلية (الصور التأملية)

(1) تقدير وضعه هوبير مندرين. مرجع سابق.
(2) فرانسوا لاروش، الثقافة في العلاقات الدولية، روما، المدرسة الفرنسية، 2002.

تشد الجماعة إلى بعضها مع تأثيراتها الخارجية (الصور المنعكسة)، وتحدد في المجموعات الصديقة أو العدوة أوجه الإدراك (أو التلقي) المكونة للشعور «بميزان القوة».

وفي نهاية القرن التاسع عشر، بدأت الدول ـ الأمم الأوروبية التي استعانت بالثقافة في صنع التصورات كحاملة شرعية لأكثر قيم «الحضارة»، في استخدامها مادة في استراتيجية التأثير في لعبة الجيوسياسة، ومادة تخدم بلورة «سياسة ثقافية خارجية» قامت بها السفارات وكذلك المؤسسات المتخصصة ـ مثل التحالفات الفرنسية، في مبادرة ترابطية انطلقت منذ عام 1883ـ والمكلفة بنشر لغة وثقافة البلد وتأمين وجود الباحثين فيه. ويعبر خيار إنشاء هذه المراكز الثقافية عن المدى الجيوسياسي: ففي نهاية القرن التاسع عشر، في القدس، دخلت الدول التي قصدت الاحتفاظ أو القيام بدور في الشرق الأدنى ـ فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا ـ في منافسة حقيقية على ساحة الوجود الثقافي عبر المؤسسات التي كانت تقيمها فيه.

ويفسر التنافس المضاعف في مرحلة ما بين الحربين، الذي تحول إلى دعاية عدائية من جانب الدول الشمولية، جزئياً على الأقل، أنه غداة الحرب، تغير الخطاب في هذا المجال: يجب ألا تكون الثقافة وسيلة للمزاحمات السلطوية، بل وسيلة للوفاق

بين الشعوب. تلك هي المهمة الواضحة الموكلة لهيئة الأونسكو «المساهمة في الحفاظ على السلام والأمن بالتشديد التربوي على العلم والثقافة والمشاركة بين الأمم».

وفي الوقائع، إذا كان ذلك قد بقي هدف الأونسكو، لأن مديره كتب في عام 1999: «التربية والثقافة هما الضمانتان الوحيدتان الدائمتان للسلام والأمن للإنسانية»[1]، وتابعت الدول ذاتها وضع أشكال العمل لذلك، مثلاً بإقلال الكلام عن النفوذ، بل عن العلاقات الثقافية وحتى عن التعاون الثقافي، واعتبار الثقافة وسيلة من دبلوماسيتها. ألم يؤكد الجنرال ديغول في الجزائر في عام 1943، وأمام الاتحاد الفرنسي، وجوب أن تكون الثقافة الفرنسية سيفاً إصلاحياً لفرنسا، ووجوب تزويد الكي دورسي، بعد التحرير بتوجيه العلاقات الثقافية؟

وتقدم الشبكة المتراصة لمراكز المجلس البريطاني ومعهد غوته الألماني، ومعهد سرفانتس الإسباني، ومعهد الإنستتيوت الإيطالي، الدليل على أن هذا الاهتمام كان ويظل مشتركاً بين القوى الأوروبية الرئيسية.

لكن الثقافة تحولت من وسيلة تأثير، في ثمانينات القرن الماضي وتحت تأثيرات العولمة، إلى رهان جيوسياسي.

(1) فيدريكو مايور، عالم جديد، باريس، الأونسكو، 1999.

كان الدخول المفاجئ للعولمة إلى الحقل الثقافي قد جرى بسرعة عالية في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، مع إتقان «تقنيات الإعلام والاتصال» التي ندد بها أنطوني سميث، في كتابه، جيوـ سياسات الإعلام، واعتبرها الخطر على الاستقلال الذي يتمثل بالإلكترونيك الجديد في نهاية القرن العشرين، ويمكن أن ينكشف أنه أكبر من خطر الاستعمار ذاته. فقد بدأنا ندرك أننا مع زوال الاستعمار وصعود كيانات فوق القومية لم نضع الحد النهائي للعلاقات الإمبريالية، بل طرحنا شبكة جيوسياسية نسجت منذ عصر النهضة، وتستطيع وسائل الإعلام الجديدة إدخال «ثقافة لاقطة» بشكل أعمق من أية تقنية غربية سابقة، ويمكن أن تشكل النتيجة تشوشاً ضخماً، وتفاقماً للتناقضات الاجتماعية الراهنة داخل «المجتمعات النامية»[1]. ويضيف إدوارد سعيد الذي روى هذا النص: «لا أحد يعترض على ذلك: فالفاعل الأقوى في هذا التشكل هي الولايات المتحدة»[2]. وظهر هذا التشكل في الواقع، كما قال إدوارد سعيد، بشكل متصاعد باستمرار، في العالم كله عبر نشر «نتاجات» ثقافية وأفلام سينمائية وتلفزيونية، وكتب وموسيقى

(1) أنطوني سميث، جيوسياسات الإعلام: مظاهر سيطرة الثقافة الغربية في العالم، نيويورك، جامعة أوكسفورد، 1980.
(2) إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، باريس، Fayard، 2000.

وكذلك معلومات مبلورة بشكل أساسي في الولايات المتحدة ومسوَّقة من قبل مؤسسات عملاقة متعددة، تعمل في منافستها مؤسسات قليلة أوروبية ويابانية، بملاحقة معاييرها في الإنتاج والتسويق والاتصالات، كما أظهرت المغامرات المؤسفة للمجموعة الفرنسية Vivendi Universal. وأدت هذه الظاهرة إلى بلورة نوع من «ثقافة معولمة» تعاقب الدول الأخرى بشكل مضاعف، وبتعابير جيوسياسية، على الصعيد الاقتصادي والكياني.

فعلى الصعيد الاقتصادي، يتمتع الإنتاج الأميركي، الذي تركز في وقت مبكر، ويستطيع تخفيف أكلافه في سوقه الداخلي الواسع، بورقة رابحة حاسمة في التنافس العالمي.

وعلى الصعيد الكياني، تنشر الولايات المتحدة لغتها ومبادئها بشكل واسع، بالنشر الواسع لمنتجاتها، وتطمح بالتالي لفرض ثقافة مرجعية تقلل بشكل شبه آلي من قيمة المراجع الثقافية للأمم الأخرى، وتقلل بالتالي قدرة تأثيرها في العالم، (فرنسا مثلاً، مع أمم أخرى، تلقى من الصعوبة أكثر فأكثر لتغليب نموذجها في «التكامل الجمهوري» لدى وسائل الإعلام الدولية، في مواجهة التوجه الجماعي الأميركي)، كما تضعف تماسكها السياسي. في الواقع، فإن التشكيك في الهوية الوطنية من قبل الثقافة

المرجعية، وتقليل قيمتها الذي يترجم مثلاً في أوروبا، بالرسائل الإعلانية التلفزيونية عبر أطر مقتبسة من المدن والمشاهد الأميركية وبشعارات أنكلو ـ أميركية، وحتى بمظاهر أوروبية، يساهم في ظهور ثقافات فوق الوطنية («ثقافات الضواحي» و «مطالب كيانية إقليمية») إلى تحقيق أشكال هوية غير وطنية (إلى هذا أو ذاك من أطراف النزاع الفلسطيني مثلاً). ولا شك في أن الدول، ثم الدول ـ الأمم في أوروبا الغربية قد اضطرت دائماً لتأخذ روما في الاعتبار. وحسب ميزان القوة الحالي، فقد استخفت هذه الدول بروما ثم تجاهلتها أو قطعت العلاقة معها، لأن هذه العلاقة كانت دائماً علاقة سلطة مع سلطة أخرى: السلطة الزمنية مقابل السلطة الروحية. بيد أن الأمر لم يكن كذلك في ساحات دينية أخرى، وخاصة في ساحة الإسلام الذي لا يقيم مشروعه هذا التمييز القائم في الساحة المسيحية. كما إن جواب الإسلام على «الثقافة المرجعية» ليس ثقافياً فقط بل سياسياً أيضاً. الأمر الذي يعقد المسألة أكثر في الدول التي تدعي أنها دولاً ـ أمة ومسلمة في آن معاً.

وبشكل عام، تحاول الدول، بنجاحات مختلفة، فردياً أو جماعياً، كما في الاتحاد الأوروبي مثلاً أو في الهيئات الفرانكفونية، مواجهة هذا الخطر المزدوج لثقافة مرجعية عالمية على هويتها الوطنية ونفوذها في العالم. ومن أجل ذلك تتخذ إجراءات ملموسة لحماية

لغتها (مثلاً، في فرنسا يؤكد القانون المتعلق باستخدام اللغة الفرنسية لعام 1994 والمعروف بقانون «توبون» في مادته الأولى، أن «اللغة الفرنسية عنصر أساسي في شخصية وتراث فرنسا») وإنتاجها (سياسة الحصص السمعية والبصرية في القنوات التلفزيونية) ودعم ذلك إدارياً ومالياً. وفي موازاة هذه الإجراءات الملموسة، فإنها تتبنى خطاباً تعتبره فرنسا خطاباً رسولياً. فأبرزت في بادئ الأمر «الاستثناء الثقافي» الذي جسدته بامتياز. ومنذ بضع سنوات شهد هذا «الدفاع والإيضاح» بشكل ملائم، نوعاً من الترقية الأقل عزلة ونزاعاً في «التنوع الثقافي» والتعدد اللغوي في الميادين العالمية، كما في العلاقات الثنائية.

لكن السهل للولايات المتحدة إظهار هذه الإجراءات وهذه الأحاديث كأنها معارك خلفية، مثل معارك القدامى («أوروبا الهرمة» لإدارة الرئيس الأميركي جورج بوش) ضد حملة الحداثة. ومع ذلك، ليس من المؤكد، كما يشير إلى ذلك، فرانسوا روش، وهو يستوحي مؤلفات إدغار مورين، بأن الخيار التبسيطي «الثقافة العالمية» في مقابل «المعركة من أجل الثقافات» يطرح بشكل صحيح المسألة التي تثيرها العولمة. لكن المؤلف يضيف أن «شبه الثقافة» هذه المعولمة توجد بين العناصر العالمية والعناصر المحلية أو الخاصة، في وضع توازني غير ثابت يعطي كل السداد للتحليلات الجيوسياسية في كل حالة بذاتها.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتجزئة يوغسلافيا، تبدو الثقافة وسيلة للنفوذ ورهاناً للمزاحمات الجيوسياسية، كما تبدو اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن، والحرب في أفغانستان ثم في العراق هي أيضاً عوامل يعتبرها البعض أساساً للمزاحمات السلطوية.

وفي الواقع، في تسعينات القرن الماضي في القوقاز والبلقان، اندلعت الاشتباكات بين المتحاربين الذين تذرعوا بالانتماء الإتني الثقافي غير القابل للتوافق مع انتماء خصومهم واعتبروه المحرك لمعركتهم رغم أنهم عاشوا جنباً إلى جنب مع هؤلاء طيلة قرون، وإن لم يكونوا في وفاق تام، فعلى الأقل دون اصطدام كبير. من هنا فإن الاعتقاد بأن الثقافة هي السبب الرئيسي للمعارك، غير بعيد إلا بمقدار خطوة قطعها صموئيل هنتنغتون الأستاذ والمؤسس وأحد مدراء مجلة السياسة الخارجية، وأصبحت هذه المجلة مشهورة عالمياً في عام 1993 حين توقعت في إحدى مقالات مجلة الشؤون الخارجية، مواجهة الحضارة الغربية مع الحضارات الأخرى، في أطروحة كتبها في تعارض الحضارات وتجديد النظام العالمي[1] وفي صدام الحضارات[2]. وأتاحت هذه الأطروحة الفرصة للعديد من

(1) نيويورك، سيمون وشوستر 1996.
(2) باريس، أوديل جاكوب، 1997.

المقالات لرفضها أو للدفاع عنها، وخاصة بعد اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، لأن العبارات المستعملة من قبل مموليهم تعود صراحة إلى معركة «حضارية» موجهة من قبل العالم العربي وبشكل أعم الإسلامي إلى «الغرب الكافر» وإلى «صليبيي اليهود ـ المسيحيين».

لكن، هل حقاً أن الثقافة متهمة بشكل مباشر، وأنه يجري تداولها لجعلها أداة للسلطة من قبل الذين يمسكون بها أو الذين يطمحون إليها؟ وكما أظهره أوليفيه روي[1]، فإن التوجه الإسلامي لجأ إلى استغلال موضوع الغرب المغضوب عليه لأنه غير مؤمن ومسؤول عن الآلام الاقتصادية والاجتماعية والثقافيه لعالم المسلمين، بالتسلل إلى القالب الغربي للدولة ـ الأمة، واستولى على السلطة، كما في إيران أو يطمح إلى الاستيلاء عليها.

وتبقى مسألة «الإرهاب الدولي» التي تظهر أكثر خطورة. فيبدو عبر خطابه كما ممارسته جاهلاً للدول ـ الأمم ويتمسك بالشمولية ويوجه السلاح ضد دعاته المفترضين. ومن أجل الحكم في ذلك، فإن تحليل[*] الصلات بين الإسلام الأصولي، والعائلة السعودية والولايات المتحدة يبدو متعلقاً بصلب

(1) أنظر مؤلفات أوليفيه روي، مثلاً، الحركات الإسلامية بحثاً عن هوية، المجلة الدولية والاستراتيجية، شتاء 2000 ـ 2001.

(*) يعود الكثير من هذا التحليل لمحادثات المؤلف مع موريس غودلييه.

الموضوع، لأن مرتكبي اعتداء 11 أيلول/ سبتمبر كانوا قد اختاروا الولايات المتحدة هدفاً لهم، فكان 15 من أصل عددهم التسعة عشر سعوديين، وتذرعوا بإسلام أصولي دفعهم ليصبحوا أعضاء في شبكة القاعدة الموجهة من قبل السعودي أسامة بن لادن.

كانت الصلة الأولى قد حصلت في القرن الثامن عشر بين مؤسس تفسير أصولي جديد للإسلام وسلطة شيخ قبيلة محلية، جرى ذلك بين المصلح الذي كان يدعى محمد بن عبد الوهاب والشيخ محمد بن سعود. فقام التحالف بين عقيدة دينية أصولية ومتشددة ومستغلة للمصادر الأولى للإسلام، وبين سلطة سياسية كانت تبحث عن التوسع والشرعية عبر الإسلام، واستمر حتى أيامنا قاعدة تطور السلطة في شبه الجزيرة العربية، فهو في الأصل بالتالي يفتقر إلى أية علاقة مع الصراع الثقافي ضد الغرب.

والصلة الثانية التي قامت بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية: في عام 1938، بدأت العمل أول شركة نفطية أميركية في العربية السعودية. وفي عام 1945، التقى الملك ابن سعود الرئيس روزفلت وترسخت قواعد تحالف طويل الأمد بين الولايات المتحدة والعربية السعودية، وأصبحت السعودية المزود الأساسي للولايات المتحدة بالنفط.

والصلة الثالثة، هي ما جرى بين الغرب والوهابية عندما استُخدمت الأخيرة من قبل الأولى ضد الاتحاد السوفياتي، الشيوعي والملحد الذي كان قد احتل أفغانستان المسلمة، وأتاحت الحرب ضد الروس للوهابيين السعوديين دفع معظم الحركات الإسلامية الأساسية للالتحاق بأفغانستان: من باكستانيين وشيشان وجبهة الإنقاذ الجزائرية ومصريين وسوريين وفيليبينيين وسودانيين وأندونيسيين و8 آلاف فتى سعودي أعمارهم بين 16 و22 عاماً. وعندما انتصرت الحرب ضد الروس، وأصبحت السلطة بين أيدي حركة طالبان، بقيت بعض هذه القوى في أفغانستان، وأصبحت القوى المغادرة قوى احتجاجية ضد السلطات المسيطرة في بلادها الأصلية (الجزائر ومصر إلخ. . .، بما فيها العربية السعودية)، وفي هذه المرحلة لم يكن الغرب يرى الخطر في الاتجاه الإسلامي المتشدد في حركة الطالبان، التي اقتبست من هذا الاتجاه ما يبرر سلطتها والقواعد التي فرضتها على المجتمع الأفغاني.

إلى ذاك الحين، كانت اثنتان من هذه الصلات، الأولى والثالثة (تمثل الثانية مظهراً لـ«الإمبريالية دون إمبراطورية») توضحان الاستخدام التقليدي للثقافة، في بنيتها الدينية، الشمولية هنا، في السياسة (الأمر الذي يعرفه الغرب نفسه أيضاً:

«الله وحقي»، «نؤمن بالله») من أجل تشريع وتعزيز سلطة إقليمية أو الاحتجاج عليها وقلبها ـ وبتعبير آخر، من أجل أهداف جيوسياسية.

بَيْدَ أن القاعدة، منذ اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، في شجبها للغرب بدت «غير إقليمية». أولاً، لأنها أخذت شكل تنظيم دولي، ثانياً، لأنها ترسم عبر خطاب أسامة بن لادن وخطاب مؤيديه رؤية لعالم شمولي، في غرب يقتصر على عالم من اليهود والمسيحيين وكلهم حملة مساوئ التحديث والشمولية، يعني المبادئ الخارجة عن الإسلام لتوجيه الشعوب وتنظيم السلوك الأخلاقي والأدبي للأفراد. غرب يشكل النموذج المضاد والمنفر، دون قاعدة إقليمية محددة، ودون حد آخر غير خط المجابهة مع الإسلام. وخط مجابهة هو ذاته افتراضي جزئياً، لأنه إذا كان يمكن جعله ثباتاً إقليمياً في الشرق الأدنى والأوسط، يبدو من الصعب إقامة ثبات آخر في البلدان التي تعيش فيها جماعات إسلامية كبيرة، دون اعتبارهم مسلمين في نظر الأصوليين.

في موازاة ذلك، تقوم السلطات ووسائل الإعلام في البلدان التي تتعرض لاعتداءات أو تهديدات باستخدام مصطلحات: ضبابية وتبعية وشبكة إسلامية إلخ. . . تعبّر عن حيرتها أمام نمط

من النزاع دون حدود إقليمية بالمعنى الحصري، لا في مواقعها ولا في أهدافها.

ويتعلق ذلك في نظر البعض، بتحول ذي مدى عالمي: في العناصر التي تؤلف قوة المجتمعات، يدخل بشكل مباشر في الاعتبار بُعد ثقافي (الدين) ويضاف إلى المعايير الكلاسيكية للقوة، يعني التفوق الاقتصادي و/أو العسكري و/أو التقني. وإذا اتبعنا هذا التعقل، يمكن التعرض لاضطرابات هامة. لنأخذ مثلاً: اليوم، 110 ملايين من المسلمين الشيعة لا يؤلفون إلا 10% من السكان المسلمين في العالم. لكن النقطة الأساسية هي أنه إذا جرى تفحص خريطة المنطقة العربية ـ الفارسية، يتبين أن الشيعة يسيطرون فيها إلى حد كبير، فهناك إيران أولاً، بعدد سكاني من سبعين مليون شخص، والعراق الذي يعتبر أكثر من نصف سكانه من الطائفة الشيعية (13 مليون من 24 مليون) وأكثر سكان البحرين من الشيعة، تضاف إليهم الأقليات القوية من الشيعة في الكويت والعربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة، رغم الأكثرية السنية، ويعادل الشيعة في المملكة العربية السعودية نسبة 10% من السكان ويسكنون في المنطقة الساحلية المسماة الحساء، التي تحتوي على الذهب الأسود للمملكة، الذي يعادل ربع المخزون العالمي من النفط. وإذا نظرنا إلى مجموع السكان

الشيعة في الدول المختلفة في الخليج العربي، فإنهم يعتبرون أكثرية في المنطقة التي يوجد 60% من الاحتياطي العالمي من النفط المعروف اليوم.

لكن سلوك منظمة القاعدة أكثر من «تقليدي»، في نظر مراقبين آخرين: إذا كان تكتيك هذه «البقعة» جديداً باستخدام الموارد الإجمالية في المنطقة، فإن هدفها الحقيقي، حتى ولو غُطي بالبلاغة الإسلامية للخطاب، إنما هو قلقلة الاستقرار في العربية السعودية، وقلب الملكية السعودية والاستيلاء على السلطة في هذا البلد. فالروابط المذكورة أعلاه تدعو لعدم استبعاد هذه الفرضية.

القسم الثالث

الجيوسياسة المعاصرة

مظاهر الاستمرار والتغيّر والتحوّل

تدخل الجيوسياسة المعاصرة، بفضل أدواتها الجديدة، إلى مظاهر استمرار «صورة» الجيوسياسة: قطعها ـ أشكال استمرار الدول، ودوائرها، وعوامل توقف وجودها التي تشكل حدودها، وتبدلاتها وتغيرات دورها بتقسيم أجزائها أو تكبيرها.

لكنها تسجل أن المرحلة الحالية، بإدخال «لاعبين» جدد، وقواعد جديدة تعمل لقلب «الصورة» الجيوسياسية أكثر من إجراء تحول في هذه الصورة، كما تحاول بالتالي وصف وتحليل التبدلات الحقيقية للمعطيات الجيوسياسية التي نشهدها اليوم.

الفصل الأول

مظاهر استمرار أقاليم الجيوسياسة أشكال الاتصال والانقطاع

أولاً ـ أشكال الاتصال: مساحة الدولة

الهدف الأول للدولة هو ضمان استمرارها. لذلك فإن منطق الدولة هو منطق القوة. ومن أجل زيادة قوتها، بتعابير واقعية، أي بتعابير ثرية (بسبب وجود القوة الرمزية للدولة)، فتستطيع الدولة التصرف على وجهين: تسهيل ازدهار إقليمها الذاتي بتشجيع نسبة المواليد والنشاط الاقتصادي أو فتح مساحات جديدة بالقوة من أجل الحصول على موارد جديدة: العبيد قديماً، والعمال المرغمون بالأمس، والمساهمات المادية (معاهدات «غير عادلة» ومصادرات إلخ...) والمالية (الضرائب، غرامات الحروب، التعويضات).

ففي زمن الحرب، يتسبب المتحاربون بظهور «ساحة

للحرب»، تقيمها قوى متحركة، هي مساحة النزاع الاستراتيجية وتكون حدودها غير مستقرة وتتغير العتمة فيها وقابليتها للاختراق باستمرار. وكما يؤكد فرانك ديبيه «تختلف فيها طريقة إدراك المساحة الاستراتيجية وتنظيم عن طريقة زمن السلم. وتلعب إدارة الزمن دوراً أكثر أهمية. والمساحة ليست مسرحاً للعمليات فقط. ويعمل الخبير الاستراتيجي لجعلها شريكاً له بإقامة خطوط محصنة، وتدبير منزلقات، وفتح جبهات جديدة، وممارسة سياسة الأرض المحروقة من أجل قطع مصادر التموين للعدو. وبين مساحة الحرب ومساحة السلام تناقض قوي إلى درجة أن تنظيم المساحة الاستراتيجية يترجم في معظم الأحيان بتدمير مساحة زمن السلم: تقطع الجسور وتدمر المحطات والمصانع، وتحرق المدن ويهجر السكان»[1]. ويوضح مقال منشور في صحيفة لوموند في أيار/مايو 2004 بشكل مأساوي: «في الجمهورية المستقلة الصغيرة أدجاري، المنطقة الجورجية على شواطئ البحر الأسود المجاورة لتركيا (...)، وكان الحاكم المستبد أصلان أباشيدزيه قد حوَّل، قبل بضعة أيام، منطقته إلى معسكر مقتطع، وقام بنسف جسرين نحو جورجيا، وأمر بتفكيك الخط الحديدي تبيليسي ـ باتومي وقطع الطرق

(1) فرانك ديبيه، الجغرافية الاقتصادية والبشرية، باريس، PUF، 1995.

الثانوية خوفاً من تدخل عسكري من قبل سلطة تبيليسي، التي بدأت تقوم بمناورات عسكرية في المناطق القريبة من الحدود. وطال تجميد النشاطات المرفأية المعتبرة من الموارد الرئيسية في أدجاريا، وكل جنوب القوقاز» (❖).

وفي زمن السلم، تكون الأمور مختلفة جداً. ومع ذلك، كانت الدولة مضطرة لأخذ الحيطة ضد أية محاولة خارجية أو داخلية لضربها وكبحها. ويعني ذلك أن على الدولة أن تسهر على وحدة إقليمها. كذلك عليها في الوقت نفسه، تجنب خطر أي انفجار، ومواجهة أية محاولة اعتداء خارجي بإعداد خططها الخاصة بالاعتداء الخارجي. ويجب عليها أخيراً زيادة مواردها أو الإبقاء عليها في الحد الأدنى، وخاصة الموارد المالية. ويمكن للدولة أن تؤثر في عدة مجالات، في داخلها وخارجها: الرقابة والعقاب وحماية الذات، والتخويف والإغراء والتشجيع والتأثير على الشأن الاقتصادي، والمجالات التي تترجمها بتعابير مكانية.

أما في السياسة الداخلية، فإن الرقابة والعقاب تعنيان أن الدولة تحدد مجالات وكلائها: الإدارة الإقليمية، من الشرطة والدرك والجيش والخزانة والعدالة، كلها يتم توزيعها من أجل

(❖) ماري جوغو، 6 أيار/ مايو 2004،

تأمين الرقابة بشكل أفضل، وقد درس بول كلافال بشكل خاص المنطق الإقليمي لهذه الرقابة: «ما تعلمناه، شيئاً فشيئاً، هو تقسيم للمساحة إلى دوائر يتناسب اتساعها مع حاجات الرقابة. وفي كل دائرة، يكون وكلاء السلطة مقيمين حيث تبدو الانحرافات الأكثر احتمالاً، وكذلك حيث يكون أفضل الظهور للمجموعة»[1]. لكنه يجب أيضاً أن تصل المعلومات المتوفرة بسرعة إلى «قمة» الدولة وأن تتمكن هذه القمة من إرجاع تعليماتها بسرعة أيضاً أو إرسال تعزيز للوكلاء (شرطة، جيش إلخ...): فعليها بالتالي التمتع ببنية تحتية وأدوات اتصال فعالة بقدر فعالية تقنية المرحلة وأن تسمح بذلك الوسائل المالية التي تكرسها لها الدولة. وفي هذا المجال يظهر أمران ثابتان: أولاً، منذ أن تظهر تقنية جديدة في مجال الاتصالات، تطمح الدولة للمطالبة باحتكارها، أو على الأقل، بضمان الرقابة عليها، وثانياً، أن تسهر على أن تربط هذه الأجهزة بالدرجة الأولى، بين مركز السلطة ومحيطها الأكثر حساسية.

وحماية الذات تعني وضع جهاز الدولة، قدر الإمكان، في مأمن مادي. وهكذا كان المشهد الباريسي قد تحول بصورة كلية بالأعمال الكبيرة للبارون هوسمان، الذي كان أحد أهدافه

(1) بول كلافال، بعض التغيرات حول الموضوع: الدولة، الرقابة، الإقليم في كتاب الدولة واستراتيجيات الإقليم، بإشراف Hervé Thery، باريس CNRS، 1991.

السماح للجيش بالعمل بسهولة أكبر في حالات التمرد الشعبي: فأظهر سحق كومونة باريس مقارنة بنجاح الثورتين الباريسيتين لعامي 1830 و1848، «فعالية» هذه الإجراءات في المجال المدني. وفي استطاعة ملاك الدولة نفسه إقامة مساحاته الخاصة المنعزلة عن العالم الخارجي من أجل حفظها بشكل أفضل: النموذج الأول هو المدينة المحظورة في بكين، لكن، كما يشير إليه روجيه برونت: «النموذج العصري الأكمل كان معروفاً ليكون نموذج الإصلاحات السوفياتية، في مساحاتها المحجوزة وأبنيتها وقراها للإقامة الأساسية أو لقضاء الإجازات، ومخازنها ومطاعمها ومواقعها المشهودة وحتى شبكة طرقها، لكن البلدان التي لا تُحجز فيها مساحات لقمة جهاز الدولة تعتبر نادرة»[1].

وأن تخيف الدولة أو تغري يعني بالنسبة لها إظهار قوتها وأبهتها، أو بكل بساطة فعاليتها في التعبير أو فرض شرعيتها لدى سكانها.

ففي إطار التخويف، هناك مثال جيد في إنشاء حاميات متحركة للدرك في فرنسا: كانت المدن والضواحي العمالية مدعوة للتعقل حيث أنشئت، وينكشف التخويف والإغراء مثلاً

(1) روجيه برونت، عوالم جديدة، باريس Hachette، 1990.

في اختيار عاصمة جديدة «مدهشة» و«مؤثرة» في آن معاً: فرساي وسان بترسبورغ وبرازيليا وإسلام آباد وياموسوكرو. والإرادة ذاتها في تنظيم مدن السلطة: العاصمة بالطبع، وكذلك المدن التي تتبدل سلطتها. ويرمز المكان أو الأمكنة، وسط عدم انتظام الشوارع «الشعبية» مع نظام الدولة. وتُظهر فيها العروض العسكرية سلطة وقوة الدولة (الساحة الحمراء، ساحة تيان إن مين، وساحة الكونكورد إلخ...). ويلعب الشارع الاحتفالي (الشانزيليزه و«ميل» في لندن هما منظوران «ملكيان») الدور ذاته. وتمجيد الدولة هو كذلك تمجيد للحاكم: الملك أو المستبد الذي نصب له تمثال، منذ لويس الرابع عشر حتى صدام حسين، ومروراً بنابوليون وستالين، أو جرى تمجيده عبر مفاخره ـ عمود تراجان، وعمود فندم ـ وابتنى أو زيَّن قصراً أو قصوراً ذات أحجام وأبهة تعبّر عن قوته. وفي زمن السيادات الشعبية، جرى تمجيد هذه السيادات: هكذا كان البرلمان البريطاني المهيب ذا هندسة غوطية جديدة لأنه في زمن بنائه، ابتداءً من عام 1836، كان البريطانيون مقتنعين بأن النمط الغوطي فن، ولد في بريطانيا كفن وطني، كذلك كان جسر الكونكورد المهيب قد بني بأحجار سجن الباستيل «لكي يدوس الشعب حصن الطغاة».

كان إغراء السكان يعني على الصعيد الإقليمي دائماً، تسهيل الانتقال حتى إلى المناطق الأكثر «تخلفاً» عبر شبكة كثيفة من الطرق والسكك الحديدية إلخ. . . وتزويد البلد بالتجهيزات «العامة»: مدارس ومستشفيات ومراكز البريد إلخ؛ والإغراء في المساحة المدنية يعني مثلاً إعداد مساحات خضراء للترويح عن النفس في الأحياء الشعبية، كما فعلت الإمبراطورية الثانية في باريس (منتزه Montsouris وتلال Chaumont) وإقامة مؤسسات ثقافية مدهشة: دور أوبرا ومتاحف ومكتبات عامة إلخ. . .

ويعني التشجيع والفعل أخيراً، الظهور على أرض الواقع بأعمال كبيرة، تبعاً للوسائل التقنية والمدى الفعلي والرمزي في كل مرحلة: أعمال فنية (الجسر ـ الجديد على معبر ميلو) وأعمال كبيرة إقليمية (إقامة غابة لاند أو غابة سولونيا في القرن التاسع عشر، وإعداد حوض تينيسيه في الولايات المتحدة، وتجفيف مستنقع زويدرز في البلاد المنخفضة، والإعداد السياحي في لانغيدوق روسيون إلخ. . .)، بل سياسات طموحة في «إعداد الإقليم» كما في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي أيضاً تشجيع (في فرنسا مثلاً) أو تثبيط (أمس في اليابان، واليوم في الهند والصين) للإنجاب حسب تحسين أو إعاقة القوة الاقتصادية.

كما على الدولة ضمان استمرارها حيال الخارج. وهنا كذلك، عليها أن تراقب و«تعاقب» (عندما تعتدي دولة على أخرى، ونادراً ما تعترف بذلك: فتقدم نفسها كضحية تعاقب الآخر المعتدي عليها)، وتحمي نفسها وتخيف وتغري، ويسهل اكتشاف الترجمة الإقليمية لهذه الضرورات: فتتولى شبكة السفارات الرقابة في الوقت ذاته، من مكان وجودها في العاصمة الأجنبية (مثلاً، في أقرب الأمكنة السلطوية المحلية، مثل سفارة بريطانيا وسفارة الولايات المتحدة في باريس، على بعد خطوات من قصر الإليزيه)، بأحجامها المهيبة بقدر معين، وبجاذبية أبنيتها، إلخ... مما يبين أهمية الدولة الممثلة.

ولقيت حماية الذات ترجمة امتدادية قوية: تحصينات في المدن، وعلى التخوم حصون، وثكنات في النقاط الاستراتيجية للدفاع عن الأرض ومرافئ الحرب ومصانع الأسلحة إلخ... وكانت التقنيات الحديثة، في الدول الكبيرة، قد انتهى زمنها جزئياً (خط ماجينو) دون أن تختفي آثارها، بل أنتجت بدورها ترتيبات هامة بحجمها واستخداماتها: قواعد جوية وقواعد فضائية (بايكونور وكورو) وإنشاءات الإنتاج وإجراء تجارب الأسلحة النووية إلخ...

ويمكن للتخويف أن يُترجم بإقامة قواعد عسكرية بحرية وبرية في أراض خارجية.

في هاتين الحالتين الأخيرتين، الاحتماء والتخويف، نجد على أرض الواقع، ما كان جاك ليفي قد حدده كمساحة عسكرية خفية امتداداً لمساحة الحرب في زمن السلام.

والإغراء يعني إنشاء تيار متعاطف في الخارج، وتحصيل «صورة» جيدة عنه. وستساهم الدولة فيه من أجل إيوائنا هنا في إقليمنا وإقامة «خزائن» ثقافية وعلمية أو دعماً لإنشاءات أو إصلاحات ذات قيمة رمزية في البلدان التي تبحث عن الاعتبار.

مساحة الشرعية

عندما تتكون الدول وتوسع مساحة سيادتها، نادراً ما تكون سلطتها بديهية لأنها تتهم الشرعيات السابقة، والتقسيمات الإقليمية الناشئة عنها: الثورة في فرنسا أو حرب الانفصال في أميركا مثالان على ذلك.

حتى عندما تتوصل الدولة لتصبح شرعية مقبولة من الأكثرية الكبيرة من السكان الذين يعيشون على أرضها، لا بد أن تتصالح مع الشرعيات السابقة أو الأكثر حداثة، الداخلية والخارجية، التي تنازعها السيطرة على المساحة أو تعارض طريقة تنظيمها لهذه السيطرة.

وغالباً ما تكون الاعتراضات الداخلية مرتبطة بشرعيات سابقة فقدت التطورات المشتركة مع كل السكان المعنيين أو مع جزء منهم. كانت هذه حال البسكيين الفرنسيين الذين عارضوا شرعية منطقة البيرينيه ـ الأطلسية وطالبوا بفصلها من أجل تحقيق محافظة لإقليم «الباسك» وحده. كما كانت هذه حال السكان البريتون الذين طالبوا بإلحاق منطقة اللوار ـ الأطلسي بمنطقة «بريتانيا». وأخيراً هذه حال أهل جزيرة كورسيكا الذين طالبوا وحصلوا على إقليم لجزيرتهم، بينما كانت في الأصل ضمن إقليم واحد مكون من «بروفانس والألب والكوت دازور وكورسيكا». لكن لا بد أن تتصالح الدولة كذلك مع تعبير إقطاعي يستمر استعماله بالفرنسية «إقطاعات»: «إقطاعات» أرباب العمل، مثل إقطاعة شنايدر في كروزو أو إقطاعة ميشلين في كليرمونت ـ فيراند، حيث تعتبر جميع التجهيزات في المدينة (أبنية سكنية، مدارس، مستشفيات، ملاعب إلخ. . .) مآثر لهم؛ و«إقطاعات» عمالية يقال إنها «حصون» أو «قلاع» قيل الكثير عن قدراتها الاعتراضية على جهاز الدولة على أرضها؛ و«إقطاعات» انتخابية تمسك بها شخصيات سياسية يضطر جهاز الدولة أن يتوافق معها عندما ينبغي مثلاً، بناء مقرات اجتماعية، وإعداد هذه أو تلك التجهيزات العامة وإقامة تحويل في السير إلخ. . .

وإذا كانت الدولة تضطر كثيراً للتوافق مع شرعيات داخلية أخرى، فلا بد أن تذهب في بعض الأحيان إلى الصراع معها. وكذلك في المناطق المخترقة من قبل المافيات حيث يحكم «قانون المفاخرة والصمت في مزيج من الرعب المتواصل والشرعية المبنية ضد ممثلي الدولة»[1]. وفي الأراضي المطالب بها من قبل حركات انفصالية أو ثورية معترضة بشكل جذري، عبر السلاح أو باللجوء إلى الإرهاب، تندد بها شرعية الدولة وتعتبرها «قوة محتلة».

ثانياً ـ حالات الانقطاع: الحدود

الحدود بالمعنى الذي يعطي اليوم لهذا التعبير، تقسم سياسياً المساحة البرية وكذلك البحرية والجوية، على الصعيدين المادي والفكري. وكما قدمها ميشال فوشيه[2]، فالحدود انقطاع جيوسياسي في وظيفة ذات سمة فعلية ورمزية وتخيلية.

فالوظيفة الفعلية للحدود أنها تعين الحيز المكاني لممارسة سيادة الدولة. كما تحدد فيها ممارسات موظفيها الذين كلفتهم باحترام سيادتها السياسية والاقتصادية: العسكر والشرطة (شرطة

(1) فرانك دبيبه، مرجع سابق.
(2) ميشال فوشيه، الجبهات والحدود، مرجع سابق.

الحدود) ورجال الجمارك. وحسب طبيعة هذه الدولة (ديمقراطية، تسلطية، شمولية) وحالات إهمال السيادة التي اضطرتها للقبول بها، قسراً أم بحرية، يمكن للحدود أن تقفل بأحكام أو جزئياً، تسللاً أو بشكل مفتوح بالنسبة للأشخاص والأملاك.

أما الوظيفة الرمزية للحدود فهي أنها تترجم، منذ اجتيازها، مدى الترابط السياسي ـ الإداري للجماعة التي تغطيها وبالتالي شرعيتها. هكذا مثلاً، يكون المسافرون الذين يُستقبلون عند نقاط العبور من قبل الموظفين المشار إليهم أعلاه، وهم مرتدون بزّاتهم الرسمية، وبالأعلام الوطنية ترفرف فوقهم، يُدعوْن لفك رموز معينة واحترام نظام الطرق الوطنية.

أما الوظيفة التخيلية للحدود فمعنية بالغيرية المعتبرة أنها تجسدها. وكما أشرنا إلى ذلك في ما يخص رسوم الخرائط التخيلية، فإنها ترفع أو تخفض قيمة المساحات المجاورة، وتصنفها كبلاد «شقيقة» وحليفة، صديقة أو عدوة لدودة، ويمكنها أن تكون موضوعاً للوراثة...، لكنها تقيم كذلك حدوداً لا تتطابق بالضرورة مع الحدود المثبتة بموازين القوة بين الدول وغالباً ما تكون الأسس الاجتماعية ـ الثقافية، وخاصة الدينية، لهذه التصورات عميقة جداً، فترى هذه الحدود

«التخيلية» كأنها «أكثر صحة من الطبيعة». ويقدم ك. بوميان، في بحثه، أوروبا وأممها، مثالاً جيداً: «جئت إلى أوروبا لأول مرة في نيسان/أبريل أو أيار/مايو 1946. وكان موكب شاحنات للمواشي ـ لكنه جرى تكييفه لانتقال البشر ـ يجتاز نهر الفولغا الآتي من شمال قازاخستان. كان القطار يسير بهدوء على جسر أُعيد بناؤه منذ زمن قريب. مما أثار إعجاب الراشدين. فقال أحدهم: «ها نحن في أوروبا، أخيراً». وفهمت أننا اجتزنا لتوِّنا حدوداً حقيقية»[1].

هكذا بعد أن أصبح التخيل الجماعي، في عصر الدول ـ الأمم، الشعور الوطني صنف الحدود بين جيدة أو سيئة، وعادلة أو غير عادلة، وصحيحة أو اعتباطية، وطبيعية أو مصطنعة، وآمنة أو مهددة. وهكذا أصبحت الحدود عائقاً وكبحاً («الستار الحديدي») أو على عكس ذلك، نوعاً من الحماية («داخل الحدود») أو نوعاً من التخيل («مصفاة حقيقية»).

وعندما تدخل الحدود التخيلية في تنافس مع الحدود الفعلية، كان لا بد أن تدير الدولة هذا التعارض بالتراضي أو المراوغة أو استخدام القوة، وتجرى الحالة الأخيرة باتخاذ إجراءات قمعية داخلية أو عمليات عسكرية في الخارج.

(1) كريستوف بوميان، أوروبا وأممها، باريس Gallimard، 1990.

1ـ من التخوم إلى الحد النهائي: إيجاد الحدود

يشير إلى ذلك جان نوزيل: «يبدو أن مفهوم الحد الفاصل بين منطقتي الصيد والجني قد ظهر في الوقت الذي ظهرت فيه الأجناس البشرية والحيوانية، وقد عرف الإنسان كما الحيوان (. . .) إقناع أمثاله بأنه لا يطمح إلى أن يتقاسم مع آخرين الإقليم الذي كان قد قرر العيش فيه»[(1)]. الأمر الذي يؤكده موريس غودليه الذي لاحظ لدى قبائل الباروي في الأودية العليا لدولة غينيا الجديدة، «في كل مكان، تميز شجيرات خاصة مغروسة من قبل أوائل مستصلحي الأرض، حدود الملكيات»[(2)]. فمع ولادة المدن ـ الدول الأولى في بلاد ما بين النهرين، قبل 3 آلاف سنة قبل المسيح، ثم ممالك وإمبراطوريات في كل الشرق الأوسط، كان هذا هو الهم الأول لتحديد إقليمه ذي الطابع السياسي دون أن يميز الخطاب السومري والسامي أو المصري مفهوم الإقليم عن مفهوم حدوده، فالكلمة نفسها تعنيها بشكل مختلف. لكن لحدود السيادات المختلفة مميزات تجعلها أجداد الحدود الحديثة: فقد اتفق البعض في معاهدات بين السيادات المتجاورة والمعاهدات التي تعني معالم مادية: مجاري المياه، الجبال، المدن أو الأمكنة المقدسة إلخ. . . ؛

(1) جان نوزيل، قصة الحدود باريس، 1991.
(2) موريس غودليه، إنتاج الرجال الكبار باريس، Fayard، 1982.

وغالباً ما كانت تتجسد مادياً في حدود صخرية أو أوتاد غرزت في الأرض؛ وكثيراً ما كانت تنصب في أبراج مراقبة، وقلاع صغيرة أو حتى في تحصينات تقيم فيها جيوش مكلفة بتفادي أية محاولة اختراق. ولم يكن قياسها الرمزي مجهولاً: كانت الحدود مقدسة وفي حماية آلهة، بل إله خاص بالإقليم الذي تحصره مثل آشور أو يحي. هذا المفهوم للحدود ذو معنى لأنها لا تحصر إلا إقليماً مجسداً وكذلك إقليماً فكرياً هو هوية جماعية، تضفي الرؤية التي كانت لدى اليونانيين القدامى عن الإقليم. لكن، في اليونان كما في الشرق الأوسط، لم يكن مفهوم الحدود كما نفهمه اليوم قد عرف بعد. فمن جهة تحقيق الشيء والكشف عنه هما نسبيان، ومن جهة أخرى، لا تطابق بين الخطوط الوظيفية كما نراها اليوم: مثلاً، خط الدفاع لم يكن بشكل عام خط الإقليم المطلوب والمقدس.

لقد اعتبر البعض، في أوروبا في القرن التاسع عشر، المنطقة الحدودية الرومانية النموذج البدائي للحدود الحديثة. وفي الواقع، هذه المنطقة الحدودية هي حرفياً الدرب الفاصلة بين قطعتين من الأرض، وهي بالتناوب وفي بعض الأحيان في الوقت نفسه، منطقة وخط. «منطقة تماس مع البلدان الهمجية، والمنطقة الحدودية هي في الأصل منطقة حدودية انتقالية.

وكان لا بد أن تشكل قاعدة انطلاق من أجل عمليات عسكرية انتقالية، مخصصة للتسهيل المتدرج لفتح العالم المعروف، لكن هذا المطمع الروماني في السيطرة الشاملة انكشفت استحالة تحقيقها، من جهة، بسبب مقاومة أو ضغط الشعوب الهمجية، ومن جهة أخرى، بسبب الوسائل المحدودة التي كانت بحوزة الإمبراطورية الرومانية»[1]، والمنطقة الحدودية المثبتة عمداً من قبل الإمبراطورية تبعاً لقدراتها ومصالحها الاستراتيجية في ذاك الوقت، أصبحت في آن معاً، خطاً ومنطقة دفاع عن الوحدة الإقليمية للإمبراطورية. الخط الذي يتابع ضفة الأنهار (الراين ، والدانوب والفرات) ويجسد في الأمكنة الأكثر عرضة لخطر الغزو، عقبات مصطنعة متواصلة: سياجات، حفر إلخ. . . وكذلك منطقة أمام الخط (محطات متقدمة، منحدرات) وأخرى وراء الخط (مواقع عسكرية، وطرق مواصلات معها ومع الداخل إلخ. . .).

هذه الرؤية للحدود كمساحة للتوسع الإقليمي و/أو كخط دفاع وجد ثانية في الصين القديمة، ومنه كانت تنظر نحو الشمال أو نحو الجنوب.

(1) جان نوزيل، المرجع السابق.

2ـ أوروبا، مختبر الحدود الحديثة

في العصر الوسيط كانت السيادات التي نشأت في أوروبا تحمي دولها بـ«المسيرات»، كمناطق مسكونة من قبل الفلاحين ـ الجنود المكلفين بكبح محاولات الاجتياح، والقيام بالمجابهة. فكانت الصفة المؤنثة المشتقة من هذا الاسم تستخدم، اعتباراً من القرن الرابع عشر، بمعنى «مسيرة»: أخذت بالتالي، منذ البداية معنى عسكرياً، معنى منطقة يُجابه فيها العدو الموجود فعلاً أم افتراضاً. «كما كانت تتم المجابهة على تخوم المملكة، فأخذت الكلمة معنى الحدود من دولة إلى أخرى. لكن هذا التطور أخذ، في فرنسا، أكثر من أربعة قرون»[1]. وفي بلدان اللغة الإنكليزية، حفظت الكلمة التي اشتقت منها، معنى «المنطقة» الحدودية كحد تدل عليه كلمة border، وقام إلى جانب المجابهة كخط تكوَّن في القرن التاسع عشر.

وفي الواقع، لكي تصبح المجابهة خطاً يقوم بالمهمات التي نعرفها عنه اليوم، يجب من جهة أن تكون تقنيات رسم الخرائط قد تقدمت بالقدر الكافي من أجل التمكن من رسم الخرائط، ومن جهة أخرى أن يستدعي تطور الذهنيات التوجه نحو مفهوم الدولة ـ الأمة.

(1) ميشال فوشيه، المرجع السابق.

تلك هي بالتالي خطوات الرسم الخرائطي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكذلك الموقع المركزي الذي تحتله فرنسا في أوروبا بحجمها ووزنها السكاني والاقتصادي، وخاصة بإشعاعها الفكري واللغوي والثقافي الذي يفسر تطورها: فيؤكد ذلك دانيال نوردمان[1] وميشال فوشيه. يؤكده الأول عندما يشير إلى كون «خارطة كاسيني تساهم بتثبيت حدود المملكة كما تشير إلى ذلك مذكرات تريفو»، ويقول إن فرنسا التي لديها، بصفتها الأولى في القارة، الشعور بأن «بناء الساحة الوطنية قد اكتمل، وأنها بلغت أخيراً تمامها الكامل». كما يؤكدان: «التطور واضح منذ سنوات 1770». عندما تابعت فرنسا والبلدان المجاورة سياسة التسوية المنتظمة [لحدود دولها]، (. . .) وقبلت اللغة الدبلوماسية (. . .) وتلقت أشكالاً مختلفة من التعابير: «وضع الحدود» و«تعيين الحدود» ينافسان تعبير «وضع الحد الفاصل». واكتمل هذا التطور لعبارة «حدود في استخدام شائع في بداية القرن التاسع عشر».

كما يؤكد ذلك ميشال فوشيه عندما يقول: «كانت فرنسا وتبقى مختبراً جيوسياسياً ابتكارياً في أوروبا والعالم (. . .). ألم يكن هذا النموذج الجيوسياسي قد نشر القوميات في أوروبا،

(1) دانيال نوردمان، حدود فرنسا، باريس، Gallimard، 1998.

وفي الوقت نفسه ألم يكن قد «صدّره» إلى ما أصبح يدعى العالم الثالث؟ . . . » .

ذلك أن اشتقاق المعنى الذي بدأ في القرن الثامن عشر قد تأكد بشكل نهائي بالإرادة الثورية لوضع التطابق بين حدود الدولة وحدود الأمة . فكانت إرادة معدية وملتبسة : معدية لأن النموذج الجيوسياسي الذي وضعت نصه ، قد جرى تبنيه في أوروبا كلها في القرن التاسع عشر ، ثم أُخذ به على المستوى العالمي . وكانت الإرادة ملتبسة لأن الخطاب الذي عبّر عنها، خطاب «مبدأ القوميات» في القرن التاسع عشر أو مرادفه المعاصر «حق الشعوب في تقرير مصيرها» يتكيف مع تفسيرات متناقضة للمعنى المعطى لكلمتي «الشعب» و«الأمة» وبالتالي لتبرير المطالب الإقليمية المقابلة . هو خطاب يستهدف ، مثل خطاب الجيوسياسة «القديمة»، إخفاء الواقع بشكل معين: استمرار المزاحمات السلطوية على الإقليم .

هكذا ، بعد أن أصبحت الحدود خطية تقريباً في كل مكان من الكرة الأرضية ، بقيت كما كانت عليه التخوم والحدود القديمة : نتيجة نسبة القوة بين دولة وجيرانها في زمن معين أو نتاج قدرتها في مجال الوسائل البشرية والتقنية والاقتصادية ـ كشكل آخر لنسبة القوة ـ لبسط سيادتها دائماً في وقت معين على أقاليم لم

تكن بعد قد بلغت تلك القدرة. وبناءً على ذلك، تظهر الحدود كما لا زالت بكونها: «بنى جيوسياسية مؤرخة. وتعود الحدود إلى زمن اعتبارها في تلك الساحة، أو بالأحرى منذ أزمان تسجيلها في الساحات»[1].

كذلك تطورت الحدود تبعاً لتغيرات نسب القوة: فكان ينبغي دفعها إلى الوراء من قبل البعض، أو حمايتها من قبل البعض الآخر، فكان كل طرف يقدم الحجج الشرعية لموقفه المطلبي أو الدفاعي.

وبين هذه الحجج، كانت حجة الحدود «الطبيعية» في القرن التاسع عشر الأكثر تقديراً. وكانت نظرية الحدود «الطبيعية» قد وضعت في فرنسا غداة معاهدات 1814 ـ 1815، وجرى تصديرها بعد ذلك، ولها عدة مبررات واضحة: فما هو الأكثر طبيعياً من تصور حدود تحاذي امتداد عقبات أوجدتها الطبيعة: من جبال وأنهار؟ ويروي غوستاف فلوبير بشيء من الدعابة مع كل ما يمت بصلة إلى حاجة آنية من الوضوح والتماسك: «فقد عرض بيكوشيه أوروبا في مجموعة خرائط، كانت مموهة بالكثير من الخطوط والألوان، فلم يجد الأسماء. ولم تكن البرك والجبال تتطابق مع الممالك، وكان النظام السياسي يعقد النظام الطبيعي. وربما كان كل ذلك يتوضح مع مرور الزمن».

(1) ميشال فوشيه، المرجع السابق.

بَيْدَ أنه حتى وإن بدت الحدود «طبيعية» بالحد الأدنى، فإنها لا تبدو كذلك في معظم الأحيان، عندما يجري تفحصها في الحد الأقصى، يعني في التفاصيل. تلك هي أولاً الحالة المعروفة جيداً للحدود الفرنسية ـ الإسبانية التي لم تتطابق مع خط قمم البيرنيه إلا بشكل ناقص.

وثانياً، يمكن أن تكون لدولة حدود «طبيعية» كثيرة، متوالية خلال توسعها الإقليمي: كان الميسيسبي يؤلف حدوداً طبيعية للولايات المتحدة نحو الغرب، لتصبح هذه الحدود عند المحيط الهادئ، وفي الجنوب النهر الأحمر، حتى عام 1845؛ كذلك حدود «الأنهر الأربعة» (الإيسكو، والموز والساون والرون) تحاذي «بشكل طبيعي» فرنسا كما نهر الراين عندما كانت بعض المشروعات الجيوسياسية الفرنسية، وخاصة في عهد الإمبراطورية الثانية تنتهي إليها.

وفي الواقع، لا تظهر الحدود طبيعية إلا عندما تقترب التسوية الإقليمية لنزاع تمت إجراءاتها سلمياً وبالتراضي، أو تتطابق مع عائق يعتبر من قبل الأطراف المعنية بالأمر مفيداً للتناوب في حراستها للحدود. وفي غياب مثل هذا العائق، تعتبر الحدود «مصطنعة»، ولو كانت نابعة من التكوين نفسه.

كما تعرضت الحدود للطعن بها، منذ أن أصبحت ثابتة في

المكان والزمان. وحتى في أيامنا حيث نودي بعدم المساس بالحدود، كانت هذه الحدود موضوعاً للنزاع والجدل دائماً، كما أشار ميشال فوشيه: «ليس لأن رسماً ممثلاً على خارطة سياسية، ومعترف بها دولياً، تقبل من قبل هذه الدولة أو تلك». ويمكن للاعتراض أن يبقى على الصعيد الرمزي، في الخطاب أو الوثائق الخرائطية، مثلاً، تحريرياً وحدوياً، أو يتحول إلى مواجهات عسكرية. والأمثلة كثيرة في جميع القارات، ولا تطال النزاعات الحدود والأرضية فقط بل كذلك المجالات البحرية والمجالات الجوية («خرق المجال الجوي»).

وتحصل هذه التوترات الحدودية التي تتحول في بعض الأحيان إلى نزاع مسلح عندما يعتقد أحد الطرفين أن نسبة القوة قد أصبحت ملائمة له محلياً أو على الصعيد الدولي، نتيجة إشكاليات الامتداد الإقليمي لسيادة دولة أو عدة دول. وتقع هذه الإشكاليات التي يمكن أن تصل إلى نفي شرعية الدولة بكاملها، نتيجة لاعتراضات أو مطالب داخلية أو خارجية. ويؤدي تحقيقها الجزئي أو الكلي، والدائم أو عدمه، بالقوة أم بالتفاوض إلى تبدلات ملحوظة في المجال الجيوسياسي.

الفصل الثاني

التبدلات

إن التبدلات المستندة إلى حالات التواصل والانقطاع التي عرضت في الفصل السابق، تكمن إذن تقليدياً في إنقاص أو توسيع الإقليم الذي تمارس عليه دولة معينة سيادتها. وقد تُرجم ذلك تاريخياً، حسب الظروف (الأمكنة والأزمنة) بتجزئة للمجال الجيوسياسي وزيادة للحدود أو على العكس عبر تجمعات وانتقال أو إلغاء للحدود. هذه التحولات الملحوظة منذ بدايات التاريخ إلى أيامنا نعني بها «التبدلات».

أما المصطلحات المستخدمة من قبل الأطراف المعنية (و«الخبراء» الملتزمين إلى جانبهم) من أجل تمييز هذه التبدلات، لتكون ثمرة مسار قديم أو مسار ظاهرات أكثر عصرية، لم تكن حيادية أبداً. فلا بد بالتالي من مراقبة التصنيف الاصطلاحي بانتباه وحذر من قبل الذين يريدون الأخذ بالجيوسياسة

«العلمية». ومثل كل ما يرتبط بشأن دلالات الجيوسياسة، تعبر هذه التسميات عن تصورات الذين يستخدمونها: فحالة إيرلندا تلقي الضوء على هذه الناحية، وحسب الانتماء والتأييد لهذا الطرف أو ذاك يحكى عن التقسيم والانشقاق أو الانفصال، والإلحاق أو إعاقة التوحيد.

أولاً ـ حالات التقسيم

ينبغي هنا وصف المسارات الحيوية التي تؤدي إلى التقسيم الجيوسياسي وخاصة إلى ما جرى الكلام عنه في بداية الفصل الثاني من القسم الثاني.

عندما يكون التقسيم ثمرة مطالب داخلية تدعى انفصالية، فإنها تلقى التشجيع والدعم من الخارج في معظم الأحيان، وتترجم بولادة دولة جديدة على جزء من أرض دولة سابقة، والمسار الذي يتحقق يدعى انفصالاً عندما تكون الدولة السابقة قد حاولت منعه بالقوة. وبقدر أكبر من الصحة يوصف المسار بالانشقاق عندما يكون الفصل قد تم بصورة سلمية، بل توافقية، وبالتقسيم عندما يكون قد فرض من قبل قوى خارجية. وعندما يعمم الانفصال على عناصر إقليمية مختلفة من الدولة السابقة ويصل إلى درجة إقامة كيانات لدول جديدة، يقال إنها ملائمة أو

غير ملائمة لمسار الهدم والتجزئة والتفكك أو إعادة التكوين. ولا تتحقق جميع مشاريع الانفصال، فيبقى بعضها دون تحقيق بسبب فقدان التأييد الشعبي أو عدم وجود توازن في القوى في مرحلة التعزيم، كما كانت في فرنسا، حال الذين تملقت لهم مجموعات «انفصالية» في بريتانيا وبلاد الباسك أو في كورسيكا. فضلاً عن ذلك، لم تنجح جميع المحاولات الانفصالية. وبين جميع المحاولات الفاشلة، كانت أشهرها محاولة دول جنوب الولايات المتحدة بين عام 1861 و1865، والأكثر تدميراً في الخمسين سنة الأخيرة تلك التي كانت دموية في القارة الأفريقية: انفصال منطقة إيبو عن نيجيريا («حرب بيافرا» بين عامي 1967 و1970)، وانفصال كاتنغا في الكونغو البلجيكي السابق بين عامي 1960 و1963، وكذلك النيجر ومالي وتشاد والسودان وإثيوبيا.

وتتسبب حالات الانفصال الجارية وذات النتائج غير المؤكدة، في بعض الأحيان بأعمال القتل والتدمير في القوقاز (الشيشان) ومنطقة كاراباخ وأبخازيا، وجنوب أوسيتيا) وبعض الدول الآسيوية مثل سريلانكا.

أما المثال التاريخي لانفصال «ناجح» فهو انفصال بلجيكا عن هولندا، بعد ثورة 1830، وفي المرحلة المعاصرة، بلغ المسار إلى

إقامة دولة سنغافورة بانفصالها عن الاتحاد الماليزي في آب/أغسطس 1965 (الذي لم تعد إليه سنغافورة إلا في عام 1963، وانفصال بنغلادش عن الباكستان: التي كانت تشكل قسمها الشرقي منذ إقامة هذه الأخيرة في عام 1947، في عام 1971، نتيجة لمطالب محلية بين عامي 1966 و1970، وبسبب قمع قاسٍ من السلطة المركزية، وتدخل خارجي من جانب الهند، وحرب هندية باكستانية استمرت من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 1971 وانتهت بهزيمة باكستانية.

أما حالات الانفصال بدون إهراق دماء، ما يمكن تسميتها انشقاقات، فهي أقل ندرة في القرن العشرين من استمرار حدة حالات التزاحم السلطوية على مساحة إقليمية. هكذا في عام 1905، تأسست النرويج بانشقاق مملكة السويد. كما أعيد تكوين أيسلندا بانشقاق لمملكة الدانمارك، بعد عدة مراحل، في عام 1944. والانشقاق الأخير من هذه الحالات هو ما شهدته الجمهورية التشيكوسلوفاكية التي تحولت إلى كيانين حكوميين جديدين في الأول من كانون الثاني/يناير 1993: الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا. هنا أيضاً، جميع المشاريع لم تصل إلى غاياتها: فقد حاولت كيبك، عدة مرات أن تنفصل عن بقية كندا، لكن بسبب عدم توفر أكثرية في الاستفتاءات المنظمة لهذه

الغاية، لم يحصل الاستقلاليون الكيبيكيون على موافقة الأكثرية. فحالات التقسيم هي من فعل قوى خارجية عن الإقليم المعني. وهكذا، فقد لجأت القوى المنتصرة، غداة الحرب العالمية الأولى، إلى تقسيم الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية العثمانية. وكذلك، غداة الحرب العالمية الثانية، لجأت القوى الكبرى المؤيدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة الحديثة الإنشاء، إلى تقسيم فلسطين، الانتداب بين دولة يهودية وأخرى عربية «فلسطينية». وكذلك فإن الحرب الباردة أرغمت القوى الكبرى، تجنباً لمواجهة مباشرة، على تقسيم أقاليم معتبرة بالنسبة لهذه القوى رهانات استراتيجية هامة: ألمانيا، كوريا، فيتنام.

ثانياً ـ حالات التوسع: حالات الإلحاق والتجمع

كما محاولات الانفصال، يمكن لمحاولات الإلحاق أن تفشل كما حصل للكويت من جانب العراق في عام 1990، ويمكن أن تكون مؤقتة مثل إلحاق الألزاس واللورين من قبل الإمبراطورية الألمانية بين عام 1871 و1918 أو إلحاق بلاد البلطيق بالاتحاد السوفياتي بين عامي 1940 و1991. ويمكن أن تكون دائمة مثل حالات أتاحت تكوين دول كبيرة مثل المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة. واستمرت طويلاً عمليات الضم بالقوة

وتُرجمت في مرحلة أولية كانت مدتها قابلة للتغير ويمكن أن تمتد طويلاً جداً بالاحتلال. وقد لجأت إليه مؤخراً بعض الدول: الصين لتضم التيبت في عام 1959، وإسرائيل لتضم إليها قسماً من «الأراضي المحتلة» (القدس الشرقية، وهضبة الجولان) والمغرب لتضم إليها الصحراء الغربية السابقة اعتباراً من عام 1975.

لكن عمليات الضم جرت كذلك بالشراء مثل شراء آلاسكا من جانب الولايات المتحدة من القيصر الروسي، في عام 1867، بمبلغ 7 ملايين دولار، أو بالتفاوض واستشارة السكان المعنيين، مثل ضم السافوا ونيس من جانب فرنسا في عام 1860 مقابل مشاركة عسكرية فرنسية في تحقيق الوحدة الإيطالية لصالح ملك بيمونت سردينيا، وبعد استفتاء على الضم في المنطقتين.

أما حالات التجمع والتوحيد وإعادة التوحيد، فإن استخدام هذه التعابير التصنيفية يبين كم كانت الجيوسياسة في معظمها شأناً إيديولوجياً يطبق على الإقليم. وفي الواقع، فهي تترجم إرادة ومشروعاً إيديولوجياً وبالقدر نفسه واقعاً جغرافياً.

بعد تحديد ذلك، يحكى في الواقع عن التوحيد عندما تندمج عدة دول، بقدر معين من الرضا، لتؤلف دولة واحدة. وهذا ما

ميّز المسارات التي أدت في القرن التاسع عشر إلى «وحدتين» إيطاليا وألمانية، وهذا ما يعنيه اليوم مسار التقارب بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فيحكى عن إعادة التوحيد عندما تخص هذه التجمعات دولاً وُلدت من انشقاق أو تقسيم دولة سابقة، وبتحقيق مشروع إعادة توحيدهما، كما في حالة ألمانيا بعد «سقوط الجدار»، أو بوضع تصور عن طموح أو رفض الأطراف المعنية: كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، الصين القارية وتايوان وقبرص.

ثالثاً ـ حالات التوسع: الاستعمار والإمبريالية

لا يمكن لهذا الكتاب أن يدعي دراسة هذه الظواهر بشكل مستفيض، لكن أهميتها الجيوسياسية التاريخية والاستنتاجات الناشئة عنها وحول الوضع الجيوسياسي تفرض طرحها ولو بشكل موجز، وكذلك إننا نتمسك بإظهار الفاصل بين هذين الواقعين والعبور من أحدهما إلى الآخر.

ويستذكر سيسيل رودس: «لو كنت أستطيع، لضميت الكواكب»[1]. بإبراز القسم الثاني ـ «الإمبريالية» ـ من تعاليمه، مصادر الشمولية، ويشدد هنّا أريندت على التغيير العميق الذي

(1) رواه Hannah Arendt في كتاب، مصادر الشمولية باريس، Le Seuil، 2002.

يجري في العلاقة التي تقيمها الدول الأوروبية مع مستعمراتها في الربع الأخير للقرن التاسع عشر.

و«التوسع بصفته هدفاً دائماً وسامياً هو الفكرة المركزية للإمبريالية. ولأنه لا ينطوي على نهب مؤقت ولا على تمثل لأجل طويل في حال الغزو، فهو مفهوم جديد بصورة كلية في تاريخ الفكر والعمل السياسيين. ويعود سبب هذه الأصالة المفاجئة بكل بساطة إلى كون هذا المفهوم لا شيء فيه من السياسية، بل تضرب جذوره في مجال المضاربة البضاعية، حيث كان التوسع يعني التوسيع الدائم للإنتاج الصناعي والأسواق الاقتصادية، الذي ميّز القرن التاسع عشر».

وفي الواقع، كان الأوروبيون قد اندفعوا، اعتباراً من بداية القرن السادس عشر، في مسار استعمار القارات الأخرى من أجل الحصول على موارد رخيصة ولنقل فائضهم السكاني إليها. لكن حتى تعميم الثورة الصناعية، في أوروبا، من جهة كانت حاجاتهم للموارد الأولية محدودة، وضرورة إيجاد منافذ لإنتاجهم لم تكن ملحة، ومن جهة أخرى كانت الرقابة على ممتلكاتهم عن بعد محدودة ببطء الاتصالات. ويفسد ذلك كون ممثلي السلطة الاستعمارية قد اضطروا للتوافق مع السلطات المحلية، كما في الهند أو يكون المستعمرين، بعد انقطاعهم عن

كل اتصال منتظم مع «الوطن الأم» قد اكتسبوا شخصية مستقلة بالقدر الكافي (بما في ذلك عبر الاختلاط مع السكان الأصليين) من أجل التحرر كما في أميركا الشمالية والجنوبية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

وكما يشرح هَنَّا أريندت، فإن الظاهرة الاستعمارية تتحرك بشكل تسلطي منذ أن اقتضى التقدم التقني الفتح الدائم لأسواق جديدة، وأتاح لها الوسائل الجديدة في الإعلام والاتصال وبما تُجهَّز به القوى البحرية والأرضية، من سيطرة ورقابة دقيقة للأقاليم الأكثر بعداً عن العاصمة والطرق البرية والبحرية التي تربط هذه العاصمة بالمناطق المختلفة لإمبراطوريتها.

الفصل الثالث

التحولات المعاصرة

تتميز المرحلة الحالية بالدور المتلازم لظاهرتين تاريخيتين طرحتا في الفصل السابق: أشكال التقسيم والتجمع. ويُفسَّر ذلك بتعقيد مسارات الرعاية لهاتين الظاهرتين. ويكمن هذا التعقيد في ظهور قوى فاعلة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة العوامل الناتجة عن الطابع العالمي، إلى جانب القوى الأساسية التقليدية في التحولات الجيوسياسية.

أما إذا كانت الحيوية الحالية للأقاليم تُظهر من جديد حالات تجزئة وتجمع، يكون المشهد الجيوسياسي الذي ترسمه جديداً بالقدر الكافي لتمييز التغيرات التي طرحت في الفصل السابق.

أولاً ـ حالات تقسيم جديدة: البلقنة واللبننة

خلال العشرين سنة الماضية ساهم مسرحان من النزاعات

المأساوية في إنعاش التفكير الجيوسياسي: أحدهما ما اتفق على تسميته اليوم يوغسلافيا السابقة، والثاني لبنان.

فقد أعاد المسرح الأول تعبير «البلقنة» ـ صيغ غداة الحرب العالمية الأولى، في الغرب، لوصف الحروب البلقانية التي تلت الانسحاب التركي من البلقان ـ خلال الحروب التي رافقت تفكك الاتحاد اليوغسلافي. ومنذ ذاك الوقت، وامتداداً للتحليلات والأفكار الناتجة عن تلك الحروب، استُخدم تعبير «البلقنة» لتمييز الأوضاع الجيوسياسية المتماثلة ظاهرياً أو بالمقارنة مع العالم الآخر.

أما في المسرح الثاني، فقد ظهر تعبير جديد إثر الحرب الأهلية التي شكل لبنان مسرحاً لها بين عامي 1975 و1990: «اللبننة». هنا أيضاً أدى تفحص أشكال وأسباب هذه الحرب واندلاع النزاعات الحاملة لمصادر انتماء ومشاهد متماثلة، إلى ظهور هذا المفهوم الجديد للجيوسياسة.

وفي كل حال، تعكس تعابير التصنيف هذه، جزئياً على الأقل، تصور الذين يستعملونها اليوم. فكل عمل حول هذه النزاعات المتميزة لا بد أن يسبقه تحليل للدوافع الواعية أم لا والمؤدلجة أم لا، لاستخدام تعبيري «البلقنة» أو «اللبننة».

هكذا، تكون نهاية يوغسلافيا في أساس إعادة استخدام تعبير

«البلقنة». في الواقع، كان الوضع الناشئ بانهيار الأنظمة الشيوعية في البلقان، لا بد أن يذكر بما جرى في نهاية السيطرة التركية. فقد تلا انتهاء هذه السيطرة نشوء «دول ـ أمم» تظاهرت بجهل أن «رعايا الإمبراطورية العثمانية، على امتداد القرون، كانوا يتنقلون ويقيمون تبعاً للظروف؛ ولم تكن مقدونيا وحدها خليطاً من الإتنيات والأديان. ففي جميع الدول كانت توجد «أقليات» وحاولت نكران هذا الوجود، إلا لاستخدامها من أجل اتجاهات تحريرية إقليمية»[1]. وأدت الأوضاع التي كانت تحركها القوى حينذاك، إلى الحروب البلقانية. بَيْدَ أنه بعد عام 1945، لم تعرف يوغسلافيا ومجموع بلدان البلقان إلا «وطناً» واحداً، هو وطن الشيوعية. لكن «سلوفينيا كانت تشعر دائماً أنها مستعمرة من قبل الصرب دون الكلام عن ألبا كوسوفو... وعبر صياغة الجمل الأممية كانت تستمر المزاحمات السلطوية، والنزاعات اللغوية بل النزاعات الدينية الصرفة (...). وخلال جيلين كانت لغة الغاب تغطي حساسيات التجريح القومي الناتجة عن التعارضات المزمنة»[2]. ويفسر التأثير المركب من استمرار هذه التوترات الناتجة عن الهوية، وزوال القسر الشيوعي الذي كان يحول دون ظهورها إلى العلن المكشوف، إلى جانب المزاحمات

(1) جورج كاستلان، تاريخ البلقان، باريس، Fayard، 1991.
(2) المرجع السابق.

السلطوية، المعبر عنها بالمزايدات القومية وبالتالي بالمطالب الإقليمية، في الدول الناشئة عن الانفجار اليوغسلافي أو عودة القوى الغربية إلى المشهد الجيوسياسي الإقليمي، كل ذلك يفسر هياج ما اتفق على تسميته «يوغسلافيا السابقة». ومثل النزاعات الأخرى التي انفجرت حينذاك ـ ويتوالى انفجار بعضها حتى اليوم ـ في مناطق أخرى من العالم، لأسباب متماثلة، لا يبدو غير مبرر استخدام تعبير «بلقنة» لتمييزها، كما أكد ذلك إيف لاكوست، منذ عام 1991، وتحديد «أوضاع جيوسياسية أصبح تعقيدها الكبير شديد الخطورة بسبب تشابك المطالب الإقليمية لعدة أمم»[1].

وتقوم أوضاع جيوسياسية مشهودة في القوقاز في آسيا الوسطى، وأفريقيا، وناتجة عن إقامة دول ـ أمم بتقسيم سيادة إقليمية أوسع (لذا يُحكى في بعض الأحيان عن خلفاء أو عن دولة ثانية خارجة من دولة أولى)، لكن دولاً قومية تشهد حالات حرجة على أرضها حيث تعيش فئات سكانية تنتمي لهويات قومية (لغة، ذاكرة جماعية، دين إلخ . . .) متضادة.

أما استخدام تعبير «اللبننة» الشائع في وسائل الإعلام فإنه أكثر دقة، وقد جرى استخدامه دلالة على سوء الوضع في هذا البلد.

(1) إيف لاكوست، البلقان والبلقنة، Hérodote أيلول/ سبتمبر، 1991.

ومع ذلك فإن هذا التعبير الجديد يتيح وصف أوضاع جيوسياسية نزاعية تتميز من جهة، عن البلقنة بأنها لم تستهدف بشكل مكشوف إقامة دول، بل كانت صراعاً بين جماعات متزاحمة تطمح كل منها للاستيلاء على السلطة المركزية (كما في أفغانستان أو في أفريقيا الغربية أو الوسطى)، ومن جهة أخرى، تقترب من البلقنة من حيث نشأة القوى المتزاحمة: التباين الثقافي لدول «ملبننة» موروث عن تقسيم إقليمي مفروض من قبل قوى خارجية ودور هذه القوى الإقليمية و/أو العالمية إلى جانب هذه الجماعة أو تلك من أطراف النزاع.

ثانياً - أقاليم جيوسياسية جديدة؟

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة في بدايات العولمة في سبعينات القرن الماضي، ظهرت أقاليم جديدة، في رهانات مزاحمات سلطوية أمام المشهد الجيوسياسي. وكشف بعضها عن محاولات ناجحة بشكل معين لتجمعات إقليمية من نمط جديد؛ وكشفت أخرى عن اتجاه عام نحو لامركزية الدول، وخاصة في أوروبا. بَيْدَ أنه، إذا كانت الدول القومية قد أقامت هياكل بين الحكومات بهدف إدارة هذه الرهانات التي أصبحت كونية ولصالح الجميع، فإنها لم تستطع تجنب ظهور منظمات جديدة

متجاورة للأطر الوطنية، مثل المنظمات غير الحكومية، أو شبكات إرهابية ومافيوية في إطار مختلف كلياً: بشكل إجمالي، لم تعد الدول وحدها الموجهة للدور الجيوسياسي؛ وسواء أسفت لذلك أو ارتاحت له، كانت مضطرة أن تأخذ هذه الكيانات الجديدة في الحساب، حتى ولو حاولت إزالتها، كما في حالة الشبكات الإرهابية والمافيوية، وخاصة أنها لم تستطع منع إحداها عن «سلب الرهان»، ولو بصورة مؤقتة: فالولايات المتحدة تقوم بدور جيوسياسي لا سابق له، هو الدور الذي سماه هوبير فيدرين القوة المتفوقة.

1ـ الاتحاد الأوروبي

غداة الحرب العالمية الأولى، كان الحلفاء المنتصرون على يقين، بناءً على خلفيات فكرية دون شك، بأن إقامة دول قومية جديدة استناداً إلى مطالب «قومية» لم تكن قد تحققت عشية الحرب، ووضعها في إطار عصبة للأمم، لإبعاد خطر مصادمات جديدة. وغداة الحرب العالمية الثانية فرض نفسه واقع صعب: تفاقم تزايد عدد الدول ـ الأمم في أوروبا، دون تهدئة التوترات في القارة القديمة. وانطلاقاً من ذلك، تطلع عدد معين من الشخصيات إلى أشكال جديدة لتنظيم المساحة السياسية العالمية، والأوروبية بشكل خاص، وفي هذا الشأن كتب إدوارد دالادييه،

في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1944، في صحيفة أسره، 1940ـ1945: «لقد أظهرت الحرب إقفال مرحلة تاريخية كانت قد بدأت في عام 1792، هي مرحلة القوميات. فكان يجب توحيد القوميات في أنظمة اتحادية وخاصة في هيئات اقتصادية واسعة».

يشار هنا إلى أن دالادييه طرح الاتجاهين للبناء الأوروبي المقبل: اتجاه سياسي من أجل الوصول إلى اتحاد يتجاوز الشأن القومي للدول الأوروبية، واتجاه اقتصادي من أجل إقامة سوق «مشتركة» يؤمل منها تنمية الازدهار العام وإزالة المزاحمات «القومية»، كما تساهم هذه السوق بإطفاء المزاحمات بين الدول. وقد أُطلق الاتجاه الأول من قبل 800 شخصية (منهم ونستون تشرشل الذي أقام في عام 1947 «حركة الاتحاد الأوروبي») بعد اجتماعهم في مؤتمر لاهاي من السابع إلى العاشر من أيار 1948. لكن المفهوم السياسي للتكامل سرعان ما اصطدم بالمعارضة البريطانية لأي تخل عن السيادة الوطنية. ولم يؤد ذلك إلا إلى إنشاء مجلس أوروبي (1949) دون التمتع بأية سلطة حقيقية خارج الإطار الوطني.

كذلك اضطر أنصار هذا المجلس للانتقال إلى البحث في المسار الاقتصادي الذي لم تأخذ به إلا ست دول أوروبية اجتمعت في بادئ

الأمر (ألمانيا الغربية حينذاك، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا) في إطار الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ، واعتباراً من عام 1951 أصبح المجلس الأوروبي يتمتع بسلطة مستقلة عن الدول، ثم عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تأسست بناء على ميثاق روما (25 آذار/ مارس 1957). ودفع التقدم الاقتصادي السريع الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية وغير الأعضاء، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية التي رأت أوروبا المتخلصة من القيود الجمركية تنفتح أمام منتجاتها، للدخول إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تحول عدد أعضائها من 6 إلى 12 عضواً بين عامي 1972 و1986، ثم تكوَّن الاتحاد الأوروبي بعد معاهدة ماستريخت في عام 1992، ليضم 15 عضواً في عام 1995 ثم 25 عضواً في عام 2004. ومنذ ذاك الوقت تبلورت بنية جيوسياسية مبتكرة: رغم تحفظات أعضاء دخلوا لأسباب اقتصادية خاصة، تواصل التكامل السياسي عبر مواثيق ماستريخت (1992) وأمستردام (1997) ونيس (2000) وروما في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، وعزز الطموح لاجتياز الاتحاد لمرحلة حاسمة بوضع دستور له، مهما كانت نتيجة مسار التصديق عليه من قبل الدول الأعضاء. ويكون التصديق إيجابياً في الأخير، رغم ضربة توقف في ربيع 2005،

وتشكل أوروبا «قوة» جيوسياسية من نمط جديد لها وزنها في مجال العلاقات الدولية، حتى وإن ظهرت الأدوات السياسية والعسكرية والمالية والثقافية، بوجودها الجيوسياسي العالمي متواضعة ومستندة إلى طاقاتها السكانية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية. وإذا فشل هذا المسار تتفوق حيوية الدول ـ الأمم على احتمال ارتياح القوى غير الأوروبية ـ بدءاً بالولايات المتحدة، مهما قيل عن ذلك ـ. وليس الوضع لاستبعاد بُنى جيوسياسية أخرى: حتى وإن كان الجيل الحالي من المسؤولين السياسيين الأوروبيين، أقل شعوراً بصدمة ذكريات النزاعات التي ألحقت الأضرار بالقارة في القرن العشرين، وأكثر إحساساً بالخسائر السلطوية التي يؤدي إليها، على الصعيد الوطني، مسار البناء الأوروبي، وهي أقل حماسة للتكامل من الآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبي، وكان لا بد أن يتابع المسؤولون في بعض البلدان الأوروبية، وخاصة رجال الدولة الذين تحملوا مزاحمات الهيمنة في القرن الماضي، مسار التكامل السياسي في أشكال أخرى وفي محيط أصغر.

هذه الحيوية لبناء مجموعة جيوسياسية جديدة خلقت، عبر نصف القرن الماضي، منافسين مثل الاتحاد الأفريقي أو مجموعة أميركا الجنوبية، لكن أية مجموعة لم تصل إلى درجة التكامل السياسي للاتحاد الأوروبي.

2ـ اتحادات أوسع؟

تندرج هذه التجمعات الإقليمية في إطار أوسع مما اتفق على تسميتها المنظمات الدولية الحكومية كروابط بين دول تقام على أساس معاهدات بلغ عددها ثلاثمائة منظمة، منها ثمانون ذات مهمات عالمية، وأهمها بالطبع منظمة الأمم المتحدة. لكنه يجب أن يُلاحظ جيداً أن هذه المنظمات الحكومية، باستثناء الاتحاد الأوروبي، لا تؤلف بُنى جيوسياسية متحررة من وصاية الدول ـ الأمم. وبصفتها هيئات للحوار والتوافق ولتخفيف بعض أوجه التوتر أو للمساهمة في حل النزاعات، كانت تخضع في آخر المطاف إلى الإرادة الطيبة للدول الأقوى التي توافقت منذ البداية على حق الفيتو في منظمة الأمم المتحدة. وكان موقف الولايات المتحدة حيال الأمم المتحدة في عام 2003، حيال الأزمة العراقية، يستند ضمنياً إلى ميزان القوة بين القوة الأكبر في المرحلة الراهنة والمنظمة الدولية الحكومية الأساسية في العالم.

3ـ الإقليمية/ اللامركزية

ظهرت في أوروبا الغربية بشكل خاص، حركة عامة غداة الحرب العالمية الثانية، التي أوصلت الدول إلى إعطاء مناطقها بنية اتحادية أو لامركزية واسعة مثل ألمانيا أو إيطاليا غداة انتهاء الحرب، وسارت أخرى في إحدى الطريقين مثل بلجيكا وفرنسا وإسبانيا أو المملكة المتحدة.

بَيْدَ أن هذه الكيانات، رغم كونها لا تملك جميع الصفات السيادية، قامت بدور جيوسياسي، في أحد اتجاهين: من جهة، لأن السلطة المركزية مضطرة للتوافق مع سلطات هذه المنطقة في إدارتها للقضايا الدولية التي تلامس امتيازاتها (كما في الغالب اللغة والثقافة والتربية)؛ ومن جهة أخرى، كانت هذه المناطق تظهر بذاتها، وبدرجات متباعدة على المسرح الدولي، وفي إطار «التعاون اللامركزي».

4 ـ إقليم جيوسياسي معولم

صحيح أن هذا المفهوم ليس جديداً بصورة كلية، وأن الدول منذ قرون تعارضت في ما بينها بتعابير المزاحمة السلطوية على الأرض حول بُنى ذات ادعاء كوني. لكن هذه البنى لم تكن لديها وسائل إشباع طموحاتها الكونية بشكل فعلي.

فكان على الدول بالتالي منذ نشأتها، أن تتطابق أو تتواجه مع قوى فاعلة جيوسياسية «متجاوزة للحدود الوطنية»، كانت في الغالب سابقة لها، تلك هي حالة القوى الأكثر نفوذاً بينها، التي كان يطلق عليها عادة اسم جنس «الكنائس». فكان المؤمنون بها محاطين أو متأثرين ببنى كانت تنطلق منها (مثل اليسوعيين، بين السكان الكاثوليك أو الإخوان المسلمين في العالم الإسلامي)، و/أو تنطلق منها كما هي اليوم حال الأصوليين البروتستانت

والمسلمين أو اليهود، الذين أسسوا أو يؤسسون الكثير من جماعات الضغط من أجل تغليب قيمهم ومصالح كنائسهم، بيد أن هذه الجماعات تأخذ بعداً جيوسياسياً، منذ أن تبدأ بتغذية المزاحمات السلطوية الإقليمية كما هي حال النزاع في الشرق الأوسط الذي لا يخص فقط الدول المعنية مباشرة بالنزاع، بل جميع القطاعات المختلفة من الرأي العام المتوافقة لأسباب إتنية ـ دينية مع هذا المعسكر أو ذاك، وتمارس ضغوطاً لوبية أو عنفية على حكوماتها من أجل تبني وجهة نظره.

إلى هذه القوى الفاعلة أضيفت بعد الثورة الصناعية، جماعات الدائرة الاقتصادية والمالية: «قوى المال» التي أصبحت تدريجياً أقدر على تحدي الدولة بالمضاربة ضد عنصر أساسي في سيادتها مثلاً: النقد الوطني.

وفي القرن العشرين قامت القوى الإيديولوجية الجديدة، وذات الطابع السياسي أو النقابي، بالأسلوب نفسه، بدور جيوسياسي ناشط بقدر كبير أو صغير. وكانت الأممية الشيوعية قد أخذت الموقع الأكثر أهمية. وإذا كانت هذه الأممية لم يعد لها أي نفوذ اليوم، فإن بُنى دولية أخرى مستقلة عن سلطة الدول، تقوم اليوم بخلخلة الدور الجيوسياسي للدول ـ الأمم، بحيث تزداد فعالية الوسائل التكنولوجية للعولمة كل يوم.

وسنعرض لنوعين منها مختلفين كلياً في طبيعتهما.

المنظمات غير الحكومية: فقد نشأت المنظمات غير الحكومية في ستينات القرن الماضي مثل منظمة العفو الدولية أو في سبعينات القرن الماضي مثل منظمة السلام الأخضر، واستخدمت بفعالية وسائل الإعلام التقليدية، ثم الإنترنت في تحريك قطاعات الرأي العام في العالم بأسره حول القضايا التي تدافع عنها إلى درجة فرض نفسها كقوى هامة في المشهد الجيوسياسي، وتصبح الدول مضطرة لأخذها في الاعتبار أو أن تنحني أمامها في بعض الأحيان اتقاءً للخطر الذي قد يواجه الحكومات الديمقراطية بالانقطاع عن رأيها العام أو يواجه آخرين بإبعادهم عن المجتمع الدولي.

الشبكات الإرهابية: الإرهاب بالمعنى الذي أخذه في بداية عشرينات القرن الماضي، في استخدام العنف من أجل الاستيلاء على السلطة (أو الاستمرار في الاستيلاء عليها) في ساحة وطنية موجودة، أو من أجل الحصول على السلطة في إقليم وطني خُطط له في الإطار الجيوسياسي المحلي أو الإقليمي عندما يطال هذه الدولة المجاورة أو تلك (المجموعات 138 الفلسطينية، الجيش الجمهوري الإيرلندي، وجماعة ETA الباسكية مثلاً)، ففي تموز/ يوليو 1968، شكل خطف طائرة تابعة للشركة الإسرائيلية

العال كانت في رحلة لها من روما إلى تل أبيب، شكلاً جديداً من الإرهاب الدولي، الذي استخدم وسائل جديدة في الاتصال المادي والافتراضي. وبذلك انقلبت العلاقة الإيديولوجية بالإقليم: فأصبحت ساحة المبارزات المحلية ساحة العالم؛ ولم يعد باستطاعة أية دولة أن تزعم البعد عن نزاع محلي لأن الإرهاب الدولي يمكنه العمل لتوريطها بالأمر. وبهذا الشأن لقيت الآفاق الجيوسياسية تغيراً عميقاً.

أما هذا النمط من الإرهاب، فلم يعد اليوم من فعل مجموعات أقل أو أكثر تميزاً أو تنافساً، بل من فعل شبكات حقيقية عرفت كيف تستفيد من بعض وسائل العولمة التكنولوجية (الهاتف المحمول، الإنترنت إلخ...) والمالية من أجل تكوينها، ولتجد في دول متغاضية عنها («دول شريرة» (أو عاجزة) «دول كاذبة»)، إمكانية اللجوء إليها.

لكن هذه الظاهرة الجيوسياسية الجديدة، وعبر صورتها الرمزية «القاعدة» تثير جملة أسئلة حول هدفها وقضايا مصلحتها الغامضة التي تتسبب بالكثير من الانقسامات في المجتمعات المسلمة.

وكما أشرنا إليه أعلاه، فهل أن غايته هي المعلنة في إقامة سلطة غير مؤقلمة على صعيد الكرة الأرضية؟ هل هي غاية

التوسع في هذا الأسلوب للإسلام في كل مكان من العالم؟ أم وراء هذا الإعلان يختبئ مشروع أكثر تقليدية لعدم الاستقرار الإقليمي من أجل الفوز بسلطة سياسية؟

وتتميز أسباب «نجاحه» بقدر أكبر من السهولة: فالتصورات التي يتخيلها السكان المسلمون، وخاصة حول النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، والعلاقات بين الغرب والإسلام، ومظاهر القمع، والشعور بالظلم الناتج عنها[1]، تفسر بشكل واسع ما تجده الشبكات «الإسلامية» بسهولة من مرشحين للانضمام إلى صفوفها.

وبشكل مفارق، في الظاهر على الأقل، فالعدو رقم ـ 1ـ المعلن من قبل الشبكات الإرهابية الإسلامية، هو الولايات المتحدة الأميركية، تجد في هذه الشبكات مادة لتثبيت ذاتها جيوسياسياً كدولة قومية بامتياز، وحاملة للقيم الأخلاقية العالمية، والتي هي الحارس المعد ذاتياً وكذلك رئيس الصف المعلن ذاتياً لمعركة على قياسها، معركة عالمية ضد الإرهاب، هي معركة الخير ضد الشر، الأمر الذي تتيحه قوتها المتفوقة، ويُتَرجَم بظاهرة جيوسياسية أحادية، تميز العلاقات الدولية، منذ وصول الرئيس بوش إلى السلطة في عام 2000.

(1) ألكسندر ديفاي، الجغرافية السياسية في الشرق الأدنى، باريس PUF، 2004.

5 ـ القوة المتفوقة

«بشكل عام، يمكن التحدث عن الأميركي في أوروبا كأنه إقليمي مصمم للأخذ بثأره على مر السنين» (هنري جيمس 1878)[1].

كما أشار إلى ذلك إريك هوبسباوم في حزيران/ يونيو 2003[2]: «الوضع العالمي الحالي لا سابق له. ففي الإمبراطوريات العالمية الكبرى القديمة، مثل الإمبراطورية الإسبانية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القليل من الأمور المشتركة مع الإمبراطورية الأميركية الحالية». ويلح هوبسباوم على أن جميع القوى الكبرى وجميع الإمبراطوريات كانت تعلم أنه يجب أن تأخذ القوى الأخرى في الاعتبار، وأن أياً منها لم تكن تعتبر نفسها غير قابلة للطعن في نظام العلاقات الدولية الذي أدار العالم حتى زوال الاتحاد السوفياتي.

بَيْدَ أنه منذ هذا الزوال، بدأت الولايات المتحدة تتمتع بتفوق عسكري لا معادل له. ولم يعد بمقدور أي بلد، حتى الصين، منافستها في ذلك، وقد حرصت أميركا وتحرص أكثر من أي وقت مضى، ألا تتوفر لأية بنية فوق الدولة ـ الاتحاد الأوروبي في المقام الأول، أو حتى أي طرف منفرد من الدول الأعضاء ـ القدرة

(1) هنري جيمس، أسفار في أميركا، Tours, Farrago، 2004.
(2) إريك هو بسباوم، لوموند دبلوماتيك، حزيران/ يونيو، 2003.

العسكرية والاستقلالية في الرأي في هذا الشأن، ما يمكن أن ينال من هذا التفوق، حتى في أمد طويل.

هذه الأفضلية المضافة إلى أفضلية القيادة الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي، ولا ينافسها في ذلك الاتحاد الأوروبي ولا اليابان ولا الصين، ولم تستخدم خلال ولايتي الرئيس كلينتون (1992ـ2000)، رغم أن الولايات المتحدة تدخلت بنشاط دبلوماسي وعسكري في جميع النزاعات في العالم كله، وقامت به بموافقة ضمنية أو صريحة من قبل أكثرية الدول الأخرى. حتى أن الاعتداءات الأولى من النمط الإرهابي ضد أهداف أميركية، في كينيا وتنزانيا في عام 1998، وفي اليمن في عام 2000 لم تؤد إلى ردة فعل واسعة كما يمكن أن يعنيه تغير رأس الإدارة الأميركية وإرادتها بإدارة الأدوار السياسية العالمية من طرف واحد.

ورأى الكثيرون من المراقبين في اعتداءات 11 أيلول 2001 سبباً لتغيير الموقف الأميركي وقرار الرئيس بوش التحرر من قيود تعددية القطب. وكما أشار بحق غي سورمان[1]، صحيح أن «الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر يبقى حدثاً لم يتوصل غير الأميركيين لفهمه مثلهم، ومثل هذه الصدمة، ومثل هذا الألم، والكثير من الخوف المباشر والمتواصل، فلا يمكن التماثل في ذلك

(1) غي سورمان، صنع في الولايات المتحدة، باريس Fayard، 2004.

معهم» وقد لعبت هذه الصدمة دوراً ليس في القرارات المتخذة بشأن التصرف الجيوسياسي من قبل الإدارة الأميركية، بل في الدعم المقدم من قبل أكثرية الأميركيين لهذه القرارات، وهي أكثرية عبرت عن نفسها في صناديق الاقتراع في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

لكن القرارات التي تخص الموقف الجيوسياسي المقرر، كانت قد اتُخذت قبل الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

ويذكر بذلك إيفو داألدر(1) وجيمس ليندساي: «على عكس ما أوحى به كثيرون، فإن ثورة بوش لم تبدأ في الحادي عشر من أيلول 2001 (. . .)، كان بوش قد طبق أفكاره منذ توليه مهام عمله. وكان اعتقاده أنه يجب تحرير أميركا من قيودها وراء مشروع الدفاع المضاد للصواريخ ورفض اتفاق كيوتو والمحكمة الجزائية الدولية وجملة اتفاقات لقيت النقد والشجب خلال الأشهر الثمانية الأولى من رئاسته».

إن انتصار الرئيس بوش في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، والمترافق بأكثرية جمهورية في مجلس النواب والشيوخ، يظهر لمن كانوا يشكُون في ذلك أن أكثرية أميركية تقر الخيارات الجيوسياسية لرئيسها. ولا شك في أن

(1) إيفو داألدر وجيمس ليندساي، أميركا دون قيود أو ثورة بوش في السياسة الخارجية، باريس، العدد الثالث من مجلة السياسة الخارجية، 2004.

مأساة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 والحرب في العراق، قد ساهمتا في تعزيز رؤية للعالم المنقسم، سواء عن وعي أو لا وعي، بأكثرية أميركية، لكنهما لم تتسببا بها. وكانت قد تكونت منذ تاريخ طويل: «الولايات المتحدة المتمتعة بين الجميع بثروات لا معادل لها، وبتاريخ استثنائي، ليس في النظام العالمي، بل فوقه. وبإشرافها على الأمم هي على استعداد لتكون حاملة للقانون»[1]. هذه الجمل التي كتبها إدوارد سعيد في عام 1972، واعتبرها تحذيرية في عام1990، تنطبق بشكل أوضح على الوضع المتحقق بظروف ومسار غزو العراق في عام 2003، وتداعيات هذا التدخل المقرر من قبل الولايات المتحدة، وبنتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

ويضيف إدوارد سعيد نفسه: «يحاول هذا البلد باستمرار إملاء أفكاره على القانون والسلام في العالم بأسره. والأكثر إثارة للدهشة ليس أنه يبذل الجهد من أجله، بل أنه يفعله بمثل هذه الموافقة شبه الإجماعية، في حياة عامة مبنية كنوع من ساحة ثقافية مخصصة صراحة لإظهار وتفسير هذا الجهد»[2].

وإذا كان يمكن أن تظهر الصيغة «شبه الإجماعية» مبالغاً فيها

(1) رواه إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، باريس Fayard، 2000.
(2) إدوارد سعيد، المرجع السابق،

نظراً لشدة المناقشات السابقة لانتخابات عام 2004، والصحيح أن أكثرية الناخبين الأميركيين، وبشكل أكثر وضوحاً من الانتخابات السابقة لعام 2000، قد عبروا عن تأييدهم لأميركا التي، كأمة مختارة ومجسِّدة للخير بشكل معين، وأكثر اقتناعاً بعالمية قيمها، اقتنعت بأن سعادة وأمن العالم يتطابق مع سعادتها وأمنها، وأن مهمتها معززة بسيطرة لا سابق لها، لتقود العالم حسب مبادئها وحدها. ويعني هذا، بتعابير جيوسياسية، أن تسمح لنفسها بتصنيف الدول بين خيّرة وشريرة، وبالتصرف استناداً إلى ذلك لوصم الأخيرة بالعار، والتهويل عليها ومعاقبة المناهضة بعقوبات دبلوماسية واقتصادية (الحظر مثلاً) أو باللجوء إلى القوة بعد التحرر من قيود التعددية القطبية وتفضيل التحالفات المعدة مسبقاً وبناءً «على الطلب».

فقانون الأقوى هو «الأفضل دائماً»، وتفضل بعض الدول التحالف «دون أي إجراء آخر». وتؤيد دول أخرى الولايات المتحدة باسم ما يسميه البعض «إمبريالية حقوق الإنسان»، لأنها وحدها تستطيع إزالة بعض المظالم الإقليمية، وخاصة تصفية الإرهاب الإسلامي: «بعد أن حررت صدمة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 الكثير من الأمور المكبوتة حيال الإسلام، أصبح قسم من الغرب مستعداً بل مرشحاً للقيام مجدداً بـ«المهمة

التمدينية»، حتى وإن وجد جدال حول الوسائل؛ واللجوء إلى السلاح يخيف، لكن ليس بأسماء تحديثية، لإعادة الاستعمار وحالات الحماية والانتداب»[1].

لكن الكثير من الدول تحاول كظم غيظها. بَيْدَ أنه «رغم الكثير من خطاب بداية القرن الواحد والعشرين حول نظام القوة المتفوقة للولايات المتحدة، لا يمكن للعالم أن يكون تحت رقابة دولة واحدة، كائنة من تكون، ولا يمكن الكشف عن الكثير من التحديات التي تضطر الولايات المتحدة لمواجهتها إلا بالتعاون النشيط مع الدول الأخرى»[2].

(1) هوبير فيدرين «لماذا إنكار صدمة الإسلام/ الغرب؟» حديث نشر في صحيفة لوموند في 28 شباط/ فبراير، 2003.
(2) إيفو داألدر وجيمس ليندساي، مرجع سابق.

أشكال الغموض الجيوسياسية

تقتحم الكثير من الإشكاليات الجيوسياسية هذه البداية للقرن الواحد والعشرين. فهل تستمر الولايات المتحدة في رفضها لعالم متعدد الأقطاب بحجة أنه لا يمكن الاحتجاج على زعامتها التي تعتبرها أفضل ضامن لاستقرار العالم المتوافق مع أمنها وازدهارها؟

وهل ستعترض قوى أخرى، بالمعنى التقليدي للتعبير، مثل الصين، وإذا كان الجواب نعم، فمتى؟ ـ هذه الهيمنة أم هذه «المركزية»؟

والاتحاد الأوروبي على مفترق طرق. ومن وجهة نظر جيوسياسية فالأهم من التصديق على الدستور من قبل 25 دولة الأعضاء في الاتحاد، مسألة معرفة أي مبرر وجود وأي هدف سياسي يتخذ الاتحاد، في السنوات المقبلة؟ وهل سيجتمع اتحاد 25 دولة، بناءً على قيمه الاجتماعية والثقافية والأخلاقية، المتباعدة أكثر فأكثر عن القيم الأميركية «الجمهورية» لتؤلف أوروبا «قوة» قادرة على حوار حقيقي مع الولايات المتحدة أو

هل تساهم عدوى الأفكار الأميركية «الجمهورية» في أوروبا في بعض أوجه الغموض المؤسِّسة للكثير من عوامل الارتباط القديمة أو الجديدة، كما تؤسس لحالات قطع قوية في داخلها بحيث تتم تسوية مسار البناء الأوروبي الذي يفتقر مثل كل مسار جيوسياسي لأي شيء غير قابل للانعكاس؟ وهل تستأنف بعض الدول وبعدد أقل، حمل مشعل تكامل سياسي حقيقي؟

والكثير من عوامل الغموض الأخرى تضغط على التطور الجيوسياسي لكوكبنا الأرضي. وقد أصبحت مراقبة الانتشار النووي أكثر صعوبة، ويخشى الخبراء أن يصبح في متناول الإرهاب القيام باعتداءات بالسلاح النووي.

ويؤدي الحديث عن الإرهاب إلى تناول النزاعات التي تستخدم حجة له، ويأتي في المقدمة النزاع في الشرق الأدنى. ولا يزيل حل هذا النزاع الأسباب العميقة للطلاق بين «الغرب» والعالم الإسلامي. وهي أسباب يقتضي البحث عنها بين أسباب فقدان التوازن بين «الشمال والجنوب»، الذي شكَّل هو نفسه مصدراً لحالات الغموض الجيوسياسي في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. لكن القوة الرمزية لهذا النزاع في الشرق الأدنى هي في كون حله عبر التفاوض ومؤازرة المجتمع الدولي، هو الشرط المسبق لأي استقرار جيوسياسي، ليس فقط للعالم العربي بل لمجمل العالم الإسلامي.

و«انتظاراً لذلك تتسع الهوة (بين الإسلام والغرب) أمام أعيننا، ويتضخم الاستياء والتباعد بين القوة الأميركية المتفوقة وضعف جميع القوى الأخرى مما يؤدي إلى إمكانية حصول أي شيء».

بيبليوغرافيا

Claval Paul, Espace et pouvoir, Paris, PUF, 1978.
Claval Paul, Géopolitique et géostratégie. La pensée politique, l'espace et le territoire au xxe siècle, Paris, Nathan, 1994.
Claval Paul, Régions, nations, grands espaces, Paris, M.-T. Génin, 1968 (1re éd.).
Debié Franck, Géographie économique et humaine, Paris, PUF, 1995.
Dodds Klaus et Atkinson David, Geopolitical Traditions, Londres, Routledge, 2000.
Foucher Michel, Fronts et frontières, Paris, Fayard, 1989 (1re éd.).
Frachon Alain et Vernet Daniel, L'Amérique messanique: les guerres des néo-conservateurs, Paris, Le Seuil, 2004.
Korinman Michel, Quand l'Allemagne pensait le monde, Paris, Fayard, 1990.
Lacoste Yves, Dictionnaire de géopolitique, Paris, Flammarion, 1993 (1re éd.).
Lacoste Yves, La géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre, Paris, Maspero, 1976 (1re éd.).
Lévy Jacques, L'espace légitime, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1994.
Lorot Pascal, Histoire de le géopolitique, Paris, Economica, 1995.
Moreau Defarges Philippe, Introduction à la géopolitique, Paris, Le Seuil, 1994.
Sanguin André-Louis, La géographie politique, Paris, PUF, 1997.
Taylor Peter J., Political Geography, Harlow, Longman, 1985 (1re éd.).
Thual François, Méthodes de la géopolitique, Paris, Ellipses, 1996.

فهرس الكتاب

المدخل 5

القسم الأول

تاريخ متحرك

الفصل الأول: 1 ـ من الممارسة إلى المفهوم 11

أولاً ـ الممارسة تسبق المفهوم 11

ثانياً ـ ابتكار نظام علمي جديد 12

الفصل الثاني ـ من البدايات إلى الانحرافات 15

أولاً ـ تأسيس ومؤسسون 15

ثانياً ـ المواريث والورثة 24

ثالثاً ـ نظام فقد اعتباره 30

رابعاً ـ عودة الجغرافية السياسية 39

القسم الثاني

الجغرافية السياسية المعاصرة

مفاهيم جديدة وسياق جديد

الفصل الأول ـ مفاهيم جديدة 49

أولاً ـ التصورات 51
ثانياً ـ التسميات 54
ثالثاً ـ رسوم الخرائط التخيلية والخرائط المجسدة 57
رابعاً ـ ترسب الأشكال المتوالية لتسييس المساحة 62
الفصل الثاني: سياق جديد، التسييس المعاصر للمساحة . . 64
أولاً ـ التجزئة 64
ثانياً ـ العولمة، الإجمالية 71

القسم الثالث

الجيوسياسة المعاصرة:

مظاهر الاستمرار والتغير والتحول

الفصل الأول: مظاهر استمرار أقاليم الجيوسياسة:
أشكال الاتصال والانقطاع 95
أولاً ـ أشكال الاتصال: مساحة الدولة 95
ثانياً ـ حالات الانقطاع: الحدود 105
الفصل الثاني: التبدلات 117
أولاً ـ حالات التقسيم 118
ثانياً ـ حالات التوسع: حالات الإلحاق والتجمع 121

ثالثاً ـ حالات التوسع : الاستعمار والإمبريالية 123
الفصل الثالث : التحولات المعاصرة 127
أولاً ـ حالات تقسيم جديدة : البلقنة واللبننة 127
ثانياً ـ أقاليم جيوسياسية جديدة 131

الخاتمة : أشكال الغموض الجيوسياسية 148

بيبليوغرافيا 151

عويدات للنشر والطباعة 1093/ 2007

كتب صادرة لدى
عويدات للنشر والطباعة

- **الإسلام في أوروبا** / جاك غودي
- **الأصوليات المعاصرة** / روجيه غارودي
- **تاريخ الفلسفة الإسلامية** / هنري كوربان
- **جرائم الدولة** / المحامي جاك ڤرجيس
- **حفارو القبور - نداء جديد إلى الأحياء** / روجيه غارودي
- **حوار الحضارات** / روجيه غارودي
- **السياسة الخارجية الأميركية** / مكسيم لو فابفر
- **غارودي يقاضي الصهيونية الإسرائيلية** / روجيه غارودي
- **في ظل صدام** / رئيس البروتوكول يكشف
- **وقائع أغرب من الخيال** / هيثم رشيد وهاب
- **كيف نهب العراق - حضارة وتاريخاً** / فيليب ڤلاندران
- **مذكرات رهينتين** /

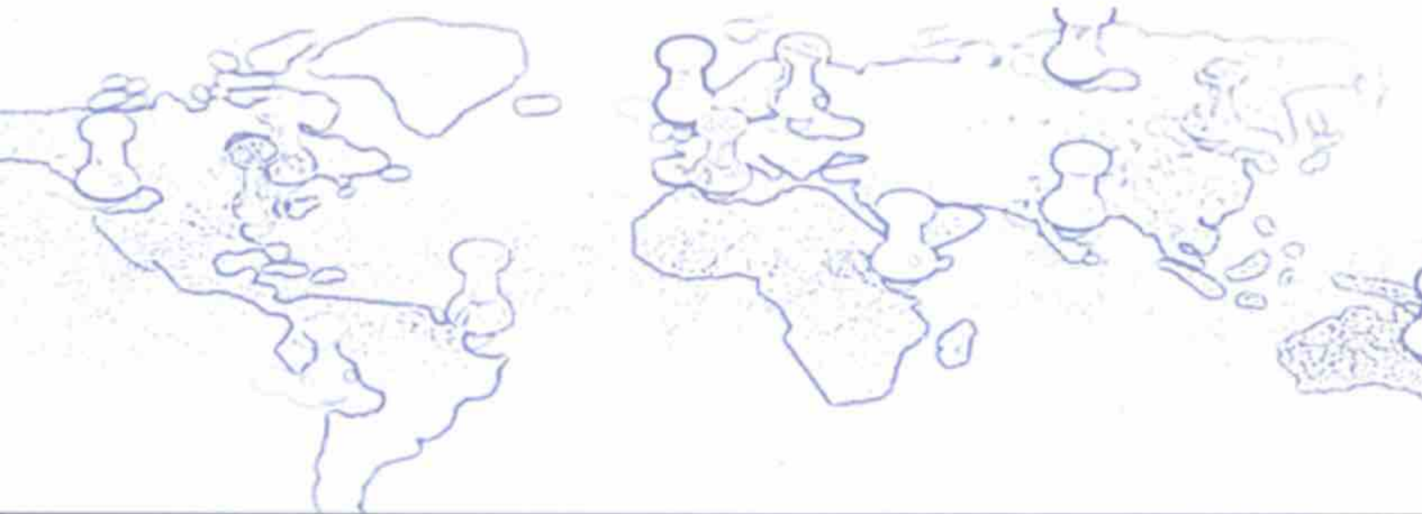
  كريستيان شينو - جورج مالبرونو

- **مسألة الحدود في الشرق الأوسط /**
ج. ب. شانيولو وسيدي أحمد سويح
- **المشوهة ـ عندما تتحول جريمة عاطفية إلى قضية دولة /** رانيا الباز
- **نيويورك هل تحترق؟ /** لاري كولنز ودمينيك لابيار
- **اضطرابات اللغة والتواصل عند الطفل /** دانون بوالو
- **النضوج العقلي المبكر عند الأطفال /** جيرار بليوندونو
- **الفيروسات البارزة /** جيّسان ومانيغورا

موسوعات صادرة لدى

عويدات للنشر والطباعة

- موسوعة بيئتنا 1/ 4
- موسوعة صحتنا ـ موسوعة كل العائلة 1/ 4
- موسوعة شبابنا 1/ 11
- موسوعة صغارنا الحديثة 1/ 13
- موسوعة دليل الطفل المواطن ـ العيش معاً 1/ 6
- موسوعة المرشد الصغير 1/ 7
- موسوعة الأطلس المصور 1/ 4
- سلسلة مبادئ التعليم الأولى 1/ 7
- موسوعة تاريخ الحضارات العام 1/ 7
- موسوعة تاريخ أوروبا العام 1/ 3
- موسوعة لالاند الفلسفية 1/ 3
- موسوعة علم النفس 1/ 3
- موسوعة رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء 1/ 5
- الموسوعة الفلسفية الشاملة 1/ 2



الجغرافية السياسية

قبل حوالى ثلاثة آلاف عام قبل عصرنا، اكتسبت المساحة بعداً جيوسياسياً دائماً. ومنذ ذاك الوقت لم تعد المساحة مكوّنة ومحدّدة فقط بتنوّع الموقع الطبيعي وتنوّع السكان، بل كذلك بممارسة أشكال السيادة الحكومية المتنافسة. وبخصوص هذه الأشكال، فالمساحة هي المسرح والرهان لأشكال المزاحمة؛ ومن أجل زيادة قوتها المادية وكذلك الرمزية، يجري التزاحم للسيطرة عليها بالحروب والتحالفات أو التفاوض؛ وتقام حدود سياسية دائمة ودقيقة ومحكمة إلى حد معين، فتساهم في داخلها بتنويع المساحة بأدواتها الخاصة في الرقابة والإدارة.

هكذا شكّلت المساحة، حسب النظرة الجيوسياسية، رهاناً وأرضية لانتشار القوة، ورهاناً لمراقبة المسارب الاستراتيجية والموارد الحيوية، وكذلك لأقاليم ومناطق رمزية، كأرضية تحرك للقوة المحلية والإقليمية والعالمية.

ألكسندر دوفاي أستاذ في مركز الجغرافية السياسية في دار المعلمين العليا. وهو بشكل خاص، مؤلف في مجموعة مؤلفات «ماذا أعرف؟» في الجغرافية السياسية للشرق الأدنى.

ISBN 9953-28-087-8

9 789953 280875